



# الموضوع

## دور الضمانات الدولية في تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - الجزائر نموذجا -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

إشراف الأستاذ(ة):

■ قريد عمر

إعداد الطالب(ة):

■ لزهاري دنيا

السنة الجامعية: 2014-2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر و عرفان

ونحن على مشارف التخرج لا يفوتني أن نثوه إلى المجهودات والمساعدات المقدمة إلينا من طرف من أزرنا ومدنا بالعون من أجل إتمام هذا العمل العلمي المتواضع.

ببإحدى الشكر وشكر الله عز وجل الذي يسر لنا أمورنا ووفقنا في كل ما نصبو إليه.

الحمد لله حمدا كثيرا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

الحمد لله الذي وفقني لإنهاء واطمأن هذا البحث

و بمقتضى واجب الاعتراف بالفضل نذكر بكل الخير و العرفان و أسمى معاني الوفاء

الأستاذ "فريد حمور"، ونشكره كثيرا أولا على قبوله الإشراف على إعداد هذه

المذكورة، ثانيا على المساعدات و النواصع التي أفادنا بها

كثيرا.....

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية

# الإهداء

إلى من تصبى عرقاً وواجه الصعوبات من أجل تربيته وتعليمي إلى الذي  
كان الدعم الدائم لكل صغيرة وكبيرة ولم يبخل علي بما يملك هو مثلي  
الأغلى إليك

أبوي الغالي

إلى التي نمت في رحمها وترعرعت وكبرت أمام عينيها وبين يديها، إلى  
التي سهرت من اجلي

أمي الحبيبة

إلى العمود الذي أرتكز عليه، إلى سدي الدائم  
أختي وأخواني خولة ، رضوان ، عبد القادر (بدي)

الحمد لله الذي أمانني على هذا العمل المتواضع الذي أهديته

إلى كل العائلة و الأهل و الأحباب

إلى من كانتا عوني وزادي رفيقات دربي "وسيمة" و "حليمة" و "خلود"  
إلى عائلتي الثانية صديقاتي وأخوتي في الجامعة الآتي عشت معهن أجمل  
أيام حياتي

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم لساني  
إلى كل من قرأ هذا الإهداء ولم يجد اسمه

دنيا.

## ملخص الدراسة :

تسعى الدول العربية إلى خلق مناخ استثماري ملائم من أجل جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إصدار تشريعات داخلية تمنح الاستثمارات الأجنبية المزيد من المزايا والإعفاءات والتيسيرات وتوفر لها العديد من الضمانات. ولاشك أن التخوف من عدم كفاية تلك الضمانات، كان سببا في البحث عن ضمانات دولية تحمي الاستثمارات الأجنبية، من خلال إيجاد وسائل فاعلة، قانونية كانت أم اقتصادية لإنشاء بيئة استثمارية ينمو في رحمتها استثمار قائم على التوازن في المصالح، لذا حاولت الدول العربية استقطاب هذه الوسائل كي تحقق ضمانا كافيا يكون لها عونا للاستفادة القصوى من هذا الاستثمار. وقد هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي تلعبه الضمانات الدولية في تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و الجزائر على وجه الخصوص. وقد توصلت الدراسة إلى مدى مساهمة هذه الضمانات في استقطاب العديد من المستثمرين الأجانب.

**الكلمات المفتاحية :** الاستثمار الأجنبي المباشر، ضمانات الاستثمار، مناخ الاستثمار، صناعة الضمان المخاطر السياسية.

## Résumé :

Les pays arabes œuvrent constamment à créer les conditions et le climat les plus favorables en vue d'encourager et d'attirer les investissements étrangers directs et ce, en promulguant des textes réglementaires internes octroyant aux investisseurs étrangers de plus en plus d'avantages, d'exonérations et de facilités tout en leur offrant de nombreuses garanties. Malgré cela, des craintes pourraient sans doute subsister quant à la fiabilité de ces garanties.

Ainsi et en complément des assurances locales, et afin de mieux consolider la protection des investissements étrangers, il y'a eu recours aux garanties internationales qui à travers des dispositifs aussi bien juridiques qu'économiques génèrent un climat d'investissement basé sur l'équilibre des intérêts.

Telle a être la démarche des pays arabes en vue d'attirer et de bénéficier aux maximum de ces investissements.

Cette étude a eu pour but de mettre en lumière le rôle des garanties internationales dans le développement de l'investissement direct étranger dans les pays arabes et en Algérie particulièrement.

Ainsi, il ressort de cette étude que les garanties ont contribué pour une grande part à attirer de nombreux investisseurs étrangers vers ces pays.

**Mots- clés :** investissement étranger direct, garanties de l'investissement, climat de l'investissement, industrie de la garantie, risques politiques.

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	كلمة شكر وتقدير
II	الإهداء
III	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
أ	مقدمة
أ	تحديد إشكالية الدراسة
ب	فرضيات الدراسة
ب	أهمية الدراسة
ب	أهداف الدراسة
ج	مبررات اختيار الموضوع
ج	منهجية الدراسة
د-ه	الدراسات السابقة
ه	هيكل الدراسة
02	الفصل الأول: المفاهيم و الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر
02	مقدمة الفصل
03	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
04	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي و أشكاله

10	المطلب الثاني: خصائص و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
13	المطلب الثالث: شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته
24	المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
25	المطلب الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق
29	المطلب الثاني: النظريات القائمة على المنظمة و الحماية
31	المطلب الثالث: النظريات التجميعية
37	المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر
38	المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة
39	المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي
40	المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
42	المطلب الرابع : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة
44	خلاصة الفصل
45	الفصل الثاني : الإطار النظري ل ضمانات الاستثمار
46	مقدمة الفصل
47	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ضمانات الاستثمار
48	المطلب الأول: مفهوم ضمانات الاستثمار
49	المطلب الثاني: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر ضد المخاطر غير التجارية
56	المطلب الثالث: أهمية ضمانات الاستثمار
58	المبحث الثاني: ضمانات الاستثمار الدولية من الناحية القانونية

59	المطلب الأول: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
71	المطلب الثاني: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
80	المطلب الثالث: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
90	المبحث الثالث: ضمانات الاستثمار الدولية من الناحية الاقتصادية
91	المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية
93	المطلب الثاني : اتفاقيات المنظمة المتعلقة بالتجارة و علاقتها بإجراءات الاستثمار و انعكاساتها على مصالح الدول النامية
97	خلاصة الفصل
98	الفصل الثالث : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
99	مقدمة الفصل
100	المبحث الأول: نظرة عامة على مناخ الاستثمار في الدول العربية
100	المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري
100	المطلب الثاني: مكونات المناخ الاستثماري
101	المطلب الثالث: تحليل مناخ الاستثمار في الدول العربية
123	المبحث الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية
124	المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية
128	المطلب الثاني: أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية
132	المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية ( من واقع بيانات الشركات المستثمرة )
134	المبحث الثالث: الاستثمارات العربية البينية

134	المطلب الأول: التدفقات الاستثمارية من واقع بيانات الاونكتاد
142	المطلب الثاني: أسباب ضعف الاستثمارات العربية البينية
145	المبحث الرابع : تأثير التطورات السياسية على مناخ الاستثمار في الدول العربية
146	المطلب الأول : علاقة السياسة بالاستثمار الأجنبي المباشر
151	المطلب الثاني : وضع الدول العربية في تقارير التقييمات السيادية
152	المطلب الثالث : دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تأمين المخاطر في الدول العربية
164	خلاصة الفصل
165	الفصل الرابع : واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
166	مقدمة الفصل
167	المبحث الأول : واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
167	المطلب الأول : مكونات المناخ الاستثماري في الجزائر
174	المطلب الثاني : وضع الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار
184	المبحث الثاني : المنظومة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر
184	المطلب الأول : المجلس الوطني للاستثمار (CNI)
184	المطلب الثاني : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)
185	المطلب الثالث: الشباك الوحيد اللامركزي (GUD)
186	المبحث الثالث : تقييم الضمانات الممنوحة من طرف الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر
186	المطلب الأول : الضمانات الممنوحة لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر

188	المطلب الثاني : الجزائر و العلاقات الخارجية في إطار ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر
191	خلاصة الفصل
193	الخاتمة
I	الخلاصة العامة للدراسة
II	نتائج اختبار الفرضيات
III	نتائج الدراسة
VI	التوصيات
V	آفاق البحث
204-197	قائمة المراجع
	الملخص

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
8	المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر	(01- 01)
33	العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمارات الأجنبية	(02- 01)
103	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي % حسب الترتيب التنازلي لعام 2014	(03- 03)
106	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2014	(04- 03)
108	عدد السكان في الدول العربية لعام 2014	(05- 03)
110	تطور متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي لعام 2014	(06- 03)
111	معدل التضخم في الدول العربية لعام 2014	(07- 03)
113	فائض أو عجز الموازنة العامة لعام 2014	(08 -03)
115	الحساب الجاري للدول العربية لعام 2014	(09 -03)
116	تطور حجم التجارة العربية للسلع و الخدمات بالمليار دولار	(10- 03)
118	أداء التجارة الخارجية للسلع و الخدمات في الدول العربية لعام 2014	(11- 03)
120	الدين الخارجي للدول العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2014	(12- 03)
122	الاحتياطيات الدولية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2014	(13 -03)
125	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية لعامي 2012 و 2013	(14- 03)

126	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول العربية من جميع الدول من 2001 إلى 2012	(03- 15)
129	أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية لعامي 2012 و2013	(03- 16)
130	أرصدة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدولة من جميع الدول من 2001 إلى 2012	(03- 17)
135	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية من الدول العربية من 2001 إلى 2012	(03- 18)
152	التغيرات التي طرأت على التقييمات السيادية في الدول العربية منذ نهاية عام 2010 وحتى نهاية 2014	(03- 19)
154	تطور حجم عمليات الضمان في المؤسسة 2008-2013	(03- 20)
157	تطور قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المصدرة للاستثمار و السلع بالمليون دولار	(03- 21)
159	توزيع قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع بالمليون دولار و حسب الترتيب التنازلي لإجمالي القيمة	(03- 22)
162	إجمالي قيمة العقود السارية و الالتزامات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2013 حسب القطر المضيف / المستورد للاستثمار و السلع	(03- 23)
177	مرتبة الجزائر من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية من 2010 - 2014	(04- 24)
179	وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2012	(04- 25)
181	وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية من 2005 - 2012	(04- 26)
182	ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي 2011-2012 و 2012-2013	(04- 27)

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
102	معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016)	(01- 03)
105	النتائج المحلي الإجمالي العربي موزع حسب الدول لعام 2014	(02- 03)
107	سكان المنطقة العربية موزعين حسب الدول لعام 2014	(03 -03)
109	متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي لعام 2014	(04- 03)
112	فائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج لعام 2014	(05- 03)
114	عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج لعام 2014	(06 -03)
117	تطور حجم الصادرات السلعية و الخدمية و نسبتها من الصادرات العالمية	07- 03
119	الدين الخارجي كنسبة من الناتج في الدول العربية لعام 2014	(08 -03)
121	عدد أشهر واردات السلع و الخدمات التي تغطيها الاحتياطات الدولية في الدول العربية لعام 2014	(09- 03)
123	حصة التدفقات الواردة للمنطقة منسبة من العالم و الدول النامية خلال الفترة 2000-2013	(10- 03)
125	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية لعام 2013	(11- 03)
128	قائمة أكبر 20 دولة مستثمرة خلال الفترة بين عامي 2001 و 2012	(12 -03)
129	أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية لعام	(13- 03)

	2013	
132	قائمة أكبر 20 دولة مستثمرة في المنطقة حسب الأرصدة بنهاية عام 2012	(14- 03)
	2012	
136	تدفقات الاستثمارات العربية البنينة ما بين عامي 2001، 2012 حسب الدول المستقبلية	(15- 03)
137	تدفقات الاستثمارات العربية البنينة ما بين عامي 2001، 2012 حسب الدول المستقبلية	(16- 03)
138	تدفقات الاستثمارات العربية البنينة ما بين عامي 2001، 2012 حسب الدول المصدرة	(17- 03)
139	تدفقات الاستثمارات العربية البنينة ما بين عامي 2001، 2012 حسب الدول المصدرة	(18- 03)
140	أرصدة الاستثمارات العربية البنينة ما بين عامي 2001، 2012 حسب الدول المستقبلية	(19- 03)
141	أرصدة الاستثمارات العربية البنينة لعام 2012 حسب الدول المستقبلية	(20 -03)
142	أرصدة الاستثمارات العربية البنينة لعام 2012 حسب الدول المصدرة	(21- 03)
153	عمليات ضمان و ائتمان الصادرات في الدول العربية أعضاء اتحاد أمان في الدول العربية لعام 2012	(22 -03)
155	توزيع عمليات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات خلال 2008-2013	(23- 03)
155	تطور عمليات الضمان في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات خلال 2008-2013	(24- 03)
157	توزيع قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المصدرة	(25- 03)

	للاستثمار و السلع خلال 2008-2013	
160	توزيع قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المضيفة للاستثمار و المستوردة للسلع خلال السنوات 2008-2013	(03- 26)
163	التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة العقود السارية و الالتزامات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2013	(03- 27)

مقدمة عامة

### 1. تحديد إشكالية الدراسة:

تسعى الدول العربية منذ عقود لتعزيز الاستثمارات العربية والأجنبية الوافدة إلى أراضيها من منطلق إدراكها للأهمية البالغة والآثار الإيجابية والتنمية العديدة لزيادة الاستثمار على اقتصاداتها بل ومجتمعاتها بشكل عام. إلا أن هذا الهدف يصطدم بالعديد من التحديات الداخلية والخارجية ومنها ارتفاع معدلات مخاطر انجاز الأعمال الاستثمارية والتجارية نتيجة لما يشهده العالم بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية تنعكس على مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال بشكل عام وتؤثر بالطبع على قرارات المستثمرين ذات الطبيعة الجغرافية و القطاعية.

ومن هذا المنطلق أدركت الدول العربية أهمية العمل على دعم المستثمرين في مواجهة تلك المخاطر عبر توقيع العديد من اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي مع العديد من الدول والمنظمات والمجموعات الجغرافية وساهمت أيضا في تفعيل آليات دولية وإقليمية ومحلية لتسوية المنازعات وتعويض وحماية المستثمرين، كذلك قامت منذ بداية السبعينات بتأسيس جهات إقليمية ووطنية تقدم ضمانات ضد المخاطر غير التجارية التي تواجه المستثمرين العرب والأجانب في الدول العربية.

ومع تصاعد وتيرة الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة والعالم زادت مخاوف رجال الأعمال والمستثمرين من الانعكاسات السلبية المحتملة والتي يترتب عليها ارتفاع معدلات مخاطر انجاز الأعمال الاستثمارية وخصوصا في المناطق التي تشهدها تلك الأحداث وفي مقدمتها دول المنطقة ولاسيما دول الربيع العربي وهو ما ترتب عليه نمو الطلب على خدمات الضمان . وكنتيجة مباشرة لتلك التطورات تلجأ الشركات والكيانات الاستثمارية والتجارية والمالية والإقليمية والعالمية ولاسيما العابرة للحدود ومتعددة الجنسيات إلى حماية نفسها من تلك التداعيات السلبية المحتملة ، باللجوء إلى المؤسسات و الشركات المحلية والإقليمية المتخصصة في تقديم خدمات ضمان الاستثمار ضد المخاطر التجارية وكذلك غير التجارية مثل التأمين و المصادرة خصوصا في حالة عدم قدرة القوانين والتشريعات والإجراءات المحلية على حماية المستثمرين من تلك المخاطر.

وفي هذا الإطار يطرح موضوع البحث التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو دور الضمانات الدولية الممنوحة من طرف الدول العربية في تنمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

## مقدمة

ولإبراز ملامح الإشكالية بصورة أوضح يمكن طرح عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات البلدان المضيضة؟
- هل يعتبر المناخ الاستثماري في الدول العربية محفزاً لقدوم المستثمرين الأجانب؟
- هل الضمانات الممنوحة من طرف الجزائر تشجع على استقطاب المستثمرين الأجانب؟
- ما موقع الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية الدولية؟

### II. فرضيات الدراسة:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائجاً إيجابية للدول المضيضة تتمثل في زيادة القدرة التصديرية للدولة، التخفيض من البطالة، زيادة معدلات النمو.
- يعتبر المناخ الاستثماري في الدول العربية محفزاً لاستقطاب المستثمرين الأجانب.
- تعتبر الضمانات الممنوحة من طرف الجزائر مشجعة على استقطاب المستثمرين الأجانب.
- تحتاج الجزائر إلى المزيد من الإصلاحات لتحسين ترتيبها ضمن مؤشرات التنافسية الدولية.

### III. أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة، إذ تكمن هذه الأهمية في معرفة الدور التمويلي للاستثمار الأجنبي وإسهامه في عملية التنمية الاقتصادية المباشرة، كما يعد الاستثمار هو الأداة والوسيلة الأساسية في كل عملية اقتصادية هذه الميزة جعلت من موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر الشغل الشاغل للدول الغنية والفقيرة على حد سواء. وأصبحت الدول تتجه أكثر نحو ترقية قدراتها على جذب الاستثمار الأجنبي باعتباره وسيلة تمويل، وأداة من أدوات نقل التكنولوجيا. كما يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي تلعبها الضمانات ودورها في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية والجزائر على وجه الخصوص.

### IV. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة :

- إبراز المكاسب والمنافع المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.
- الوقوف على مختلف الطرق والأساليب المستعملة وكذا السياسات المتبعة من خلال الضمانات المقدمة من طرف الدول العربية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

## مقدمة

– أهم الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتهيئة مناخ استثماري ملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– مدى مساهمة الضمانات الممنوحة في جذب وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

### .V مبررات اختيار الموضوع:

– الأهمية البالغة التي تكتسبها هذا الموضوع في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية.

– محاولة تسليط الضوء على الإمكانيات التي تمتلكها الدول العربية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

– التعرف على واقع مناخ الاستثمار في الجزائر ومدى مساهمة الضمانات في قدوم المستثمرين الأجانب إليها.

– الرغبة الملحة في الاطلاع أكثر على الموضوع والتعمق فيه لإزالة الكثير من الغموض بشأنه.

### .VI منهجية الدراسة :

**المنهج المستخدم :** نظرا لطبيعة الدراسة ومحاولة الإجابة على مشكلة البحث، واختبار مدى صحة الفرضيات فقد تم استخدام المناهج التالية :

**المنهج الوصفي التحليلي :** الذي يركز على وصف وتحليل الظواهر الاقتصادية وهذا في معالجة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية حظيت باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، وكذلك ضمانات الاستثمار وأهميتها من خلال استقطاب المستثمرين الأجانب.  
**مجتمع الدراسة :**

اتخذت الدراسة دولة الجزائر نموذجا لتحليل ومعرفة دور الضمانات في التأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي، باعتبارها دولة نامية تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي والاستفادة من مزاياه.  
**وسائل جمع البيانات :**

من أجل انجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على الوسائل التالية :

الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية تمثلت في الكتب، رسائل الماجستير، الأطروحات، المجالات، التقارير والنشرات، والملتقيات الوطنية .

أما مصادر الإحصائيات والتقارير والمنشورات المتعلقة بموضوع البحث، لقد تم الحصول عليها من مختلف المصالح والهيئات الرسمية الجزائرية والعربية والدولية.

### .VII الدراسات السابقة :

توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، التي حاولت تحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال البحث عن المحددات الأساسية المساهمة في استقطاب هذه الاستثمارات، وقياس أثرها على اقتصاديات البلدان المضييفة ، ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل، والنتائج التي تم التوصل إليها، وفيما يلي نشير إلى أهم الأبحاث الأكاديمية والعلمية التي تمكنا من الاطلاع عليها :

**الدراسة الأولى :** ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في دول المغرب المغربي (دراسة مقارنة : الجزائر، تونس، المغرب)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007 .

وهدف الباحث إلى مقارنة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر و إبراز مدى مساهمتها في جذب الاستثمارات نحو بلدان المغرب العربي، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج الإحصائي المقارن، وتوصلت الدراسة إلى أن الحوافز الممنوحة في الدول المغاربية لم تسهم في استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها ليست من المحددات الرئيسية المتحكمة في قرارات الاستثمار.

**الدراسة الثانية :** عمر يحيوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر للفترة 2010 2002، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص : اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 2012. وهدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية والاستفادة من تجارب الدول العربية في مجال جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة، وتوصلت الدراسة إلى أن الدول العربية قامت بإصلاحات على بيئة أداء الأعمال توجت بحدوث تقدم كبير في هذا المجال في اغلب الدول العربية.

**الدراسة الثالثة :** عبد الكريم كافي، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص : تجارة دولية، جامعة غرداية، 2011 2010، والتي هدفت إلى مراجعة المنظومات التشريعية والقوانين، والنظم الجزائرية، ومدى ملاءمتها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك باستخدام المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن توفير بيئة استثمارية مناسبة عن طريق الإصلاحات الاقتصادية والمالية، والنظم والتشريعات وتقديم ضمانات وتحفيزات كلها عوامل هامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تجاه دورة النشاط الاقتصادي.

## مقدمة

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها عالجت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والجزائر على وجه الخصوص، باعتباره دول نامية تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والظفر بمزاياه، وربطها بالدور الذي تلعبه الضمانات الدولية في حماية المستثمرين الأجانب من المخاطر السياسية التي يتعرضون لها، وانعكاسها على زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى هذه الدول.

### VIII. هيكل الدراسة:

بغية الإلمام بالموضوع محل الدراسة تم تقسيم البحث إلى أربع فصول على النحو التالي:

**الفصل الأول :** حيث عالج هذا الفصل المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث مباحث بحيث تكلمنا في المبحث الأول عن ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والمبحث الثاني عن نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثالث فجاء فيه آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

**الفصل الثاني :** تحت عنوان الإطار النظري لضمانات الاستثمار تطرقنا فيه لثلاث مباحث شمل المبحث الأول مفاهيم عامة حول ضمانات الاستثمار والمبحث الثاني أسس ضمانات الاستثمار الدولية من الناحية القانونية وتناولنا في المبحث الثالث أسس ضمانات الاستثمار من الناحية الاقتصادية.

**الفصل الثالث :** حيث تضمن هذا الفصل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الذي سنتناول فيه أربع مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى نظرة عامة على مناخ الاستثمار في الدول العربية، والمبحث الثاني إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية، أما المبحث الثالث تناولنا فيه الاستثمارات العربية البينية.

**الفصل الرابع :** تحت عنوان واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تناولنا فيه ثلاث مباحث حيث تكلمنا في المبحث الأول واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والمبحث الثاني عن المنظومة المؤسسية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، أما المبحث الثالث تقييم الضمانات الممنوحة من طرف الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر.

# الفصل الأول

المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد :

تحتاج التنمية الاقتصادية في أية دولة خاصة في الدول النامية إلى رؤوس أموال ضخمة لبعثها، هذا لا يتوفر إلا عن طريق حركة رؤوس الأموال الدولية الوافدة من خارج الحدود ممثلة في الاستثمارات الأجنبية لاسيما في عصرنا الحالي أي عصر العولمة، الانفتاح الاقتصادي، هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على أسواق السلع والخدمات، تحرير التجارة الخارجية، والتكتلات الإقليمية والعالمية، حيث معلوم لدى الاقتصاديين بأنه يوجد هناك شرط ضروري ولكن غير كافي لكي يحسن أي بلد من طاقته في التنمية على المدى الطويل، وهو وجوب تسجيل ارتفاع محسوس في معدلي الادخار والاستثمار، لذا أصبحت رؤوس الأموال تتحرك بسهولة خارج حدودها الإقليمية للبحث عن العائد الكبير بعد تشبع دولها من جهة ومحاولة تموقعها قرب الموارد الطبيعية لتخفيض تكاليف النقل، أو الاستفادة من استخدام اليد العاملة الرخيصة من جهة أخرى، كذلك للاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الدول المضيفة لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه الأموال الضخمة، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أشكال هذه الأموال.

وقبل التطرق إلى أنواع الضمانات المقدمة للمستثمر والمتمثلة في الوسائل التي تكفل حفظ حقوقه ومشروعه الاستثماري من أي خطر يهدده أو يحرق به لابد من تسليط الضوء على الجانب النظري والذي سوف يتم التطرق فيه إلى أهم النقاط الأساسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وبناء على ما سبق يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

### المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الصورة الأولى وأبسط أشكاله، لذا فإذا أطلق اسم استثمار مجردا دون تحديد فإن المقصود به يكون الاستثمار المباشر، وبناءا عليه فإن تشريعات الاستثمار في البلدان النامية لا تنظم إلا هذا النوع من الاستثمار، وهذا من الاستثمار، وهذا أمر منطقي لأن الحصول على مصادر الإنتاج هو الهدف المباشر والأول للدول المستوردة للاستثمارات الأجنبية.

ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية خصصنا المبحث الأول لدراسة

الاستثمار الأجنبي المباشر وتم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

سنتناول في هذا المطلب بعض المفاهيم المعطاة للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الاقتصاديين، كما سنوضح أشكاله المتعددة.

### الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصطلح كثير التداول على مختلف الأصعدة الاقتصادية والمالية والسياسية وجاء تعريفه بأشكال متعددة تتسجم وتوجهات ومواقف الباحثين حسب المدارس التي ينتمون إليها وقبل التطرق إلى مختلف التعاريف التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر يجب التمييز بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية، وذلك تبعاً لمعيار السيطرة والتحكم هما :

#### ❖ الاستثمار الأجنبي غير المباشر :

هو يخص الاستثمار في المحفظة أو التوظيف للمنقول، ويقصد به شراء السندات والأسهم من الأسواق المالية، بمعنى آخر يتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة أجنبية.<sup>1</sup>

الاستثمار في الأوراق المالية ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري.

ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثمار قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

#### ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر :

تختلف نظرة الباحثين والمفكرين والاقتصاديين عن نظرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنهما تشتركان في نقطتين أساسيتين هما : الملكية للمشروع، وحق المراقبة للمؤسسة المستثمر فيها " أي أن هذا الاستثمار يمكن الكيان الذي يستثمر في ممارسة الرقابة المباشرة على أصول الشركة التي استثمر فيها " .

لذا سوف نأخذ تعريف كل جهة على حدى :

<sup>1</sup> ماجد أحمد عطا الله ، إدارة الاستثمار ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ( الأردن ) ، 2010 ، ص 99 .  
<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ( مصر ) ، 2001 ، ص 13 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

### 1. تعريف بعض الباحثين الاقتصاديين :

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من الباحثين والمفكرين والاقتصاديين نورد منها كالتالي:

❖ الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج.

الأول : وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني : ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.<sup>1</sup>

❖ أي أنها تأخذ شكل إقامة مشروعات أجنبية داخل دول أخرى كاستثمار طويل الأجل.<sup>2</sup> ومنه فالشركة تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر إذا توفر فيها الشرطين التاليين:  
أ - يجب تحقيق اقتصاد الوفرة بفضل المزايا النوعية التي تمتلكها.

ب - يجب أن تكون تكاليف إنتاجها منخفضة، وحجم السوق في البلد المضيف يكون كبير ومهم، وتكاليف المعاملات ( تكاليف النقل و التعريفات الجمركية ) تكون منخفضة.

❖ الاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من دولة معينة إلى أخرى للمساهمة في المشروعات التي تعمل على توسيع نشاطها.<sup>3</sup>

❖ الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ شكل إقامة شركة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية ، سواء كان نشاطا إنتاجيا أو تسويقيا أو خديما .... الخ وموزع على عدد من الدول الأجنبية. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الاستثمارات الأجنبية الأخرى بسيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال وتقنيات الإنتاج والإدارة والمهارات الأخرى.<sup>4</sup>

❖ بقرائنا لكل هذه التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ وإن اجتمعت على حق التملك والمشاركة في الإدارة والتسيير، إلا أنها تخضع لتوجهات الباحثين ومذاهبهم الاقتصادية، فكل باحث يعرفها من وجهة نظر المدرسة الاقتصادية التي ينتمي إليها أو المذهب الاقتصادي الذي يؤمن به.

<sup>1</sup> نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ( مصر ) ، 2008 ، ص 31 .

<sup>2</sup> إيمان ناصيف عطية ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية (مصر ) ، 2008 ، ص 9 .

<sup>3</sup> إبراهيم متولي حسن المغربي ، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ( مصر ) ، 2011 ، ص 147 .

<sup>4</sup> عبد الفتاح علي أبو شرار ، الاقتصاد الدولي ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ( الأردن ) ، 2010 ، ص 222 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

### 2. تعريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية :

على خطى بعض الباحثين والمفكرين الاقتصاديين تجمع أغلب المنظمات و المؤسسات والهيئات الدولية على حق التملك والمشاركة للمستثمر مع وجود عتبة محددة للاستثمار الأجنبي المباشر، تقوم الآن بقراءة بعض تعاريف هذه المنظمات والمؤسسات والهيئات، بعدها سنقوم باستخلاص تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر.

#### ❖ تعريف صندوق النقد الدولي (FMI): يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك 10% أو أكثر

من رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ و الصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها.<sup>1</sup>

#### ❖ تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD): الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك

الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في الدولة الأم وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى. وتعرف الشركة الأم ( المستثمر الأجنبي) على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة ( أو وحدة إنتاجية ) تابعة لدولة أخرى وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية ( في مجلس الإدارة ) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى.<sup>2</sup>

#### ❖ تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE): ترى ( OCDE ) أن الاستثمار الأجنبي

المباشر " نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في اقتصاد آخر. ويفرض مفهوم المنفعة المستدامة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة.<sup>3</sup> وتعتبر المنظمة أن

<sup>1</sup> بلال لوعيل ، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، جامعة بسكرة ، العدد 04 ، 2008 ، ص 135 .

<sup>2</sup> ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة ) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة باتنة ( الجزائر) ، 2007-2008 ، ص 23 .

<sup>3</sup> Khouri Nabil Les déterminants de l investissement direct étranger : Etude théorique et analyse empirique Cas de quelques pays tiers méditerranéens : Algérie Egypte Jordanie Liban Malte Maroc Syrie Tunisie Turquie thèse de magistère non publiée école supérieure de commerce Alger 200 3 p 12

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت.<sup>1</sup>

❖ **تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC):** إن الاستثمار الأجنبي هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها.<sup>2</sup>

❖ **تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر (التعريف القانوني):** يعرف المشرع الجزائري وبمقتضى القانون 01-10 المؤرخ في 03 يوليو 2001 و المتضمن قانون المناجم الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:

- اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.<sup>3</sup>

من خلال قراءتنا لتعريف المفكرين والباحثين الاقتصاديين، كذا لتعريف المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية نستخلص التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر: هو قيام فرد أو مؤسسة أجنبية بالاستثمار في دولة أخرى و يكون له الحق إما بالمشاركة فقط أو الإدارة والتسيير كاملة من طرفه.

وبعبارة أخرى فالاستثمار الأجنبي المباشر هو هجرة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى ويحدث عند امتلاك شخص أو مؤسسة من دولة ما أصولا في دولة أخرى من أجل المشاركة أو إدارة هذه الأصول (الملكية واتخاذ القرار)، مع إمكانية استفادة الدول المضيفة من التكنولوجيا الحديثة، المهارات التسييرية المصاحبة لتلك الاستثمارات.

**المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر:**

<sup>1</sup> محمد قويدري ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه ( غير منشورة ) ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 63 .

<sup>2</sup> عبد الرحمان تومي، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماجستير ( غير منشورة ) ، جامعة الجزائر ، ص 41 .

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 47 ، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001، الأمر رقم 03-01 من القانون 01-10 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم (01-01): المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

الاستثمار الأجنبي غير المباشر (FPI)	الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
استثمار مالي في سوق الأوراق المالية.	استثمار حقيقي إنتاجي في سوق السلع و الخدمات.
استثمار قصير الأجل لا يتجاوز بضعة أشهر.	استثمار طويل الأجل يمتد لسنوات عديدة.
ليس له الحق في المشاركة بالإدارة أو الإشراف أو التملك.	يحق للمستثمر المشاركة بالإدارة والإشراف أو الإدارة والإشراف التامتين.
هدفه الحصول على الأرباح من جراء مكاسب رأس المال وأرباح الأسهم والمضاربة.	هدفه الحصول على الأرباح من خلال الوصول إلى الأسواق والمواد الأولية و زيادة قدرته التنافسية.
لا تتجاوز نسبة رأس المال عن 10% .	نسبة رأس المال تزيد عن 10% وقد تصل إلى 100% في حالة التملك التام.
يكون أكثر توطنا في الدول المتقدمة لنضوج الأسواق المالية وتطورها.	يكون أكثر توطنا في الدول النامية لحاجتها إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا.

المصدر : فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، 2012، ص 39.

# الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

## الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال عديدة تتسم بالتنوع نذكر منها :

1. **الاستثمار المشترك**: وهو كل استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية. وبالتالي فالاستثمار المشترك هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثمار بين أحدهما وطني والآخر أجنبي، والطرف الوطني هنا قد يكون قطاعا خاصا أو قطاعا عاما، ومشاركة الطرف الأجنبي هنا يأخذ عدة أشكال، سواء في شكل مالي أو خبرة و معرفة أو عمل أو تكنولوجيا أو تقديم معلومات أو تقديم السوق<sup>1</sup>.

2. **الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي** : تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا ( بل ترفض في معظم الأحيان ) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار. ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي<sup>2</sup>.

3. **الاستثمار في المناطق الحرة** : تكون هذه الاستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية، حيث يكون الاستثمار هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية : منظماتها ، شركاتها تداعياتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ( مصر ) ، 2006 ، ص 184 .  
<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ( مصر ) ، 2003 ، ص 487 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

القوانين المنظمة له وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع

الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلع موجهة للتصدير.<sup>1</sup>

4. **الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع** : إن هذه المشروعات تكون على شكل اتفاقية بين

الطرف الأجنبي والطرف المحلي إذ يقوم الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين مثل صناعة السيارات، وفي هذه الحالة وخاصة في الدول النامية يقوم المستثمر الأجنبي بتقديم الخبرة اللازمة لتصميم المصنع وطرق صيانتها والتخزين وغيرها، أما الطرف المحلي فيقوم بتجميع ذلك المنتج في بلده.<sup>2</sup>

5. **الشركات متعددة الجنسيات** : تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أهم رموز الاقتصاد العالمي، وقد

اكتسبت ذلك من حجمها الكبير الذي يسمح لها بإنتاج و تسويق كميات معتبرة من السلع والخدمات عبر أسواق متعددة تنتمي إلى جنسيات ومناطق جغرافية مختلفة. كما تتميز هذه الشركات بتفوقها التكنولوجي وانتمائها إلى اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا. وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات أهم طرف في الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد ازداد دورها هذا مع تعاضم الثورة التكنولوجية المعاصرة ذلك أن تطور مجال المعلومات قد سهلت حركة كل من الاستثمار والصناعة إلى حد كبير، حيث صار بإمكان أية شركة كبيرة أن تمارس وتراقب عدة نشاطات في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة تتواجد فيها.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: خصائص وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

سنقدم في هذا المطلب لكل من خصائص وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### الفرع الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التمويل الخارجي يشترك مع مصادر التمويل الأخرى في

ملئ الفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي، إلا أن له خصائص تميزه عن غيره من أشكال التدفقات

الرأسمالية.

<sup>1</sup> محمد العيد بيوض ، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير ( غير منشورة ) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ( الجزائر) ، 2010-2011، ص 37.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف ، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ( مصر ) ، 2003 ، ص 24

<sup>3</sup> أحمد زغدار ، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث ، العدد 03 ، 2004 ، ص 160 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

وتتمثل خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي :<sup>1</sup>

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع المؤسسة الأم في الخارج ، هذه الروابط تساهم في زيادة الإنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، كما تساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية إضافة إلى أنها تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد تدفق لرأس المال الأجنبي فقط، ولكنه أيضا فنون إنتاجية متقدمة ومنتجات حديثة ومهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية وتكنولوجيا عالية تفتقر إليها الدول النامية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستخدمه من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المضيفة إلا بناء على دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله الفنية المتاحة.
- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته بحثا عن تحقيق الربح، وبذلك فهو ينتقل إلى الدول المضيفة التي يحقق فيها أعلى عائد صافي حيث توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة، فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات المناخ الاستثماري الملائم.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات التنموية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذه الاستثمارات.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بانخفاض درجة التقلب، حيث أن تدفقاته تتميز بالاستقرار نسبيا، وهذا النوع راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي تعد هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء.

### الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

تلجأ الكثير من الشركات إلى الاستثمار في دول أخرى سعيا منها وراء تحقيق أهداف متعددة تأمل في تحقيقها وتهدف كذلك الدول المضيفة للاستثمارات إلى تحقيق بعض المكاسب من وراء قبولها لهذه المشروعات على أراضيها.

<sup>1</sup> إيمان مودع ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة) ، قسم العلوم المالية و المصرفية ، تخصص مالية و مصرفية ، جامعة الأردن ، 2010 ، ص 18 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

### أولا : أهداف الشركات الأجنبية من الاستثمار الأجنبي المباشر

تهدف الشركات متعددة الجنسيات من وراء قيامها بالاستثمار في الدول الأجنبية إلى تحقيق العديد من الامتيازات والمنافع التي لا تتمكن من تحقيقها في بلدها الأم، ومن هذه الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها يمكن إيجازها في النقاط التالية :<sup>1</sup>

- ✓ الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعاتها،
- ✓ إيجاد أسواق جديدة لمنتجات و بضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة و التي لا تستطيع تسويقها في موطنها،
- ✓ الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها، حيث أن أجرة العامل مثلا في تلك الدول تكون عادة أقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة صناعيا، وكذلك فإن تكلفة الحصول على المواد الخام أو تكلفة النقل قد تكون في هذه الدول أقل منها في الدول المتقدمة صناعيا،
- ✓ الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيرا من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، ومن أهمها تقديم الحوافز الضريبية وتوفير فرص استثمارية دائمة وإعطاء ضمانات للمستثمرين وتوفير أنظمة للمعلومات وغيرها،
- ✓ الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها،
- ✓ قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات و الصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها،
- ✓ تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات.

### ثانيا : أهداف الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر

تهدف الدول المستثمر فيها من وراء قبولها للاستثمارات على أراضيها إلى تحقيق العديد من المزايا

<sup>1</sup> فاطمة رحال ، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حلة الجزائر 2000- 2010 ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير ، ( غير منشورة ) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ( الجزائر) ، 2011 2012 ، ص ص 87،88 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

والحصول على العديد من الأهداف من بينها:<sup>1</sup>

- ✓ الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الجديدة في الدول الأجنبية، إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دول معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال،
- ✓ الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدة من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها،
- ✓ الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها وخاصة عند قيام مشروعات معينة بتصدير منتجاتها إلى الخارج،
- ✓ التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا،
- ✓ تدريب العاملين على الأعمال الإدارية على استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.

**المطلب الثالث: شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته**

**الفرع الأول: شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**

حسب (Michalet.C) فمن أجل الانتماء إلى مجموعة الدول الأكثر جذبا للاستثمار المباشر يجب تحقيق مجموعة من الشروط التي قسمها إلى شروط أساسية وأخرى مكملة.

**أ/ الشروط الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:**

تتمثل هذه الشروط في الظروف القبلية للاستثمار والتي لا يمكن في حال عدم توفرها قدوم المستثمرين الأجانب ولا حتى المحليين للاستثمار في تلك الدولة وهي:<sup>2</sup>

**الاستقرار السياسي :** الذي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه فحتى لو كانت المردودية المتوقعة من الاستثمار كبيرة في دولة ما لا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي فيها.

<sup>1</sup> حسني علي خريوش و آخرون ، الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011 ، ص ص 184،185 .  
<sup>2</sup> جميلة الجوزي ، أسس الاقتصاد الدولي : النظريات و الممارسات ، دار أسامة للطباعة و التوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص ص 238-240 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

**الاستقرار الاقتصادي :** ويتمثل في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على الاستقرار الاقتصادي نذكر العناصر التالية :

- توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم، استقرار أسعار الصرف ....،
- حرية تحويل الأرباح، الحوافز الجبائية والجمركية للاستثمار، القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار ( كأجال الحصول على رخصة الاستثمار أو إنشاء مؤسسة اقتصادية )،
- يجب التأكد على ضرورة استقلالية النظام القضائي و توفر الشفافية في المجال الاقتصادي.

### ب / الشروط المكتملة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

إلى جانب الشروط الأساسية للاستثمار، هناك شروط أخرى لجلب الاستثمار الأجنبي وهي :

**حجم السوق ومعدل نموه :** حيث يكون الاستثمار الأجنبي أكثر انجذابا إلى المناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار، أي لا يكفي أن يكون حجم السوق كبير بل يجب أن يكون ديناميكيا.

**توفر الموارد البشرية المؤهلة :** حيث تستعمل الشركات الأجنبية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة وبالتالي فتوفر فرص عمل منخفض التكلفة وتبأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذبا للاستثمار.

**توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال :** ( مثل شبكة الهاتف، الانترنت، والمواصلات البرية، البحرية، الجوية، السكك الحديدية )، فطبيعة الشركات متعددة الجنسيات تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها.

**توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة :** يعتبر توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين، حيث أن توفر هذه الشبكة يتيح الفرصة للشركات متعددة الجنسيات للقيام بعمليات الاندماج والاستحواذ التي تبلغ نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا.

### الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

فيما يلي نتناول أهم المحددات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: محددات الاستثمار الأجنبي الراجعة للمستثمر الأجنبي : يشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الأونكتاد ) في تقرير الاستثمار في العالم 1988 إلى أن ثمة عوامل تؤثر على نشاط المستثمر الأجنبي صارت شديدة التعقيد وانتهى إلى أن القدرة التكنولوجية والقدرة على الابتكار في دولة أجنبية هي العامل الحاسم. كما أكد على أنها من صنع الإنسان فهي أصول مختلفة created assets وملكية تلك النوعية من الأصول هو أساس قدرة الشركة على المنافسة في العالم المفتوح. وتشير أحد الأبحاث إلى أن أهم محددات القرار الاستثماري تلك المبنية على أساس الوضع الداخلي للشركة متعددة الجنسيات من حيث مدى الإمكانيات المتوفرة لديها وكمية المعلومات المتوفرة لدى الجهاز المكلف بدراسة إمكانية الاستثمار في الخارج، ومدى الاستعداد والرغبة للاستثمار في الخارج، وتحديد الهدف وكيفية الوصول إليه ومتابعته. وتجدر الإشارة إلى أن هناك شبه اتفاق بين معظم الكتاب على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة والتي نتناول أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>

**معدل العائد على الاستثمار :** يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا توقعاً للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.

وتشير أحد الدراسات حول تحليل استجابة أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر لتقلبات العوائد المختلفة، إلى أن المشروعات الاستثمارية ذات العوائد المتقلبة تكون أكثر عرضة للتأجيل. وتخلص إلى أن الغالبية العظمى من الشركات تأخذ في الاعتبار عوامل المخاطرة في تحديد اتجاهات استثماراتها الأجنبية ومداها، مما يفسر أن الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدولة المضيفة تعتبر محددات مهمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

**سعر الفائدة :** بشكل عام، يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال خاصة في حالة الاختلاف بين أسعار الفائدة في الأماكن المختلفة حيث يميل إلى التدفق

<sup>1</sup> فريد قبيلان ، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية الواقع و التحديات ، دار النهضة العربية ، القاهرة ( مصر ) ، 2008 ص ص 11- 14 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

باتجاه الدول التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعاً. لقد أوضح Lopez عام 1999 في دراسته حول المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أن الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينات قد جذب انتباه المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلاً من ادخارها في محافظ الأوراق المالية.

**التسويق :** يلعب التسويق دوراً مهماً في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية وتوزيع منتجاتها.

وقد أشار أبو القحف في دراسته عام 1988 إلى أن الشركات الأجنبية قد تسعى بالاستثمار في الدول النامية لغايات تخفيض درجة الخطر التي تواجهها في السوق المحلي عن طريق استثمار جزء من مواردها المالية و البشرية في الخارج، أو أنها قد تستهدف من وراء استثماراتها الأجنبية ضمان الحصول على المواد الخام والمواد الأولية لكي يكون لها تمثيل في كل سوق كبرى سواء كان ذلك على المستوى القومي أو الدولي.

**تكاليف الإنتاج :** يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وبما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج.

وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية التي قام بها كل من " كرينج و تيم " عام 1995 على شركة "ماتسيشينا" أن تكلفة الإنتاج في السنوات الأولى كانت منخفضة وكانت تقوم بالتصدير للخارج، ومنذ أوائل التسعينات تقوم الشركة بالإنتاج في الخارج نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم.

ويتضح أهمية انخفاض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمستثمر الأجنبي كي يحافظ على حجم مبيعاته وعلى الميزة التنافسية لتلك المنتجات في الأسواق الدولية، سواء ارتبطت دوافع المستثمر الأجنبي بالبحث عن المواد الأولية بالخارج، أو ارتبطت بتكاليف أخرى بجانب المواد الأولية وخاصة انخفاض تكلفة العمل في البلدان النامية.

**التكنولوجيا :** يمثل امتلاك المستثمرين الأجانب وبشكل خاص الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة، مقارنة بتمثيلاتهما في السوق المحلي أو نظيراتها من الشركات الأجنبية

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

الصغيرة نتيجة قدراتها المادية على القيام بالإنفاق على البحوث والتطوير، إذ يلاحظ 0.8 من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتم من خلال ست دول هي: الو.م، والمملكة المتحدة وفرنسا واليابان وسويسرا وهولندا حيث تتحكم شركات تلك الدول في التكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة والتي تمكنها من اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق.

وتشير بعض الدراسات إلى وجود مجموعة أخرى من المحددات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في هيكل الضريبة على دخل الشركات الأجنبية في الدولة الأم والدول المضيفة على حد سواء بالإضافة إلى ذلك فإن القوة التفاوضية والسياسية لتلك الشركات تمنحها القدرة على إتمام المفاوضات، وبشروط مناسبة مع حكومات الدولة المضيفة مقارنة بنظيراتها في السوق المحلي ويعزي ذلك من جهة إلى امتلاك تلك الشركات للموارد النادرة والمتمثلة في رأس المال و التكنولوجيا ومن جهة أخرى إلى النفوذ السياسي الذي تمتلكه تلك الشركات والمستمد من حكومة الدولة الأم من خلال ما تقدمه من قروض ومعونات للدولة المضيفة.

### ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم

بعدما كانت الدول المتقدمة تفضل السيطرة عسكريا على الدول الضعيفة ذات الموارد الطبيعية أو المواقع الإستراتيجية، تراجعت عن ذلك تحت ضغط المقاومات العسكرية التحررية، فتغيرت نظرتها وأصبح استعمارها اقتصاديا، ووسيلتها في ذلك الشركات متعددة الجنسيات، ويمكن أن نوجز أهم المحددات للبلدان الأم لهذه الشركات في<sup>1</sup>:

- ✓ رغبة البلدان الأم في السيطرة والهيمنة على الدول المضيفة من أجل توجيه قرارها السياسي،
- ✓ رغبتها في خلق فرص عمل لعمالها خارج حدودها،
- ✓ نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والاجتماعية، حتى تبقى الدول المضيفة في تبعية دائمة لها، وبالتالي يسهل احتوائها،
- ✓ فتح أسواق جديدة من أجل تصدير فائض منتجاتها إلى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية،

<sup>1</sup> عبد الكريم كافي ، أثر الاستثمار الأجنبي على تنافسية الاقتصاد الوطني ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير ( غير منشورة ) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة غرداية ( الجزائر ) ، 2010-2011 ، ص ص 71،72 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

- ✓ تحقيق عوائد أعلى لرؤوس أموالها مقارنة بتوظيفها في الدولة الأم،
- ✓ تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض، أو المساعدات، حتى تتم عمليات الاستيراد والتصدير بينهما،
- ✓ معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها من العائدات المحققة من الاستثمار.

### ثالثاً : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة

تتمثل أهم المحددات التي تؤثر في اختيار مواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة فيما يلي :

#### المحددات السياسية و القانونية:

تشير أحد الدراسات إلى أنه كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني، وغياب احتمالات الحروب كلما كان جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح، كما أن محاولات التأميم أو المصادرة وزيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي تؤثر بشكل سلبي على زيادة الاستثمار.

كذلك تؤثر المحددات التشريعية على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويمثل أهم تلك المحددات في استقرار التشريعات الحاكمة لهذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة والتي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي من خلال الحوافز المقدمة ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار والخدمات المقدمة له، كذلك مدى قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات القائمة خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة سواء كانت بالنسبة للمشروعات أو البنوك من خلال الاستخصاص وخفض هوامش الوسطاء ( الفرق بين معدلات الإقراض والإيداع ) ويؤثر ما سبق على كفاءة النظام المالي في الدولة.

كما تؤثر النواحي التشريعية على نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروعات المقامة في الدولة ودرجة الحرية في التوظيف كما توضح مدى وجود نوع من الرقابة على الصرف وعلى مدى القدرة على نقل رأس المال والأرباح إلى الخارج.<sup>1</sup>

#### المحددات الاقتصادية :

تحتل المحددات الاقتصادية أهمية كبيرة في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتجدر الإشارة إلى أن المحددات الاقتصادية إلى أن المحددات الاقتصادية تشمل العديد من المؤشرات

<sup>1</sup> فريد أحمد قبلان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 20، 21 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

الدالة على مستوى أداء الاقتصاد القومي. وتتمثل أهم هذه المحددات في درجة الانفتاح على العالم الخارجي، وقوة الدولة في السوق العالمي، والقدرة على إدارة الاقتصاد القومي، وقوة الاقتصاد في مواجهة أية ظروف خارجية. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك العديد من المحددات الاقتصادية الأخرى والتي تشمل في : توافر عنصر العمل الرخيص، وأسعار الصرف والبنية الأساسية، والتمويل .... الخ.

وسوف يتركز الشرح على أهم المحددات الاقتصادية التي تقوم بدور مؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفقا لمايلي :

**درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي :** يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة، وبعيدا عن الاقتصاديات المغلقة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود أية اختلال في الأسواق (عناصر الإنتاج)، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية وبعيدا عن فرض القيود.<sup>1</sup>

**القوة التنافسية للاقتصاد القومي :** تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد المحددات الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنه كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن كلما كان ذلك مدعاة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ويمكن الاستدلال على القوة التنافسية للاقتصاد من خلال معدل نمو الصادرات، فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد القومي. وهناك أيضا الرقم القياسي لأسعار الصادرات فكلما اتجه إلى الانخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد القومي في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

**القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني :** انتقالات الاستثمارات الأجنبية واستمرار تدفقها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وما تنتهجه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة هذه الظروف. ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الإدارة الاقتصادية على إدارة الاقتصاد القومي، قيام الإدارة

<sup>1</sup> مبروك نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سبق ذكره ، ص 88 .

<sup>2</sup> فريد أحمد قبلان ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

الاقتصادية بالاحتفاظ بمجموعة من الاحتياطات، ومدى ثباتها واستقرارها، وجهود الدولة للمحافظة عليها تعتبر من المؤشرات القوية على القدرة على إدارة الاقتصاد القومي، الأمر الذي من شأنه تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية.<sup>1</sup>

**قوة الاقتصاد القومي و احتمالات تقدمه :** تتفاوت اقتصاديات الدول في قوتها واحتمالات تقدمها، فالاستثمارات الأجنبية تتجه نحو الاقتصاديات القوية، وتبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة. ويمكن التعرف على قوة الاقتصاد القومي لأي دولة من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها:<sup>2</sup>

**معدل زيادة الناتج القومي الإجمالي :** تعكس زيادة هذا الناتج قدرة الاقتصاد القومي لأي دولة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

**معدل تغطية الصادرات للواردات :** إن ارتفاع هذا المعدل يعني المزيد من قدرة الدولة على مواجهة وارداتها بأقل صادرات ممكنة، وبذلك فإن اتجاه هذا المعدل نحو الارتفاع ذو أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

**معدل نمو الاستهلاك :** إن انخفاض معدل نمو الاستهلاك وخاصة الاستهلاك الجاري الحكومي والأسري في أي دولة يعكس مدى التحسن في قدرة الدولة على إدارة اقتصادها القومي ( من خلال الإنفاق و توجيهه نحو الأولويات الاقتصادية المختلفة ) وينعكس انخفاض ذلك المعدل إيجاباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

**معدل التضخم :** من المعلوم أن معدلات التضخم تؤثر مباشرة على سياسات التسعير وحجم الأرباح، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات، كما لارتفاع معدلات التضخم في الدولة تبعاته على مدى ربحية السوق، بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل و يبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، وقد أوضحت إحدى الدراسات سنة 1985 ل 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مبروك نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 88، 89 .

<sup>2</sup> فريد قبيلان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 29-31 .

<sup>3</sup> عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ( مصر ) ، 2001 ، ص 53 .

### محددات اقتصادية أخرى :

تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك مجموعة أخرى من المحددات الاقتصادية تشكل في مجملها عوامل جذب هامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر أهمها فيما يلي<sup>1</sup>:  
**العمالة** : إن انخفاض تكلفة عنصر العمل قد يشجع على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة ما دون غيرها، حيث يتجه إلى مجالات كثيفة عنصر العمل، ورغم أهمية هذا المحدد في تعظيم أرباح الشركات الأجنبية إلا أنه لا يحظى بالاهتمام الكافي من قبل تلك الشركات مقارنة بالمحددات الاقتصادية الأخرى ويمكن إرجاع ذلك إلى أن عنصر العمل يمثل أحد بنود التكلفة وليس الكل، كما أن الشركات يمكنها تخفيض تكلفتها الإنتاجية إلى أدنى حد ممكن في حالة ارتفاعها من خلال رفع كفاءة العاملين عبر برامج التدريب بالإضافة إلى دور اقتصاديات الحجم في هذا الخصوص.

**البنية الأساسية** : تعتبر البنية الأساسية المادية و المعلوماتية من المحددات الرئيسية لاختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup> وتشمل البنية الأساسية الاتصالات والمواصلات والبنية التحتية. فالبنية الأساسية الضعيفة تقلل من فرص الدولة في جذب الاستثمار نظرا لأنها ستؤدي إلى تحمل الشركة لتكاليف أكثر وهو ما يتعارض مع إستراتيجية الشركات.<sup>3</sup>

**مدى كفاءة المؤسسات المالية** : يعتبر التمويل من المحددات الهامة لعمليات التجارة الدولية والاستثمار الدولي، ويتمثل في مدى توافر بنوك كافية ذات قدرة على إدارة المشروعات الدولية المتنافسة من خلال ما تقوم به من تمويل لتلك المشروعات. إن توافر الكفاءة في تلك البنوك يحفز على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة، كما يؤثر على التوزيع الجغرافي لهذا الاستثمار خاصة في ظل ملائمة شروط وتكاليف الاقتراض، وينعكس ذلك بوضوح في زيادة تدفقاته إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.<sup>4</sup>

**الحوافز الضريبية** : تتناول العديد من الدراسات العلاقة بين معدل الضرائب على دخل الشركات ومستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو اختيار موقع الاستثمار. فالدراسات التي جاءت نتائجها مؤيدة لفعاليات الحوافز الضريبية تشير إلى أن معدلات الضرائب المرتفعة تحد

<sup>1</sup> فريد قبلان ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 41 .

<sup>3</sup> بيبوض محمد العيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

<sup>4</sup> فريد قبلان ، مرجع سبق ذكره ، ص 43 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

من الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس، غير أن ذلك يجب أن لا ينظر إليه بشكل مجرد عن العوامل الأخرى التي يتعين أخذها في الاعتبار عند اختيار موقع الاستثمار. والجدير بالذكر، أن الدول النامية والدول المتطورة حديثاً تستخدم الإعفاءات الضريبية بغرض جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أشار كل من Shah and toyه 1978 إلى أن ذلك يرجع إلى الأثر التعويضي الذي تحدثه تلك الإعفاءات وغيرها من الحوافز مقابل المخاطر وعوائق الاستثمار التي تواجهها الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة. وفي هذا إشارة سائلة ترسلها الأجازات الضريبية Tax holidays عن الخواص الأخرى للدول المضيفة حيث أشار Lime 1983 في دراسة له بأن هناك علاقة عكسية بين حوافز الاستثمار وبين الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتشير أحد الدراسات إلى أن التعريف التفضيلية والإعفاءات الضريبية هي من حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر السيئة، لأنها لم تكن ذات فعالية في جذب الأنواع المرغوب فيها من هذا النوع من الاستثمار ذو الطبيعة الطويلة الأمد والمتفاعلة مع بقية القطاعات الاقتصادية والمحفزة للنمو القابل للاستمرار.<sup>1</sup>

### المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية :

تمارس السياسات الاقتصادية الكلية دوراً كبيراً في التأثير على قرارات الاستثمار الخاص في حالة الدول النامية، إلا أن درجة تأثيرها تتفاوت من دولة لأخرى، فكلما كانت تلك السياسات تتميز بالمرونة والاستقرار وتتواءم مع التغيرات والتحويلات الاقتصادية كلما كانت في مجموعها جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup> وفي المقابل فإن تعدد السياسات الاقتصادية يؤثر على استثمار الشركات الأجنبية والمتعلقة بالأجور والأسعار وسعر الصرف ومعدل الفائدة ومعدل الضريبة، فالدول التي تحصلت على نتائج اقتصادية إيجابية وأرصدة ميزانية مستقرة هذا ما يجعلها من الدول المستضيفة لرؤوس الأموال الأجنبية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص ص 44، 45 .

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 42 .

<sup>3</sup> فاروق تشام ، الاستثمارات الأجنبية في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية ، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 22- 23 أبريل 2003 ، ص 11 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

### المحددات البيئية والمؤسسية:

تلعب المحددات البيئية والمؤسسية دورا بالغ الأهمية على حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. بحيث كلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الايجابية والمواتية للاستثمار الأجنبي المباشر كلما كان جاذبا له والعكس صحيح.<sup>1</sup> أما فيما يتعلق بالنظام المؤسسي فيعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فريد قبيلان ، مرجع سبق ذكره ، ص 53 .  
<sup>2</sup> كريمة قويدري ، الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير ، ( غير منشورة ) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة تلمسان ( الجزائر ) ، 2011 2010 ، ص 10 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

### المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر هي " التي تسمى بالنظرية العامة للتدفقات الدولية لرأس المال وتشير إلى أن رأس المال ينتقل من دولة إلى أخرى استجابة لاختلافات الإنتاجية الحدية ، أي أنه سينتقل من مناطق ذات وفرة إلى حيث ندرته أو من دول ذات عائد منخفض إلى دول أخرى يرتفع فيها العائد " لكون "العلاقات الاستثمارية تشمل انتقال الأموال لغايات الاستثمارات الطويلة المدى بين الاقتصاد المحلي وبقية دول العالم" وتبحث هذه النظريات " عن الإجابة عن ظاهرة الاستثمار في تركيبة السوق الذي فيه تستأثر شركة ما بوضع أو تمتلك ميزة الشيء الذي يدفعها أو يمكنها من الاستثمار في الخارج " لأن حركة رؤوس الأموال الدولية تهدف عند تحركها بين الدول إلى تعظيم الأرباح والعوائد من خلال جعل العالم عبارة عن سوق واحدة منتشرة طوليا وعرضيا و مستوطنة أينما يتعاضم ربحها ، مستعملة العديد من الاستراتيجيات للموقع والتمركز والانتشار والاختراق . وقد طبقت عدة نظريات.

ومن أجل التعرف على هذه النظريات قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق ( نظرية عدم كمال السوق، نظرية دورة حياة المنتج ل فرنون، نظرية تدويل الأسواق الدولية )

المطلب الثاني: النظريات القائمة على المنظمة والحماية ( نظرية المنظمة (المؤسسة)، نظرية الحماية)

المطلب الثالث: النظريات التجميعية: ( نظرية الموقع، نظرية الموقع المعدلة، النظرية الانتقائية )

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

### المطلب الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق

حسب تفسير هذه النظريات للاستثمار الأجنبي، يستوجب على الشركات المستثمرة في الخارج امتلاك ميزة احتكارية أو تنافسية في أحد العناصر الأربعة التالية:

- تكلفة رأس المال
- اقتصاديات الحجم
- نفقات البحث و التطوير
- نفقات الإشهار

وهناك ثلاث نظريات تناولت دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من زاوية هيكل السوق هي :

### الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق ( la théorie des marchés imparfaits )

إن نظرية عدم كمال السوق تبنى على أساس غياب المنافسة في أسواق الدول المضيفة ونقص في السلع وتدني في الخدمات فيها بالإضافة إلى ضعف قدرات الشركات الوطنية وعدم قدرتها على منافسة الشركات متعددة الجنسيات لما تتمتع به هذه الأخيرة من قدرات هائلة، وتقنيات تكنولوجية متقدمة ودقيقة، بالإضافة إلى تقنيات الإدارة والتسيير الحديثة التي تملكها، والأيدي العاملة المؤهلة مما يجعل عدم التكافؤ بينها وبين الشركات الوطنية، وبالتالي " تخلق نوع من الميزة للشركات في القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر " <sup>1</sup>.

إذ يرى " هودوينج " أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق " <sup>2</sup>، التي هي إحدى الميزات التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار والاستقرار في الدول المضيفة، لعمليها بضعف المنافس المحلي، وفراغ السوق لها وحدها.

<sup>1</sup> رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة : دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، جامعة المنصورة ، مصر ، 2002 ، ص 48 .

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف ، التسويق الدولي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ( مصر ) ، 2007 ، ص 83 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

### ❖ الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق :

من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد<sup>1</sup>:

- أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية،
- أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفصيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق .... الخ.

### الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج ل فرنون *Vernon théorie du cycle de vie du produits*

لقد وضعت هذه النظرية من طرف الاقتصادي (Vernon 1966) وافترض أن الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في منتجات في إنتاج منتجات معينة يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى بمضي الزمن وذلك نظرا لأن هذه المنتجات تمر بدورة حياة.

حيث أن هذه النظرية التي وضعت من طرف Vernon تساعد على فهم التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي وتنطوي هذه النظرية على أربعة مراحل أساسية<sup>2</sup>:

**المرحلة الأولى :** تتمثل في بداية إنتاج وتصدير المنتج من الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد قوتها التصديرية بهذا المنتج لكل الدول المتقدمة والنامية.

**المرحلة الثانية:** مرحلة بدء إنتاج هذه السلعة في الدول المتقدمة غير الولايات المتحدة الأمريكية.

**المرحلة الثالثة:** تبدأ مرحلة بدأ تنافس الدول النامية على إنتاج المنتج وتصديره حيث يبدأ هذا المنتج بالتقدم معنويا في دول الأصل، ويقل الطلب عليه.

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، مكتبة و مطبعة الاشعاع ، مصر ، 2001 ، ص 398 .  
<sup>2</sup> مراد بن ياني ، سعر الصرف و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية - حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل الماجستير ، ( غير منشورة ) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان ( الجزائر ) ، 2011-2012 ، ص 73،74 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

المرحلة الرابعة: في هاته المرحلة يصبح المنتج متقادماً وكل الدول قادرة على إنتاجه حيث تبدأ الدولة المبتكرة في التخلي على إنتاجه ويزدهر في الدول النامية وتصبح الولايات المتحدة في استيراد هذا المنتج من الدول الأخرى.

ويؤكد صاحب النظرية RAMOND-VERNON أن انتقال الشركات متعددة الجنسيات إلى الإنتاج خارج البلد أو التوجه نحو تصدير منتج جديد يأتي بعد تفكك القاعدة التكنولوجية التي يركز عليها إنتاج السلعة بفعل الإنتاج والتقليد.

### ❖ الانتقادات الموجهة لهذه النظرية :

هناك العديد من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية نوجز أهمها في الآتي<sup>1</sup>:

- اهتمامها بالاستثمار المتعلق بالمنتج الجديد فقط ، دون الاستثمار المتعلق بالمنتجات الموجودة في الأسواق مسبقاً،
- اعتبارها وجوب مرور المنتج الجديد بالمراحل المحددة التي تم الإشارة إليها سابقاً دون أخذها بعين الاعتبار التفاعلات المتبادلة والمركبة للمؤسسات وبعض هذه الأخيرة لها مركبات إمكانات كبيرة للقيام بالاستراتيجيات الحافزة على الصعيد الدولي أو بالتفاوت الطفيف في الزمن،
- عدم تمكنها من تحديد مسألة الاختيار بين نمط الإنتاج تحت الرخص ونمط الإنتاج الذي يقوم عن طريق الاستثمار المباشر،
- اختصار تطبيق هذه النظرية على الشركات الأمريكية ولفترة محدودة هي الخمسينات والستينات، إذ نسجل هنا أن هناك شركات غير أمريكية مثل شركات أوروبية وعلى رأسها شركات فرنسية وبريطانية كان لها السبق في هذا الشأن.

### الفرع الثالث: نظرية تدويل الأسواق الدولية

وضعت هذه النظرية من طرف ( M casson P J Buckley ) وتحاول تفسير تحول الشركات إلى شركات متعددة الجنسيات (Multinationales) وكيفية العمل للوصول إلى ميزة تنافسية والمحافظة عليها وفق عوامل محددة، لذا يجب على هذه الشركات تطوير البحوث والاكتشافات للوصول إلى آخر التقنيات والاختراعات

<sup>1</sup> فارس فضيل ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة بين الجزائر ، مصر و المملكة العربية السعودية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ( غير منشورة ) ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 75 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

الحديثة والمحافظة عليها من التسرب للمنافسين المحتملين، وسيلتها في ذلك أيدي عاملة كفاءة، باحثين متميزين يتم صرف أموال ضخمة لتوظيفهم في مخابر البحث، كونها تنشط في ظل تطور مرادف في الأدوات المالية الدولية والأسواق العالمية وزيادة حدة المنافسة بين الشركات في مختلف دول العالم، كما يتم العمل من طرف هذه الشركات على إدخال آخر التقنيات الحديثة في التسيير والإدارة وغيرها.<sup>1</sup>

### ❖ الانتقادات الموجهة لهذه النظرية :

رغم أن هذه النظرية تحاول تفسير بعض العوامل التي تؤثر على حركية رؤوس الأموال الدولية ممثلة في الاستثمارات الدولية، إلا أنها لا تخلو من بعض النقائص نذكر منها:<sup>2</sup>

- رغم إشارة هذه النظرية إلى وجود أربعة عوامل خاصة تحكم عملية تدويل نشاط الشركات المتعددة إلا أنها ركزت على عامل المعرفة أكثر من غيره. وأولت اهتماماً محدوداً بجوانب التكلفة والعائد المرتبطة بالمجموعات الثلاثة الأخرى كالتكلفة السياسية المصاحبة لقرار استغلال الميزة الاحتكارية الخاصة ذاتياً والتي قد تصل في مرحلة معينة إلى حد الحيلولة دون قيام الاستثمار المباشر فيها لو طبقت حكومات الدول المضيفة سياسات تمييزية ضد الشركات دولية النشاط ،
- أهملت هذه النظرية العوامل الجاذبة التي تتميز بها بعض الدول المضيفة للاستثمار ( عوامل التوطن ) علاوة على مجموعة العوامل الأربعة التي جاءت بها هذه النظرية، والتي تدفع بالشركات إلى تدويل بعض أو كل نشاطاتها الشيء الذي يفسر الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية : معادن النحاس والحديد والقصدير والبتروك... الخ إذ الاستثمار المباشر يسمح بالتكامل العمودي الذي يضمن و يؤمن العرض،
- ما يعاب على هذه النظرية أنها اعتمدت في تفسيراتها لتدويل النشاط الاقتصادي على الشركات متعددة الجنسيات دون الشركات الأخرى التي لا تتصف بتعدد الجنسيات، إلى جانب عدم قيامها بتفسير الكيفية التي عن طريقها تصبح الشركات بمثابة شركات متعددة الجنسيات في قطاع الخدمات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الكريم كاكي ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ، مكتبة الحسن العصرية ، بيروت ( لبنان ) ، 2013 ، ص ص

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص

<sup>3</sup> فارس فضيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 77

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

### المطلب الثاني: النظريات القائمة على المنظمة و الحماية

إن من بين النظريات التي قامت بتفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة من منظور المنظمات القائمة بالاستثمار نجد:

#### الفرع الأول: نظرية المنظمة ( المؤسسة )

وفقا لهذه المنظور، هناك من يبني نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر على موقف وتصرفات مسيري المؤسسات من حيث رغبتهم أو إعراضهم عن تدويل عمل المؤسسات التي يسيرونها، وهناك من يبني النظرية السالفة الذكر على إستراتيجية المؤسسة ذاتها في الأمد المتوسط و الطويل ومن ثم يقع تدويل نشاط المؤسسة أو عدم تدويله بناء على الإستراتيجية المتبعة.<sup>1</sup>

#### ❖ الانتقادات الموجهة لنظرية المنظمة :

علاوة على قيام هذه النظرية بتفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإنها قامت في إطار تفسيرها للاستثمارات الأجنبية المباشرة بإضافة عنصرين جديدين، وهما : رغبة المسيرين من جهة والإستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة من جهة أخرى، غير أن هناك انتقادات وجهت لها منها:<sup>2</sup>

- لا تقدم تفسيرات لقرارات التوسع المتخذة من طرف فروع الشركات في الخارج، وإنما تكتفي بتبني المؤسسة الأم للإستراتيجية الهجومية أو الدفاعية، لكن الواقع يفصح عن تصرفات بعض فروع الشركات المتعددة الجنسية مشابهة لتصرفات الشركات الأم، وهو الأمر الذي لم تتناوله هذه النظرية،
- أغفلت هذه النظرية بعض المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات المتعددة الجنسية والتي لا تسمح باستخدامها لدواعي متنوعة، إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### الفرع الثاني: نظرية الحماية

نتيجة للانتقادات التي وجهت لافتراضيات نظرية عدم كمال السوق، ظهرت نظرية الحماية والتي أقرت أن نجاح الشركات متعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية، بل

<sup>1</sup> عبد الكريم كاكي ، أثر الاستثمار الأجنبي على تنافسية الاقتصاد الوطني ، مرجع سبق ذكره ، ص 84 .

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 85 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة، والقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها.<sup>1</sup>

يقصد بالحماية حسب **فليح حسن خلف** " الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار أقصى لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديد في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة. عليه يمكن القول أن الطريقة التي تسمح للشركات متعددة الجنسيات من تعظيم عوائدها في الخارج، بالاعتماد على قدرتها في حماية أنشطتها الخاصة مثلا : ابتكاراتها الحديثة ومجالات الإنتاج أو التسويق ولكي تضمن عدم تسربها يستلزم عليها القيام بتنفيذ هذه الأنشطة الخاصة داخل الشركة الأم، أو بين الشركة الأم والفروع في الدول المضيفة وذلك منعا لتسرب المعلومات والحد من التقليد وحماية الاختراعات الجديدة لأطول فترة ممكنة وبالتالي عدم ممارستها عبر الأسواق مباشرة.

ويرى هود وينج ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية ( المعرفة أو الخبرة أو الاختراعات .... الخ ) التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد شركات الدول المضيفة وهذا من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة.<sup>2</sup>

### ❖ الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية :

من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية مايلي:<sup>3</sup>

➤ إن ممارسات الحماية من الممكن أن تتحقق بأساليب متاحة الآن قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، على سبيل المثال يوجد الآن ضوابط لحماية براءات الاختراع لمختلف أنواعها على مستوى العالم وهذا من خلال موثيق متفق عليها ويقوم بتنفيذها منظمات دولية ومن ثم يمكن القول بأنه لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي.

<sup>1</sup> فاروق سحنون ، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الدولي على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير ( غير منشورة ) ، قسم علو التسيير ، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف (الجزائر) ، 2009-2010 ، ص 34 .

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 34 ، 35 .

<sup>3</sup> فاطمة رحال ، مرجع سبق ذكره ، ص 108 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

➤ إن نظرية الحماية تتركز بصورة مباشرة على دوافع الحماية للشركات متعددة الجنسيات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرار داخل الشركة الأم ومن ثم فهي تعطي اهتماماً أقل إلى الإجراءات أو الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية والممارسات الفعلية الحالية أو المرتقبة للشركات الأجنبية، هذه الإجراءات والسياسات الحكومية قد تؤدي إلى تقليل جدوى ممارسات وإجراءات الحماية التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها.

### المطلب الثالث: النظريات التجميعية

النظريات التجميعية هي النظريات التي تقوم بتجميع العديد من العناصر ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها :

### الفرع الأول : نظرية الموقع

تركز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج، وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار.

إن العوامل الموقعية تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسية بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي:<sup>1</sup>

أ/ **العوامل المرتبطة بالسوق** : مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة.

ب/ **العوامل التسويقية**: مثل درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان.

ج/ **العوامل المرتبطة بالتكاليف**: مثل القرب من المواد الخام، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض تكلفة العمالة، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.

د/ **ضوابط التجارة الخارجية** : مثل التعريفات الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

<sup>1</sup> أميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، دار الجامعية ، الإسكندرية ( مصر ) ، ص 31، 32 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

هـ/ العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار: مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار.

و/ الحوافز و الامتيازات و التسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيضة للمستثمرين الأجانب.

ي / عوامل أخرى : مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال.

### الفرع الثاني: نظرية الموقع المعدلة

هذه النظرية امتداد وتطوير لنظرية الموقع بحيث تساهم في إضافة بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، يرجع تطوير هذه النظرية إلى رويوك و سيموندس " حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل : المجموعة الأولى : تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية : فهي عوامل دافعة، وأخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة".<sup>1</sup>

ويمكن ذكر هذه العوامل فيما يلي :<sup>2</sup>

عوامل تتعلق بأسواق الدول المضيضة غير الكاملة ،

عوامل تتعلق بالميزة المطلقة التي تكتسبها الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بنظيرتها في الدول المضيضة ،

عوامل تتعلق بالنشاط الإنتاجي ، سواء من جانب التكاليف أو الأرباح ،

عوامل تتعلق بحماية اختراعات الشركات متعددة الجنسيات ،

عوامل تتعلق بما تملكه البلدان النامية من موارد أولية ،

عوامل تتعلق بأهداف الشركات متعددة الجنسيات في غزو أسواق الدول النامية وذلك بالتغلب على القيود المفروضة على التجارة الدولية .

ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهامات رويوك و سيموندس في الجدول الموالي :

<sup>1</sup> فاروق سحنون ، مرجع سبق ذكره ، ص 40 .

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 40 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم (01-02) : العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	أمثلة
أ / خصائص المنتج / السلعة Product/Spécifique	نوع السلعة ، استخدامات السلعة ، درجة حداثة / حدة السلعة ، متطلبات الإنتاج للسلعة ( الفنية و المالية و البشرية ) خصائص العملية الإنتاجية ...الخ
ب / الخصائص المميزة للدولة المضيفة Country spécifique	طلب السوق المحلي ، نمط و توزيع الدخل ، مدى توافر الموارد البشرية و الطبيعية ، مدى التقدم الحضاري ، خصائص البيئة السياسية الاقتصادية.
ج / العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى.	نظم النقل و الاتصالات بين الدول المضيفة و الدول الأخرى ، الاتفاقات الاقتصادية و السياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال ، و المعلومات و البضائع و الأفراد ، التجارة الدولية...الخ
العوامل الدافعة	أمثلة
أ / الخصائص المميزة للشركة.	مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية أو التكنولوجيا ، حجم الشركة
ب / المركز التنافسي.	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة و مواجهة التهديدات و الأخطار التجارية ...الخ

المصدر : عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر ، 2001 ، ص 405 .

من الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ تميز هذه النظرية عن باقي النظريات، حيث تم الإشارة في هذه النظرية إلى العوامل الدافعة لشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، ترجع للدولة الأم من خلال الضمانات والحوافز التي تقدمها الدول الأم لهذه الشركات وهذا نتيجة للعوامل

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

البيئية التي تعاني منها الدول الأم منها : حدة المنافسة في الأسواق المحلية، ارتفاع تكاليف العمالة .... الخ .

### ❖ انتقادات نظرية الموقع المعدلة :

- تعتبر هذه النظرية ملخص للنظريات السابقة وهذا من خلال كثرة العوامل التي تدفع الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمارات الأجنبية حيث تم الإشارة إليها في النظريات السابقة،
- إن كثرة العوامل في هذه النظرية قد تصعب للشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ قراراتها فيما يخص القيام بالاستثمار وممارسة نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: النظرية الانتقائية

تعد النظرية الانتقائية لجون دنينج نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة عرفت بنموذج الملكية والموقع والاستخدام الداخلي أو الذاتي للمزايا الاحتكارية.<sup>2</sup>

لقد افترض دننج أنه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بالدخول في استثمار أجنبي مباشر، وتتمثل هذه الشروط في:<sup>3</sup>

أ / مزايا الملكية : أو المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج بالمقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف، وتتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولاً غير منظورة مثل التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى مزايا الحجم مثل القدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج، اقتصاديات الحجم الكبير.

ب / مزايا الاستخدام الداخلي ( الذاتي ) للمزايا الاحتكارية : يمكن للشركة المستثمرة أن تستغل مزاياها الاحتكارية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وبحيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص.

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية ، مرجع سبق ذكره ، ص 71 .

<sup>2</sup> أميرة حسب الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 32،33 .

<sup>3</sup> مراد بن ياني ، مرجع سبق ذكره ، ص 74 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

وتقوم الشركة المستثمرة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للتغلب على التدخل الحكومي، تخفيض تكلفة المعاملات، التغلب على عدم تيقن المشتري، التعويض عن غياب الأسواق المستقبلية، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية، التحكم في منافذ البيع .... الخ.<sup>1</sup>

ج / مزايا الموقع : أو المزايا المكانية للدولة المضيفة والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم مثل اتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة، حوافز استثمار أخرى.<sup>2</sup>

ويتضح مما سبق أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لبلد ما في فترة زمنية معينة يعتمد على مزايا الملكية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات المستثمرة في هذه الدولة وعلى المزايا المكانية للدولة المضيفة، كما أن هذه المزايا ديناميكية ويمكن أن تتغير عبر الزمن، فمزايا التوطن أو الموقع واختلافها بين الدول قد تدفع إلى الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية، وفي نفس الوقت قد يخلق الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية مزيداً من مزايا الملكية.

ولقد نجح دننج في دمج ثلاثة مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير

الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من أهم مميزات هذه النظرية.<sup>3</sup>

### ❖ الانتقادات الموجهة لهذه النظرية :

- قام كوجيما بانتقاد النظرية الانتقائية لكونها أكثر تركيزاً على المسائل الكلية، ومن ثم فهي تعتبر قليلة الفعالية في صنع القرار والاستفادة منها في الدولة المضيفة والدولة الأم، كما أشار باكلي إلى أن العلاقة بين العناصر الثلاثة وتطورها عبر الزمن يكتنفها الغموض، حيث تم التعرض لها بشكل منفرد دون التعرض لعلاقة التأثير والتأثر بينها، كما أن معالجة فكرة مزايا الملكية على انفراد غير مجدية وعديمة القيمة،<sup>4</sup>
- حيث افترض النموذج أن التعاقدات يتم استخدامها في حالة توافر مزايا الملكية للشركة فقط بينما عملياً يمكن أن يستخدم هذا الأسلوب في حالة توافر مزايا الملكية ومزايا الموقع أيضاً، فعلى سبيل المثال افترضت النظرية أنه كلما زاد نمو اقتصاد ما، فقدت الشركات الأجنبية تدريجياً ميزتها في التوطن في البلد المضيف نظراً لارتفاع تكلفة الإنتاج التي تزيد مع النمو

<sup>1</sup> أميرة حسب الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 32، 33 .

<sup>2</sup> مراد بن ياني ، مرجع سبق ذكره ، ص 75 .

<sup>3</sup> أميرة حسب الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 34 .

<sup>4</sup> محمد العيد بيوض ، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

- الاقتصادي، وهذا لا يتفق مع استمرار ميزات التوطن في البلدان المتقدمة، حيث تعتبر أكثر المناطق توطنا للاستثمارات الأجنبية المباشرة،
- لم تتمكن النظرية من تفسير ظاهرة التملك و الاستحواذ التي تقوم بها بعض الشركات الدولية ، و التي عادة ما تكون لخدمة استراتيجياتها مما يتجاوز تحليل المزايا (OLI) ،
- لا تمتلك بعض الشركات من الدول النامية الميزات الاحتكارية المتمثلة في التكنولوجيا ورأس المال ومع ذلك فهي شركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على الإنتاج كثيف العمالة، وانخفاض التكاليف، والاعتماد على القدرات الشبكية في الدخول، والاستثمار في الأسواق الدولية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عمر يحيى، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر للفترة 2002\_2010)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2012\_2013، ص

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

### المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

من المؤكد أن سعي البلدان النامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتهيئة الظروف الملائمة والمساعدة على ذلك مع توفيرها الحوافز والمغريات المشجعة على انسيابها إليها، له آثار على اقتصاديات هذه الدول حيث أن انتقال و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول شأنه شأن كل نشاط اقتصادي يترتب عليه آثار ايجابية وأخرى سلبية، لذلك كان لزاما على الدول الأخذ في حساباتها ما قد يترتب عن هذا الأخير من منافع وأعباء، إذ أن هدف كل دولة العمل على تعظيم المنافع وتقليل المخاطر وهذا من الأمور الأساسية الواجب مراعاتها من طرف كل دولة قبل اتخاذ أي قرار ومن خلال هذا المبحث يمكن إبراز الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

المطلب الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان النامية

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

### المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة

تنافس الدول المضيفة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ليس فقط طمعا في الحركة الضخمة لرؤوس الأموال هذه ولا من أجل الدافع للتنمية المحلية فقط، وإنما من أجل توفير شغل للأيدي العاملة المحلية وهو ما يعني ضمنا التقليل من حدة البطالة المتفشية في المجتمعات النامية، كذلك لتدريب وتأهيل الإطارات المحلية والرفع من قدراتها التسييرية وهي التقنيات والمؤهلات التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك لكون " انخفاض معدلات البطالة الذي يعكس بدوره على مستوى الرواج الاقتصادي ويؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة والأمراض الاجتماعية المرتبطة بالبطالة "، فأغلب المشاريع التي يقيمها المستثمر الأجنبي هي مشاريع ضخمة تتطلب أيدي عاملة كثيرة مما يعني توظيف العمالة المحلية، وعليه فان التوظيف أو التأهيل يأخذ شكلين :

**الشكل الأول :** في هذه الحالة يكون دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف هدفه إقامة وحدات إنتاجية كاملة، هنا يساهم مساهمة مباشرة في القضاء على البطالة، التوظيف يكون بأعداد كبيرة ونمط الأثر القضاء على البطالة، نتيجته كتلة نقدية ضخمة متمثلة في أجور العمال التي ستضخ في دورة النشاط الاقتصادي، إضافة إلى كتل نقدية أخرى ستضخها هذه الشركات المتعددة الجنسية لخزينة البلد المضيف على شكل اشتراكات ضمان اجتماعي، ضرائب على المرتبات، اشتراكات تعاضدية، واشتراكات اجتماعية أخرى، أي أن الاستفادة مضاعفة في هذا الشكل.

**الشكل الثاني :** هو شكل آخر تتبناه الشركات الأجنبية يتمثل في الدخول للبلد المضيف وذلك بالاستحواذ على وحدات إنتاجية مقامة وطنيا وتكون إما عاجزة أو مخصصة تقوم هذه الشركات بشرائها أو المساهمة فيها، وفي هذه الحالة فانه :

إما يتم المحافظة على نفس العمالة ويتم فقط تأهيلها والرفع من قدراتها، وكذلك يتم الرفع من أجورها وهو ما يعود أيضا بالفائدة على هذه العمالة، وبالتالي على الاقتصاد الوطني.

أو يتم بالإضافة إلى التأهيل والتكوين، الزيادة من عدد العمالة أي القيام بتوظيفات جديدة، وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة.

هذا الشكل قد يكون له جانب سلبي، وهو تقليص عدد العمال بسبب الاعتماد على المكننة والتكنولوجيا في الإنتاج التي تعتمد على الآلة في الإنتاج بدل الإنسان. كما أن " تخفيض الصادرات، أو زيادة الواردات، يؤدي باستثمارات الشركات في الخارج إلى فقدان الوظائف الفعلية أو المحتملة "، أما بالنسبة

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

للدول المصدرة للاستثمار فقد يكون الأثر عكسيا بالنسبة للعمالة، حيث " باعتبار أن الأيدي العاملة في الدول النامية رخيصة، وبالتالي تكلفة إنتاج السلعة في الدول النامية أقل من الدول المتقدمة، وبالتالي تقوم الدول المتقدمة بنقل مصانعها إلى الدول النامية مما يعني تفشي البطالة في الدول المتقدمة " ولكن هذا الأثر غير ذي معنى مقارنة بما تجنيه هذه الدول من عائدات وأرباح من الاستثمار في الدول المضيفة، وقوة النفوذ والسيطرة التي ستكون لهل على هذه الدول.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي

تسعى غالبية الدول النامية - إن لم يكن كلها - للبحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة مكملة للاستثمار المحلي، فضلا عن كونه طريقة فعالة لاكتساب المزيد من التقدم الحاصل في مجال التكنولوجيا الملائمة. وتعريف التكنولوجيا بصفة عامة و مختصرة بأنها " فن و علم الصناعة "، وذلك بما تحويه و تتطلبه من دراسات، بحوث، مهارات وخبرات لازمة للتطبيق في مجال أو مجموعة مجالات إنتاجية معينة.<sup>2</sup>

ويمكن نقل التكنولوجيا بين جهة وأخرى بواسطة قنوات متعددة كالتراخيص، المشاريع المشتركة، الاستثمار الأجنبي المباشر واستيراد معدات إنتاج السلع الرأسمالية.

### أ / الآثار الإيجابية :

- تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدور مهم في نقل التكنولوجيا المتقدمة والعصرية إلى الدول النامية وتدريب الكادر الوطني على استخدامها.<sup>3</sup>
- قيام فروع الشركات متعددة الجنسيات بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية وبشروط ميسرة وكل ذلك للشركات الوطنية فرصة إنتاج سلع بالموصفات العالمية.
- يمكن أن يولد الاستثمار الأجنبي المباشر آثاره على تعزيز الكفاءة من خلال قيام المنافسة بين الشركات المنتسبة الأجنبية والمحلية وهذا ما يجبر الأخيرة على رفع درجة كفاءتها التكنولوجية

<sup>1</sup> عبد الكريم كافي ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 97،98 .

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف ، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ، ط4 ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ( مصر ) ، 1998 ، ص 112 .

<sup>3</sup> عصام عمر مندور ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ( مصر ) ، 2010 ، ص 147 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

نتيجة هذا الضغط التنافسي، أو من خلال إقامة علاقات بين الاثنين في مجال البحث العلمي والتطوير، واكتساب الشركات المحلية لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية.<sup>1</sup>

### ب / الآثار السلبية :

- إن قامت الشركات متعددة الجنسيات بنقل مستوى عالي من التكنولوجيا أو التركيز على المشروعات التي تتميز بكثافة رأس المال فإن هذا سوف يؤدي إلى قلة عدد فرص العمل.
- ارتفاع التكاليف الناشئة عن تهيئة وإعداد المناخ أو بيئة العمل الملائمة للتكنولوجيا المنقولة.<sup>2</sup>
- ما يتم نقله من تكنولوجيا يقتصر على تلك التي قررت الشركات الاستغناء عنها، فلا تتم المشروعات في الدول النامية بطرائق إنتاجية متقدمة.<sup>3</sup>
- قد لا توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات الاقتصادية بشكل يساهم في علاج الخلل الهيكلي مستخدمة في ذلك التكنولوجيا الحديثة، و يؤدي ذلك إلى قيام اقتصاد مزدوج في الدول المضيفة، حيث يصبح اقتصاد الدولة مكونا من قطاعين أحدهما متقدم نسبيا من الناحية التكنولوجية وتمثله الشركات الأجنبية والآخر متخلف التكنولوجيا وتمثله الشركات المحلية.<sup>4</sup>

### المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

يمكن تصنيف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدول المضيفة إلى آثار ايجابية و آثار سلبية:<sup>5</sup>

### أ / الآثار الايجابية :

- هناك بعض الآثار الايجابية التي تتحقق من وراء تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، منها :
- قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء وحدات إنتاجية محلية لإحلال الواردات، فإن ذلك يغني الدولة المضيفة عن تخفيض نفقاتها بالعملة الصعبة لأجل استيراد سلع كانت سابقا تستطيع إنتاجها محليا بسبب افتقادها لمتطلبات ذلك، أو حتى في حالة قدرتها على إنتاج تلك السلع

<sup>1</sup> . حسن كريم حمزة ، العولمة المالية و النمو الاقتصادي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ( الأردن ) ، 2011 ، ص 147 .

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف ، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 118-120 .

<sup>3</sup> عصام عمر مندور ، مرجع سبق ذكره ، ص 147 .

<sup>4</sup> محمد علوش ، تقييم السياسات التحفيزية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماجستير (غير منشورة) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ( الجزائر ) ، 2013-2014 ، ص 24 .

<sup>5</sup> ساعد بوراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 50-51 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

ولكن بتكلفة مرتفعة، وهو ما يؤدي إلى اقتصاد في العملة الأجنبية، ومنه يكون له أثر ايجابي على ميزان المدفوعات وتخفيف مشكلة قلة النقد الأجنبي.

- استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة المضيفة من السلع والخدمات إلى الخارج، وبالتالي الحصول على موارد من العملة الصعبة وهو ما يؤثر ايجابيا على ميزان المدفوعات.
- قيام الشركات الأجنبية ببيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة المحلية ( الوطنية ) التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية.
- التزام الشركات الأجنبية بإعادة استثمار جزء من أرباحها المحققة داخل الدولة المضيفة.
- وعلى العموم، ولكي تتفادى البلدان المضيفة الآثار السلبية المحتملة على موازين مدفوعاتها يجب أن تستهدف أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتلاءم وتحقيق أهدافها الإستراتيجية التنموية الشاملة، مع مراعاة استخدام معيار التكلفة / العائد، وهذا لتوليد أكبر المنافع من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### ب / الآثار السلبية :

يرى أصحاب وجهة النظر المعارضة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا سلبيا على موازين المدفوعات، وذلك للأسباب التالية:<sup>1</sup>

- إن الآثار الايجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي على المدى القصير، لا تلبث أن تتحول إلى الاتجاه المعاكس في المدى الطويل، عندما تبدأ تلك الاستثمارات بتحويل أرباحها وجانب من أصولها إلى الخارج . وخير شاهد على ذلك ما حدث في دول جنوب شرق آسيا، ولاسيما عقب الأزمة الآسيوية في عقد التسعينيات من القرن الماضي. وعلاوة على ذلك، فإن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى زيادة واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات في حالة عدم توفر كل العناصر محليا، أو عند ارتفاع تكلفة الحصول عليها من طرف الشركات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى استنزاف العملة الأجنبية للدول المضيفة ،
- إن الاستثمارات الأجنبية وبسبب ما تتمتع من روابط أمامية و خلفية ضعيفة مع الاقتصاد المحلي، فإنها تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية والسلع الوسيطة المستوردة من الخارج، مما

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص ص 49، 50 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

يخلف آثارا سلبية على الصناعات الوطنية العاملة في تلك الأنشطة وكذلك على موازين

المدفوعات لتلك البلدان من خلال زيادة عجزها التجاري مع الخارج ،

- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإتباع سياسة تسعيرية للصادرات والواردات، حيث تعتمد الشركة الأم إلى تسعير الصادرات من السلع والخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية، أو أدنى من السعر المطبق عالميا، والدافع وراء هذه السياسة هو محاولة الشركات متعددة الجنسيات نقل العبء الضريبي من دولة ذات معدلات مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات منخفضة، أو كوسيلة مستترة لنقل الأرباح من الدولة المضيفة إلى الدولة الأم،
- قد لا تلتزم الشركات الأجنبية بإعادة جزء من أرباحها التي تحققها تلك المشاريع في البلدان المضيفة . وفي هذه الحالة فان الأثر السلبي قد يمس ميزان المدفوعات. ويزداد هذا الأثر السلبي على ميزان المدفوعات كلما كانت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة أقل من الأرباح المحولة منها.

### المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة

تناولت الكثير من الدراسات الاقتصادية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي للبلد المضيف لهذا الاستثمار. مبرزة في ذلك الآثار المباشرة وغير المباشرة التي يحدثها هذا الأخير على مؤشر النمو السالف الذكر، وتبرز الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلد المضيف له في التغيرات - نحو الارتفاع أو الانخفاض- التي تحدث في معدل نمو الاستثمارات المحلية، بينما الآثار غير المباشرة فتبرز في جوانب متعددة من الاقتصاد المضيف منها: المهارات الإدارية والتسييرية والمنافسة والممارسات التسويقية والتقدم التكنولوجي والقدرة على خلق وتطوير السلع والمنتجات والخدمات .... الخ.

غير أن هذا الأخير ( الآثار غير المباشرة ) يصعب تكميمها، ولا تبرز إلا في الأمد المتوسط والطويل.<sup>1</sup>

وأمام سعي مختلف دول العالم والدول النامية بصفة خاصة إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كطريقة مثلى للقضاء على فجوة الادخار المحلي ومعدل الاستثمار في الدول النامية المضيفة من خلال المؤثرات الخارجية الموجبة المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة ودورها في رفع كفاءة رأس المال البشري، وحث الدول النامية على إنفاق المزيد على البحوث والتطوير كوسيلة ذاتية متقدمة يمكن من

<sup>1</sup> محمد علوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

## الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

خلالها أن تكتسب الشركات المحلية تنافسية في الأسواق الخارجية تسمح لها بالزيادة في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وأهداف التنمية.<sup>1</sup>

وتظهر إحصاءات الأونكتاد حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أن النمو الاقتصادي هو المحفز لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وليس العكس. وبعبارة أخرى فإن الدول التي تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة هي التي تستقطب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وبذلك يصبح هذا الأخير متغيرا تابعا وليس مستقلا، وأن الدول ذات المعدلات المنخفضة من النمو لم تحقق إلا قدرا يسيرا من تلك التدفقات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ماجدة شلبي، الاستثمار الأجنبي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري)، مؤتمر الاستثمار بين التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات المتحدة، أبو ظبي، 25، 27 أبريل 2001، ص ص 55، 56.

<sup>2</sup> ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

### خلاصة الفصل الأول :

من خلال دراستنا للاستثمار الأجنبي المباشر يتضح لنا أنه قد أعطيت له أهمية كبيرة من طرف الدول المضيفة في السنوات الأخيرة، ذلك كونه مصدر من مصادر التمويل الدولي بديل عن المديونية خاصة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي، فبرزت الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الإقليمية والجهوية والدولية الاقتصادية، التي فرضت الاندماج الاقتصادي العالمي وحررت التجارة الخارجية، واتبعت سياسة اقتصاد السوق، والتي أدت إلى تراجع وانحصر القيود الجمركية مما ألزم الدول المضيفة على مراجعة وهيكلتها وقوانينها الداخلية، وتقديم مزيدا من الضمانات والتحفيزات لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما دفعت العديد من الاقتصاديين، كذا السياسيين والإعلاميين وعموم المهتمين إلى دراسة وتشريح هذه الظاهرة من كل الجوانب، من مزايا وسلبات وآثار، وإن كان الاتفاق على أنها أداة من أدوات خدمة النظام الرأسمالي.

لكن مهما يكن فالاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تمويل دولية فعالة للدول النامية، وآلية لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها ووسيلة للقضاء البطالة، وفتح آفاق الأسواق الدولية أمام المنتجات المحلية وآلية للمنتجات الوطنية لاخترق الأسواق الدولية الذي يعود بالإيجاب على اقتصاديات الدول المضيفة لرؤوس الأموال الأجنبية.

# الفصل الثاني

## الإطار النظري لـضمانات الاستثمار

### تمهيد:

من المسلم به والثابت حاليا أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة وانتقال رأس المال في المجال الدولي يمكن أن يلعبا دورا عظيم الفائدة بالنسبة إلى المستثمر الأجنبي والدول المستوردة لرأس المال بل والدول المصدرة له، ومن ثم فهي تخدم في النهاية مصالح الجميع إذا تمت في الحدود التي تحول دون تعسف أي طرف في اغتنام العائد منها.

وبقدر ما تكون هناك مصالح في الحركة الدولية لانتقال رؤوس الأموال تكون هناك حاجة إلى وجود أداة قانونية لتنظيم هذه الحركة وتشجيعها خدمة للمصالح المذكورة .

على أن الاستثمارات الدولية تتطلب قدرا من الضمانات في الدولة المضيفة، حتى تطمئن إلى تمتعها بحماية مناسبة، كما يهم جميع الأطراف أن يحقق الاستثمار أهدافه في ظل مناخ استثماري ملائم، ويتمتع بضمانات كافية ومستقرة.

ولا شك أن وجود قدر كاف من الحماية لرأس المال الأجنبي ووجود طريقة ملائمة لتسوية المنازعات والتعويض عن الأضرار، يشكل أحد العوامل الجوهرية في خلق مناخ جيد لنجاح الاستثمارات الدولية.

ومن أجل ذلك فقد كان من الطبيعي البحث عن الوسائل المناسبة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وبصفة خاصة الوسائل التي تمنح المستثمرين الاطمئنان الذي ينشده وذلك بتوفير الضمان المناسب لاستثماراتهم في مواجهة المخاطر غير التجارية التي قد تتعرض لها هذه الاستثمارات في الأقطار المضيفة. ومن خلال هذا قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ضمانات الاستثمار

المبحث الثاني: ضمانات الاستثمار من الناحية القانونية

المبحث الثالث: ضمانات الاستثمار من الناحية الاقتصادية

## الفصل الثاني: الإطار النظري ل ضمانات الاستثمار

### المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ضمانات الاستثمار

إن عملية ضمان الاستثمار عبارة عن تعهد من جانب الهيئة الضامنة بأن تتحمل عن المستثمر المتعاقد معها الخسائر الناجمة عن نوع محدد أو كل المخاطر التي قد تتعرض استثماراته في الخارج تشجيعاً له على القيام بهذا الاستثمار .

وتعد فكرة الحماية القانونية والضمنان الذي يتحقق عبرها أحد أبرز الأسباب التي تحددو بالمستثمر الأجنبي ضمانات ضد أي مخاطر قد يتعرض لها مشروعه الاستثماري في البلد المضيف، ضمانات يتحقق فيها معنى الحماية من أي خطر غير تجاري كالحرب أو التأميم أو منع تحويل ناتج الاستثمار إلى الخارج . فضمن هذه المخاطر يجعل المشروع الاستثماري دوماً على شاطئ الأمان وقمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: مفهوم ضمانات الاستثمار

المطلب الثاني: أنواع ضمانات مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: أهمية ضمانات الاستثمار

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

### المطلب الأول: مفهوم ضمانات الاستثمار

حظي مصطلح ضمان الاستثمار باهتمام العديد من المستثمرين لذا سنتناول من خلال هذا المطلب مفهوم هذا المصطلح.

#### تعريف الضمان لغة :

"هو من الفعل ضمن، أي ضمن ضمنا، وضمانا، أي كفل الشيء وقدم له الأمان، والضمان عبارة عن التزام مثل الهالك إن كان مثليا أو قيمته إن كان قيميا".<sup>1</sup>

#### تعريف الضمان قانونا :

"هو تقديم الوسائل الكفيلة بتحقيق أمان قانوني لمن تقدم له كي يقدم على العمل وهو ضامن لنتائجه".<sup>2</sup>  
وتعد فكرة الضمان تعبيراً عن وظيفة اقتصادية أكثر منها تعبيراً عن نظام قانوني محدد".

#### تعريف الضمان في مجال الاستثمار :

"هو حماية الاستثمارات الأجنبية من مخاطر غير تجارية قد تتعرض لها وذلك عبر وسائل تؤمن لها الحماية من هذه المخاطر أيا كانت هذه الوسائل موضوعية أم إجرائية".<sup>3</sup>

وتتم عملية ضمان الاستثمار عبر آليات تجعل المستثمر يحول إلى هيئة ما، متخصصة في ضمان الاستثمار تحمل الآثار المالية المترتبة عن مخاطر سياسية ما قد تلحق باستثماره .

والملاحظ أن عملية ضمان الاستثمار تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية هي:<sup>4</sup>

أ / **عنصر الخطر** : بحيث يخشى المستثمر المعني من الخسائر التي قد تلحق باستثماره نتيجة مخاطر معينة. غير أن هذه المخاطر ليست من النوع الذي يمكن تغطيته بعمليات التأمين العادية. كما يتغير قياس وتقدير تلك المخاطر بالحسابات المادية. أي أن المخاطر المعنية بالضمان هي ما يعرف عادة بالمخاطر السياسية أو المخاطر غير التجارية، وهي مخاطر غير محققة الوقوع ولا يرتبط حدوثها بإرادة المتعاقدين في عقد الضمان

<sup>1</sup> المنجد في اللغة و الأعلام ، ط3 ، دار المشرق ، بيروت ، 1994 ، ص 445 .

<sup>2</sup> عبد الله عبد الكريم عبد الله ، ضمانات الاستثمار في الدول العربية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ( الأردن ) ، 2008 ، ص 23 .

<sup>3</sup> المرجع السابق ، ص 23 .

<sup>4</sup> عبد العزيز قادري ، الاستثمارات الدولية ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2004 ، ص 417 ، 418 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

المتمثلين في هيئة الضمان من جهة والمستثمر من جهة أخرى. كما أن تلك المخاطر قد لا تترتب بالضرورة عن إخلال من طرف الغير بأحد التزاماته القانونية تجاه المستثمر المعني، بل أن المعتاد في هذه المخاطر أن تكون مترتبة عن واقعة خارجة عن العقد متمثلة في " تصرف " تقوم به الدولة المستقبلية للاستثمار أو في واقعة مادية مثل الحروب أو الكوارث.

ب / **عدم ارتباط مقابل الضمان بحساب معين للخسائر** : ومن ثمة نجد أن الهيئة الضامنة لا تراعي بالنسبة لتلك المخاطر، أن يكون مجموع المبالغ التي يدفعها المستثمرون المتعاقدون معها كافيا لتغطية الخسائر التي التزمت بتغطيتها عندما تلحق بأي من أولئك المستثمرين وبناء على ذلك نجد أن بعض المشروعات تسمى المبالغ التي يدفعها المستثمر مقابل الضمان ب " الرسوم " fees - charge لإظهار صفتها كمقابل للخدمة الإدارية التي تقدمها هيئة الضمان بدل أن تكون التزاما ماليا تتحمله عند حدوث الخطر وعليه فان تلك المبالغ تحدد بطريقة تحكيمية.

ج / **التعويض عن الخسارة** : بحيث تدفع هيئة ضمان الاستثمار مبلغا معيناً للمستثمر عن الخسارة التي قد تلحق باستثماره نتيجة مخاطر غير تجارية. ويعتبر ذلك المبلغ ديناً على الهيئة تجاه المستثمر. إلا أنه دين يظل احتمالي فقط غير محقق الوقوع، كما أن هذا الدين ذا صفة تعويضية، ومن ثمة لا يدفع بمجرد وقوع الخطر بل عند تحقق الخسائر الناتجة عنه وبناء على قاعدة النسبية في تغطية الضرر. كما لا تعتمد هيئة الضمان في التعويض عن الخسائر على المبالغ التي يدفعها المستثمرون بل على مصادر أخرى خاصة بها.

هذا ويمكن أن تكون هيئات الضمان إما داخلية وإما دولية.

### المطلب الثاني: أنواع ضمانات مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

تتقسم المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي إلى مخاطر غير تجارية (سياسية) وأخرى تجارية.

#### الفرع الأول: المخاطر غير التجارية ( السياسية )

قبل التطرق إلى هذه المخاطر يجب علينا التحدث عن مفهوم المخاطر السياسية :

## الفصل الثاني: الإطار النظري ل ضمانات الاستثمار

أولاً مفهوم المخاطر غير التجارية ( السياسية ) :

تعرف الأخطار السياسية بأنها تلك الأخطار المرتبطة بالسيادة **sovereignty** وتلك المرتبطة بقابلية العملات إلى التحويل **convertibility** ، وتقلبات سعر الصرف الأجنبي وما يرتبط بها من ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة.<sup>1</sup>

تعريف الخطر السياسي حسب معاهد بحوث السياسة الخارجية الأمريكية : يعرف الخطر السياسي على أنه مجموعة الأحداث السياسية التي تؤثر بشكل ظاهر على توقعات الربحية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة.<sup>2</sup>

المخاطر السياسية هي تلك الإجراءات التي تتخذها الحكومة أو السلطات العامة في الدولة المضيفة للاستثمار سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، ويكون من شأنها حرمان المستثمر الأجنبي من حقوقه وسلطاته الجوهرية على الاستثمار ومنافعه. ويرجع السبب الأساسي في هذه المخاطر السياسية إلى تعارض الأهداف بين الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وبين أهداف الإدارة العليا وتطلعات وسياسات الدول المضيفة.<sup>3</sup>

ثانياً : المخاطر غير التجارية ( السياسية ) التي تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية

1. خطر التأميم : يشمل اتخاذ الحكومة المضيفة لأي إجراء تشريعي أو أي إجراء آخر يترتب عليه حرمان المستفيد من ملكيته أو الحد منها، أو الإضرار بمنافع أساسية لاستثماره، ويشمل ذلك أي إجراءات تتخذها السلطة التنفيذية.

ولا تشمل هذه الإجراءات تلك التي تتخذها الدولة في إطار الإجراءات العامة، والتي تتخذها بقصد تنظيم النشاط الاقتصادي، والتي تتصف بصفة العمومية، ولا يقصد بها المستثمر بعينه. ومن أمثلة هذه الإجراءات، تشريعات الضرائب وحماية البيئة والعمال، وإجراءات السلامة العامة، ما لم تنطو هذه الإجراءات على تفرقة تضر بالمستفيد من الضمان.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> سامي عفيفي ، التأمين الدولي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ( مصر ) ، 1986 ، ص 220 .

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 221 .

<sup>3</sup> عمر هاشم محمد صدفة ، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ( مصر ) ، 2008 ، ص 32.

<sup>4</sup> سيد سالم عرفة ، إدارة المخاطر الاستثمارية ، دار الزاوية للنشر والتوزيع ، عمان ( الأردن ) ، 2009 ، ص 219 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

إن الدافع للقيام بالاستثمارات الخارجية في دولة ما ليس رهنا بمدى تحقيق مردود عالي من الأرباح فقط وإنما من جانب آخر تدخل اعتبارات الاستقرار السياسي في تلك الدولة، ومدى إمكانية وجود الضمانات لرأس المال.

فالتأميم الجزئي أو الكلي يؤدي إلى خسارة تتكبدها الدولة أو الجهة المستثمرة . علما بأن هيئة الأمم المتحدة قد تبنت حق الشعوب في التأميم وذلك في دورتها السابعة عشرة في نوفمبر 1962. وأصبح التأميم بعد ذلك الحين قاعدة دولية معترف بها.

ورغم ذلك ففي الكثير من الأحيان توجد قوانين وقرارات إعفاء رؤوس الأموال الأجنبية من كثير من القيود وتحميها من خطر التأميم، إلا أن طبيعة الأنظمة السياسية وبخاصة في الدول النامية تحتاج إلى نظرة أعمق لتحديد معطيات واقعية تعبر عن ضمانات ملموسة كاستقرار النظام السياسي والاقتصادي<sup>1</sup>.

2. **خطر المصادرة :** أي مصادرة الحكومة واستيلائها على المشروعات الخاصة بالأجانب، أو مصادرة بعض أو كل ممتلكات الغير.<sup>2</sup>

وتنقسم المصادرة من حيث إجراءاتها إلى نوعين<sup>3</sup>:

**المصادرة الإدارية :** إجراء وقائي تقتضيه اعتبارات الأمن والسلامة والصحة والآداب العامة كقيام السلطة الإدارية بمصادرة الأغذية الفاسدة مثلا، أو الأفلام أو الأشرطة السينمائية المخلة بالآداب العامة.

كما أن المصادرة الإدارية قد تتم في أعقاب الثورات الاجتماعية أو التغييرات السياسية أو في أعقاب الحروب بهدف تصفية بعض الطبقات أو توقيف الجزاء على من تعاونوا مع الأعداء ويجب على السلطة المختصة أن تحترم القانون عند اتخاذ هذا الإجراء، ولا يلزم صدور حكم قضائي لمباشرته.

**أما المصادرة الجنائية :** فقد عرفها البعض بأنها إضافة مال يملكه الجاني إلى ملك الدولة دون مقابل والمصادرة الجنائية قد تصدر عن المحاكم العادية كعقوبة تبعية لإحدى الجرائم الجنائية المنصوص عليها في القانون، أو عن المحاكم الاستثنائية لمواجهة ظروف سياسية، كتجريد أعداء النظام الحاكم من أموالهم لمنعهم من استخدامها لقلب نظام الحكم، أو للقصاص منهم لما ارتكبه من جرائم سياسية سابقة. وتنقسم المصادرة من حيث مشروعيتها إلى مصادرة عامة ومصادرة خاصة<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> هيثم صاحب عجم ، نظرية التمويل ، دار زهران ، عمان ( الأردن ) ، 2009 ، ص 94 .  
<sup>2</sup> عمار زودة ، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير ، قسم علوم التسبير ، تخصص الإدارة المالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ( الجزائر ) ، 2007 ، 2008 ، ص 128 .  
<sup>3</sup> عمر هاشم محمد صدقة مرجع سبق ذكره ، ص 37.  
<sup>4</sup> المرجع السابق ، ص 38 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

المصادرة العامة: وهي محظورة وغير مشروعة سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي، وأغلب الدساتير التي تجيز نزع الملكية والتأميم، تنص على خطر المصادرة العامة، وذلك حرصاً من الدساتير على صون الملكية الخاصة وحمايتها.

المصادرة الخاصة: وهي جائزة ولكنها لا تصح إلا بموجب حكم قضائي طبقاً لنص عقابي، بموجبها تنتقل للحكومة الأشياء المتحصلة من جريمة معينة، مثل المصادرة كعقاب على التهريب الجمركي أو مصادرة سلع معينة لأسباب تتعلق بالصحة العامة، أو لحماية النظام العام والآداب العامة سواء كان مرتكب الجريمة وطنياً أم أجنبياً، وذلك لأن نصوص القانون الجنائي متعلقة بالنظام العام وسيادة الدولة ومن ثم يخضع لها المخاطبون بأحكامها دون نظر لجنسياتهم، ومن ثم لا يجوز لأي منشأة أو شركة استثمارية إذا ارتكبت فعلاً مجرماً يستوجب مصادرة الأموال المتعلقة بذلك الفعل المجرم أن تتذرع بالنصوص الواردة في قوانين الاستثمار، والقاضية بعدم جواز المصادرة.

3. **خطر نزع الملكية:** وهو إجراء إداري يتم في إطار القانون و في حدود الحالات المنصوص عليها ويقصد به حرمان الشخص من ملكه العقاري لتخصيصه للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل يدفع له فهو إذا إجراء استثنائي يرد على العقار عموماً ولا يجوز اللجوء إليه إلا إذا أجاز القانون وبشرط أن يتم ذلك تحقيقاً لمنفعة عامة مع دفع تعويض عادل لمالك العقار، وهذا ما يخفف من حدة خطورة هذا الشكل من أشكال نزع الملكية، بما أنه مقابل تعويض عادل وفي حدود الحالات المنصوص عليها قانوناً مما يعني أن المستثمر على علم مسبق بإمكانية حدوث هذا الإجراء وحالاته. ورغم ذلك يبقى لهذا الإجراء الأثر السلبي على اتجاه الاستثمار لأن المستثمر يبحث دوماً عن الربح من وراء قيامه بالاستثمار وليس استرجاع الأموال التي استثمارها فقط، وبالتالي كلما كانت حالات نزع الملكية كثيرة أو كان التعويض الناتج عنها غير عادل كلما زاد نفور المستثمر الأجنبي.<sup>1</sup>

ويميز الفقه الدولي بين نوعين من نزع الملكية للمنفعة العامة:<sup>2</sup>

**الأول: نزع الملكية الفردي:** ويقصد به الإجراءات التي تتخذها الدولة في مواجهة فرد أو عدد محدود من الأفراد.

**أما النوع الثاني: نزع الملكية العام** فيقصد به الإجراءات التي تشمل جميع أفراد المجتمع من أجل إجراء تغييرات اقتصادية أو اجتماعية في هيكل المجتمع، وبالتالي فإن هذا النوع يتشابه كثيراً مع التأميم،

<sup>1</sup> علواش محمد، مرجع سبق ذكره، ص 48.

<sup>2</sup> عمر هاشم محمد صدقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 35، 36.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

ويشترك معه في نفس الأحكام، وتبدو أهمية التمييز بين نوعي نزع الملكية عند تقدير التعويض فإذا كان الفقه الدولي قد اتفق على دفع التعويض الكامل في حالة نزع الملكية الفردي، فإنه في المقابل قد اختلف حول مقدار التعويض في حالة نزع الملكية العام، وهل يكون كاملاً كما تطالب به الدول المتقدمة أم يكون جزئياً ومنتاسباً مع قدرة الدول المالئة، كما تطالب به الدول النامية .

وإذا كان الاستيلاء على ملكية الأفراد بشكل مباشر يعد نزاعاً للملكية في القانون الداخلي، فإن العرف الدولي لم يكتف بهذا المفهوم الضيق لمعنى الملكية وإنما أضاف إليه صورة أخرى تتمثل في قيام الدولة باتخاذ إجراءات تهدف إلى نزع ملكية الفرد بشكل مباشر عن طريق تقييد سيطرة المستثمر الأجنبي على ممتلكاته أو استغلالها.

نخلص مما سبق إلى أن العرف الدولي قد أخذ بمفهوم واسع لتعبير نزع الملكية، بحيث يشمل كافة صور المساس بالحقوق المكتسبة للمستثمر الأجنبي، سواء كانت الإجراءات التي تلجأ إليها سلطات الدولة المضيفة في صورة ضرائب أم بيع جبري أم الحد من سيطرة المستثمر على ممتلكاته، أم حرمانه من استخدامها أو التصرف فيها.

4. **مخاطر القيود على تحويلات العملة** : تعرف المادة 11 فقرة ( أ ) هذه المخاطر بشكل عام، بحيث تشمل جميع صور القيود سواء المباشرة أو غير المباشرة، والتي تفرضها الدولة، على تحويل العملة بصورة قانونية أو عملية.

وتشترط هذه المادة أن تكون هذه المخاطر قد تسببت بفعل من الدولة المضيفة أو أحد أجهزتها أو هيئاتها العامة. ومن ثم فإن أي إجراء تتخذه الدولة بحق المشروع، يؤدي إلى وضع قيود على تحويل العملة من وإلى الدولة المضيفة ذهاباً وإياباً، هو خاضع لضمان الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ولعل ذلك يأتي ضمن ما يعرف بسياسات تشجيع التجارة الدولية وحثها على التقدم والازدهار.<sup>1</sup>

5. **مخاطر الحرب والعصيان المدني**: وتشمل الثورات والحروب والتمرد والانقلابات، والأحداث السياسية التي تخرج عن سيطرة الحكومة المضيفة. ولا تشمل هذه المخاطر، الأعمال والأنشطة الإرهابية التي تستهدف المستثمر بعينه.<sup>2</sup>

6. **مخاطر فسخ العقد أو الإخلال به** : ويحق للمستثمر التمتع بهذا الضمان إذا استنفد كل الطرق في الحصول على تعويض نتيجة الإخلال بعقد الاستثمار، أو كانت هذه الطرق فيها من المعوقات ما

<sup>1</sup> سيد سالم عرفة ، مرجع سبق ذكره ، ص 218 .

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 220 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

يحتوي على عدم وجود مبررات لذلك، أو في جميع الأحوال، أن لا يكون باستطاعة المستثمر الحصول على حقوقه نتيجة الإخلال بعقد الاستثمار.

ذلك يعني أن على المستثمر أن يلجأ أولاً إلى الحصول على تعويض بسبب الإخلال بالشروط العقدية طبقاً للقانون المدني أو أي قانون آخر، فإن لم ينجح لجأ لهذا الضمان.<sup>1</sup>

7. **التضخم النقدي في الدولة المستثمر فيها** : يعد التضخم الداء الاقتصادي العصري الذي يسبب فقدان العملة لقوتها الشرائية مما يترتب عليه أن تخسر الجهة المستثمرة نسبة معينة من مردود استثمارها في الخارج وربما قد تخسر هذا المورد بالكامل إذا قامت باستثمار نقدي.

إن التأثير السلبي للتضخم النقدي وارتفاع مستويات الأسعار على الدولة المستثمرة التي تستثمر الجزء الأكبر من أموالها على شكل أصول نقدية ( ودائع تحت الطلب وودائع زمنية قصيرة الأجل وسندات حكومية ) يتمثل في أن الدولة المستثمرة تسلم نقوداً تتميز بقوة شرائية منخفضة، إذ أن القوة الشرائية للأموال المستثمرة في الخارج مع الفوائد المضافة إليها قد لا تعادل قوتها الشرائية عند الإرجاع، أو بمعنى آخر أن هذه القيمة لا تقاس بعدد الدولارات ( القيمة الاسمية ) بل بقوتها الشرائية (القيمة الحقيقية).<sup>2</sup>

### 8. انخفاض سعر العملة المستثمر فيها :

**تعريف سعر الصرف** : يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية. وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلاً عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والناتج والعمالة. فسعر الصرف عرضة للتقلب، الارتفاع والانخفاض لكن درجة هذا التقلب إنما يختلف باختلاف نظام الصرف المتبع.<sup>3</sup> وتزداد الحاجة إلى طلب العملات الأجنبية عند استيراد السلع والخدمات الأجنبية ويحصل العكس فيزداد عرض العملات الأجنبية عندما تزداد الصادرات إلى الخارج.

وتتحدد أسعار الصرف وفقاً لعدة نظريات من بينها نظرية تكافؤ القوى الشرائية والنظرية الكمية ونظرية الأرصدة ونظرية تعادل أسعار الصرف.

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص ص 219، 220 .

<sup>2</sup> أسماء حدانة ، سياسة تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية و أثرها على الاقتصاد الوطني ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير ( غير منشورة ) ، قسم العلو الاقتصادية ، تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ( الجزائر ) ، 2005، 2006 ، ص 86 .

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003-2004 ، ص 103 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

والجدير بالملاحظة أن زيادة الطلب على العملات الأجنبية لا تتولد بسبب زيادة الواردات من السلع والخدمات فقط، بل تأتي نتيجة لزيادة عناصر أخرى أهمها:<sup>1</sup>

- استثمارات المواطنين في الخارج،
- المساعدات والقروض التي تمنح للخارج،
- تحويلات المواطنين إلى الخارج ( تحويلات من جانب واحد كالهيايا والهبات ).
- أما العوامل المؤثرة في أسعار صرف العملات فهي كثيرة ولكن أهمها ثلاثة:
- ميزان المدفوعات.
- القروض والطلب من العملة الأجنبية.
- التدخل الرسمي الحكومي في أسعار الصرف .

ويتأثر الاستثمار في عملات أجنبية بسعر صرف هذه العملة فإذا انخفض سعر صرف هذه العملة سوف تتخفض الفوائد المرجوة من هذا الاستثمار.

9. **الخسارة بسبب القوانين المحلية** : قد يسبب خلق الحواجز الجمركية أمام التجارة الدولية في الدولة

المستثمر فيها أو صدور قوانين تحديد الأسعار أو النقد الأجنبي نشوء خسائر فادحة بالنسبة للدولة

المستثمرة فعند منع الاستيراد والتصدير أو الحد منهما، أو تدخل الدولة المستثمر فيها في تحديد أسعار

المواد، فإن ذلك يؤثر على حجم مردود الاستثمارات الخارجية بالنسبة للدولة المستثمرة.<sup>2</sup>

10. **تجميد الأموال المستثمرة في الخارج** : كما حصل لإيران وليبيا والعراق أين قامت أمريكا بتجميد

الأموال المستثمرة لديها، حينما قررت هذه الدول سحب مالها باعتباره حقوقاً للدولة المستثمرة، لا دخل

للدولة المستثمرة لديها فيه إطلاقاً.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أسماء حدانة ، مرجع سبق ذكره ، ص 87 .

<sup>2</sup> هيثم صاحب عجام ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 103 ، 104 .

<sup>3</sup> المرجع السابق ، ص 104 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

### الفرع الثاني: المخاطر التجارية

يمكن تلخيص أهم المخاطر التجارية التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي فيما يلي<sup>1</sup>:

1. **خطر العائد على الاستثمار:** يعتبر تحقيق الأرباح الهدف الأول والأساسي لانتقال المستثمر إلى الاستثمار خارج بلده، وينبغي أن تكون هذه الأرباح أكبر مما يحقق في البلد الأصل، حتى يغطي المخاطر الأخرى. غير أن عدم توفر المعلومات الضرورية الكافية عن البلد المضيف أو تغييرها بسرعة يجعل توقعات تحقيق العائد المستهدف مضطربة.
2. **خطر المنافسة:** قد يكون دافع المستثمر الاستثمار خارج وطنه الهروب من المنافسة المحلية، غير أنه ينبغي التأكد من خلو البلد المضيف من الوضع التنافسي المماثل لبلده الأصلي حاضرا ومستقبلا. فالشركات الدولية تفضل الدخول إلى السوق الذي يمكن أن تتمتع فيه بمركز تنافسي جيد، وتهرب عادة من الأسواق التي تفتقد فيها ذلك. وعلى الشركة أن تضع في حساباتها حاضر ومستقبل مركزها التنافسي.
- ومن الأخطار التنافسية التي قد يواجهها المستثمر الأجنبي، الإجراءات التمييزية التي يتخذها البلد المضيف للاستثمار لفائدة المستثمر المحلي، مما يحسن في الوضع التنافسي لهذا الأخير على حساب المستثمر الأجنبي. وهذه أمور يحتمل وقوعها في المستقبل ومن الصعب مواجهتها.
3. **قيود الاستيراد:** قد يتعدى أثر الرقابة على النقد الأجنبي في البلد المضيف للاستثمار إلى الحد من قدرة الشركة على استيراد الكميات اللازمة من المواد الأولية وقطع الغيار غير المتوفرة في السوق المحلي بغض النظر عن أسعارها وجودتها. وكلها حالات تؤدي بالمستثمر الأجنبي إلى تخفيض الإنتاج مما يزيد في تكلفة الوحدة الواحدة بفعل التأثير العكسي للتكاليف الثابتة.

### المطلب الثالث: أهمية ضمانات الاستثمار

تتمثل هذه الأهمية فيما يلي<sup>2</sup>:

يهدف البحث في ضمانات الاستثمار في الدول العربية إلى تكوين رؤى واضحة حول المناخ الاستثماري في المنطقة العربية والتي تعد من أخصب البقاع التي تحاول جذب الاستثمارات الأجنبية.

<sup>1</sup> عبد الكريم بعداش ، الاستثمار الأجنبي و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 ، رسالة دكتوراه ( غير منشورة ) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2007-2008 ، ص 123 .  
<sup>2</sup> عبد الله عبد الكريم عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمادات الاستثمار

ولعل ذلك يعود إلى رغبة متبادلة بين الدول المتقدمة والنامية لتحقيق مثل تلك الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي. فالدول المتقدمة -عادة يكون المستثمر الأجنبي أحد رعاياها - تريد حفظ حقوق مواطنيها في الخارج وأموالهم. أما الدول النامية فتريد إعطاء أفضل الضمانات للاستثمار الأجنبي وتقنياته وأمواله، كي تطور من المستوى التقني فيها، وتحد من بطالة عمالتها، وتحسن من أداء موازين مدفوعاتهما. وإذا نظرنا إلى الدول المتقدمة فهي تريد إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها التي تحاول أن تخفض من تكلفة إنتاجها وليس من سبيل أيسر من الاستثمار في الدول النامية حيث اليد العاملة الرخيصة، والوفرة في الموارد.

إن البحث في مجال ضمانات الاستثمار يفرض التعرف على الضمانات المقدمة أما على الصعيد الداخلي أو الدولي، فربما تعددت الضمانات أو تداخلت أو تضاربت، لكن المهم هو تحقيق فكرة الضمان التي يحرص المستثمر دوماً على وجودها، كي يأتي باستثماره مطمئناً إلى أن هذه الدولة المضيفة تحقق له من الضمانات ما يؤهلها لأن تكون جديرة بإقناعه بالاستثمار فيها.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

### المبحث الثاني : ضمانات الاستثمار الدولية من الناحية القانونية :

لطالما ظلت الضمانات الداخلية للاستثمار قاصرة عن لعب الدور الكافي لطمأنة المستثمرين، كي يحلوا باستثماراتهم ضيوفا على الدولة التي يريدون الاستثمار فيها. فالتخوف من عدم كفاية تلك الضمانات، والهلع من بسط سلطان الدولة، كان سببا في البحث عن ضمانات دولية تحمي الاستثمارات الأجنبية، وتفرض قوتها على أطراف عملية الاستثمار، وذلك لتحقيق نوع من التوازن القائم على تلبية مصالح الطرفين، الدولة المضيفة للاستثمار والمستثمر الأجنبي، مما يؤدي في النهاية إلى خلق مناخ استثماري يكون عاملا أساسيا في تدعيم مصالح التجارة الدولية.

تلك الاعتبارات أملت على المجتمع الدولي إيجاد وسائل فاعلة، قانونية كانت أم اقتصادية، لإنشاء بيئة استثمارية ينمو في رحمها استثمار قائم على التوازن ولو الوهمي - في المصالح، فيحاول كل طرف في عملية الاستثمار استقطاب هذه الوسيلة أو تلك كي يحقق ضمانا كافيا يكون له عونا لاستفادة قصوى من هذا الاستثمار.

وسنتحدث في هذا المبحث عن الضمانات الدولية من الناحية القانونية والتي تعني القوانين التي تكفل توفير حماية فعالة تحمل المستثمر على قبول استثمار أمواله وهو مطمئن سواء كانت تلك القوانين موضوعية أم إجرائية.

وتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وهي كالآتي :

المطلب الأول: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

المطلب الثاني: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

المطلب الثالث: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

### المطلب الأول : المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

أول الضمانات الدولية القانونية والتي سنبحث فيها في هذا المقام هي المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. وسوف نعرض في هذا المطلب لأهم الضمانات القانونية والإجرائية للمستثمر التي تحتويها معاهدة إنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وذلك بعد أن نورد مقدمة عن نشأة المركز الدولي وأهدافه بالإضافة إلى العضوية فيه وذلك على النحو التالي:<sup>1</sup>

#### ❖ إنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار :

أتى إنشاء هذا المركز نتيجة دراسات وندوات قام بها المركز الدولي، إيماناً منه بدوره في التدخل لحل نزاعات الاستثمار، إلى أن انتهت هذه الجهود في الثامن عشر من مارس عام 1965 بإبرام اتفاقية دولية هي معاهدة واشنطن، التي تنص على إنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الناشئة بين دولة عضو في الاتفاقية من جهة وشخص طبيعي أو اعتباري مواطن لدولة عضو أخرى.

وتأتي هذه الاتفاقية لتعطي ضماناً أكبر للمستثمرين الأجانب بأن أموالهم لن تضيع سدى في حال حدوث أي مخاطر سياسية أو أي إجراءات تتخذها الدولة ضدهم، وذلك عن طريق الفصل في أي نزاع ناشئ عن الاستثمار إلى المركز الدولي، وإبعاده عن ساحة القضاء الوطني - كونه يميل لتغليب مصلحة الدولة - من وجهة نظر المستثمر الأجنبي المتشكك دوماً في مصداقية قضاء الدولة. وقد أتت هذه الاتفاقية أساساً لتحقيق نوع من كسب ثقة التجارة الدولية في بلدان العالم الثالث بعلاقاتها الخاصة مع البلدان الصناعية، وبجهد وتنظيم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

أثمرت هذه الجهود ولادة هذه الاتفاقية، وتأخذ هذه الاتفاقية بعين النظر متطلبات التعاون الدولي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وما تلعبه الاستثمارات الدولية الخاصة من دور في هذا النطاق، سواء ما بينها وبين دول العالم الثالث والتي تشدد على أهمية التحكيم كوسيلة لحل النزاعات.

#### 1. أهداف المركز الدولي :

يعد المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بمثابة إدارة دولية لتشجيع الاستثمار عن طريق ما أتى به من وسائل لتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار. فالغرض الأساسي له هو تكوين مناخ من الثقة

<sup>1</sup> عبد الله عبد الكريم عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 111-114 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

المتبادلة بين المستثمرين الأجانب من جهة، والحكومات المضيفة لاستثماراتهم من جهة أخرى، بما يؤدي إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال وبشروط مناسبة.

فالتكيز على إيجاد وسائل لتسوية النزاعات الاستثمارية، وبالتالي إيجاد نوع من التوازن بين مصالح الفريقين أن الدولة أو المستثمر الأجنبي، يمنح للفريق الآخر كل الضمانات التي يرغب فيها ويمكنه توقعها من الظروف العملية، ويجعله بمنزلة واحدة مع الدولة المضيفة لاستثماره، وفي المقابل تمنح الدولة مكانة قانونية مشابهة تجعلها على حد سواء مع المستثمر الأجنبي عند النظر في النزاع بينهما بما يرسى دعائم الثقة لدى الأطراف بأن منازعاتهما سوف ينظر فيها جهاز كفؤ يصدر قراره بناء على الأصول الاقتصادية التي كانت بعيدا عن تيارات السياسة الدولية.

### 2. العضوية في المركز الدولي :

تقتصر العضوية في المركز على الدول المصدقة على اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار، وتستطيع أي دولة عضو في البنك الدولي إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية، أما فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء فليس لها الحق في الانضمام إلا إذا كانت طرفا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ووافق المجلس الإداري للمركز على ذلك بأغلبية ثلثي أعضائه.

لعل الإقبال الكبير على الانضمام إلى هذه المعاهدة يدل بشكل واضح على شغف الدول المضيفة للاستثمار بدخول هذه المعاهدة لطمأنة المستثمرين الأجانب وجذبهم للاستثمار فيها، وهذا بالطبع لا يقلل من أهمية تهافت الدول المصدرة للاستثمار على الانضمام إلى المعاهدة تحقيقا لحماية مواطنيها الراغبين بالاستثمار في دول أخرى.

### 3. شروط اختصاص المركز الدولي :

هذه المعاهدة وجدت لتنظيم الاستثمار الأجنبي، وحتى تحال المنازعات الناشئة عن الاستثمار إلى المركز الدولي فيجب أن يكون هذا المركز مختصا بالنظر في تلك المنازعات، وتنقسم الشروط المتطلبية كي يكون المركز مختصا بالنظر في المنازعات الاستثمارية إلى شروط شكلية وشروط موضوعية :<sup>1</sup>

#### أولا : الشروط الشكلية

وجود رضا متبادل بين الأطراف على إخضاع منازعاتهم الاستثمارية إلى تحكيم المركز الدولي. أن يتخذ الرضا شكلا كتابيا حسب ما تطلبت المادة 1/25 من المعاهدة ومن صور الرضا الكتابي :

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص ص 114-116 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

توقيع مشاركة تحكيم بين الدولة والشخص التابع لدولة أخرى، مضمونها إخضاع أي منازعة استثمارية إلى تحكيم المركز.

إيراد نص في اتفاق استثماري ( كعقد استثمار بين المستثمر و الدولة المضيفة ) بالموافقة على إحالة ما قد ينشأ في المستقبل من منازعات بخصوص هذه العملية الاستثمارية إلى المركز. يتحقق الرضا الكتابي أيضا في شكل نص في قانون استثمار الدولة المضيفة كما لو صدر هناك قانون للاستثمار يتضمن الخضوع إلى تحكيم المركز، حيث يعد ذلك إيجابا عاما ملزما للدولة بتحكيم المركز بحيث إن قبل المستثمر الأجنبي هذا الإيجاب عدت الموافقة المتبادلة وكأنها قد تمت، وعد المركز مختصا بالنظر في النزاع.

### ثانيا : الشروط الموضوعية

أن تكون الدولة المضيفة للاستثمار ودولة المستثمر الأجنبي طرفين في معاهدة المركز:

مثال : في دعوى هوليداي ان ضد المغرب، احتجت المغرب بعدم اختصاص المركز بنظر النزاع على أساس أن أحد المدعين هو هوليداي ان سويسرا، وفي تاريخ إبرام الاتفاقية بين الأطراف لم تكن المغرب أو سويسرا طرفا في معاهدة إنشاء المركز، وقد رفضت لجنة التحكيم هذا الدفع قائلة : بأن المعاهدة تسمح للأطراف بان تجعل صيرورة شرط التحكيم نافذا، عن طريق إكمال بعض الشروط لاحقا كتعهد الدولة الطرف بالمعاهدة بان تدخله ضمن اتفاقية الاستثمار، وإن تاريخ استيفاء الشروط فيما يتعلق بأحد الأطراف يعد تاريخا لقبول هذا الطرف، وعليه وضعت لجنة التحكيم قاعدة مفادها : أن شرط عضوية أطراف النزاع في المعاهدة يجب تحققه عند إحالة النزاع إلى المركز وليس عند إبرام عقد الاستثمار.

أن يكون المستثمر أجنبيا سواء كان شخصا طبيعيا أم اعتباريا:

وفي هذه الحالة يجب أن تكون شركة خاصة ، ذلك تستبعد المنازعات التي يكون أحد أطرافها شركات أو مؤسسات عامة مملوكة للدولة والتي تستثمر في دولة أخرى، أما منازعات الشركات التجارية الخاصة المملوكة أسهمها بالكامل من قبل الدولة فتحض لاختصاص المركز، لأن هذه الشركات خاصة وفق نظامها الأساسي.

### 4. مهام المركز الدولي :

تتصدر مهام المركز في مهمتين أساسيتين هما : التوفيق والتحكيم، وسوف نتعرض لهاتين المهمتين تباعاً<sup>1</sup>:

#### أولاً: التوفيق

وهو محاولة لتسوية المنازعات الناشئة بين الدولة المضيفة للاستثمار والمستثمر الأجنبي التابع لدولة أخرى عضو في المعاهدة بطريقة ودية، بعيداً عن جو التشاحن للحفاظ على العلاقات التجارية المستقبلية.

وتوجد ضمن لوائح المركز قائمة بأسماء الأشخاص المعتمدين لديه للقيام بمهمة التوفيق .

ويتم الاختيار من بين من تشملهم هذه القائمة، على التفصيل الذي سيأتي لاحقاً.

وتبدأ إجراءات تسوية النزاع عن طريق التوفيق بطلب خطي يقدمه الطرف الراغب في تسوية النزاع بحسب ما نصت عليه م 28 فقرة 1 / 1. وهذا الطلب يجب أن يشتمل على بيانات تتعلق بهوية الأطراف المتنازعين، وموضوع النزاع، وإثبات موافقتهم على تقديم نزاعهم للتوفيق فيه طبقاً للوائح المنصوص عليها في م 2/28 .

ويوجه طلب التوفيق إلى السكرتير العام للمركز، حيث يقوم بفحص الطلب، فإذا تبين له بناء على المعطيات المتوفرة لديه أن المركز مختص بالنظر في النزاع يسجل الطلب، حتى لو كان هناك شك في مدى اختصاص المركز، حيث يعد في حالة الشك أن المركز مختص، أما إذا تبين للسكرتير العام أن النزاع يخرج بشكل أكيد عن اختصاص المركز، عندها فقط يمتنع عن تسجيل الطلب حسب م 3/28 وبعد تسجيل الطلب وإرسال نسخة منه إلى الطرف الآخر يكون على السكرتير العام اتخاذ الخطوات اللازمة للبدء بالإجراءات والمتمثلة في تشكيل وتعيين لجنة التوفيق وتحديد إجراءات التوفيق.

**تعيين الموفقين :** عقب تسجيل الطلب وإعلان الأطراف، تتشكل لجنة التوفيق، ويجب أن يكون تشكيلها من عدد فردي من الموفقين يعينون بحسب اتفاق الطرفين، وفي حال غياب الاتفاق يتولى كل طرف تعيين واحد منهم، ويعين رئيس المجلس الإداري الموفق الثالث والذي يتولى رئاسة اللجنة.

وعلى رئيس المجلس الإداري أن يتقيد في ذلك بالقوائم الموجودة لدى المركز، وهذا على خلاف الوضع بخصوص الأطراف الذين أجازت لهم الاتفاقية في م 1/31 تعيين موفقين من خارج القوائم، شرط تمتعهم بنفس الصفات الواجب توافرها في التعيين من هذه القوائم، كالكفاءة، والخبرة وغيرها من الشروط.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص ص 116-132 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

ويتم تعيين الموفقين خلال 90 يوما من تاريخ إرسال السكرتير العام للمركز الإعلان بتسجيل الطلب إلى الأطراف، أو من التاريخ الذي يتفق عليه الطرفان. وإذا لم يتم التعيين خلال هذه المدة، أجازت الاتفاقية لرئيس المجلس الإداري إجراء التعيينات الناقصة بناء على طلب أحد الأطراف، وبعد التشاور معهم حسب ما نصت عليه في م 3 من المعاهدة. ومن الجدير ذكره أن القواعد الإجرائية للمركز هي قواعد مكملة يجوز الاتفاق على خلافها، وتتمتع بقدر كبير من المرونة، خاصة تلك المتعلقة بتشكيل لجنة التوفيق.

**استبدال الموفقين :** تنص المادة 56 بفقرتها على أنه إذا بدأت إجراءات التوفيق فلا يجوز تعديل لجان التوفيق إلا في حالتين فقط :

**الحالة الأولى :** وفاة الموفق.

**الحالة الثانية :** استقالة الموفق.

فإذا جرت الاستقالة ووافقت اللجنة عليها يعين بديل له وفقا للنصوص التي تنظم تعيين البديل، كما هو الحال أيضا في حال وفاة العضو وعدم قدرته على مواصلة عمله.

أما في حال كانت الاستقالة دون موافقة اللجنة، يقوم رئيس المجلس الإداري بتعيين بديل عنه من القوائم.

وتتولى لجنة التوفيق الفصل في طلب أحد الأطراف بتنحية أحد الموفقين.

**اختصاص لجنة التوفيق :** حددت المادة 32 من الاتفاقية المسائل التي تدخل في اختصاص اللجنة والتي تتضمن سلطة الفصل في مدى اختصاصها بالنظر في النزاع .

وبناء عليه، فإنه يجوز للجنة التوفيق أن تفصل في الدفاعات التي تقدم إليها بعدم الاختصاص والمثارة من قبل الأطراف إما بسبب خروج النزاع عن اختصاص المركز ابتداء، أو على أساس أن المسألة أولية يجب الفصل فيها من قبل سلطة أخرى غير المركز قبل الفصل في الموضوع من قبل المركز.

**القواعد الإجرائية المتبعة في المركز الدولي :** تتميز القواعد المنظمة للإجراءات أمام المركز بمرونتها وقابليتها للاتفاق على خلافها من قبل الأطراف، ومن ذلك القواعد الخاصة بالإجراءات أمام لجنة التوفيق.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

فبالاستناد إلى نص المادة 33 من الاتفاقية يحق للأطراف الاتفاق على قواعد إجرائية معينة من صنعهم تلتزم بها لجنة التوفيق، أما في حال غياب مثل هذا الاتفاق فإن اللجنة ستقوم بتطبيق القواعد الإجرائية الواردة في نصوص المعاهدة.

وإذا حصلت أثناء الإجراءات وأثيرت مسألة إجرائية معينة غير متضمنة في نصوص المعاهدة أو في لائحة التوفيق أو في القواعد المتفق عليها، ينعقد الاختصاص للجنة للفصل فيها وفق ما تراه مناسباً بحيث تعطي كلمتها الأخيرة في هذا الموضوع.

**حضور الخصوم :** يتوجب على أطراف النزاع الحضور والمساهمة في إجراءات التوفيق وهذا يتفق والغاية التي شرعت من أجلها هذه الوسيلة الودية لتسوية المنازعات، حيث تتطلب الاتفاقية من أطراف النزاع التعاون مع اللجنة بحسن نية ومساعدتها على القيام بوظيفتها، والوصول إلى توفيق ناجح يحقق المصلحة المشتركة والعدالة المتوخاة لطرفي النزاع.

ووفقاً للمادة 34 فقرة 2 ... من الاتفاقية يترتب على تغيب أحد الأطراف أو امتناعه عن المساعدة

أو المساهمة في إجراءات التوفيق انتهاء الإجراءات بقرار تصدره اللجنة، والتي تحرر في ذلك في محضر رسمي تقرر فيه غياب أو امتناع أحد الأطراف عن المشاركة في الإجراءات المؤدية إلى كمال عملية التوفيق.

**مكان انعقاد الجلسات :** تجري عملية التوفيق في مقر المركز حسب ما حددته المادة 66 من الاتفاقية ومع ذلك يمكن نقل مقر المركز إلى مكان آخر بقرار من مجلس إدارة المركز صادر بأغلبية ثلثي أعضائه وأجازت المادة 63 للأطراف أن يتفقوا على أن تتم عملية التوفيق في مقر المحكمة الراعية للتحكيم أو في مكان آخر توافق عليه لجنة التوفيق.

**مهام لجنة التوفيق :** تتمثل مهام لجنة التوفيق حسب م 34 فقرة 1 فيما يلي :

تحديد محل النزاع بين الأطراف وتفاصيله.

العمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة بصورة ودية وتوفيقية، ومن أجل القيام بهذه المهام للجنة الحق في إصدار توصيات غير ملزمة للأطراف تتضمن قواعد لتسوية النزاع، ويجوز للأطراف الاتفاق على جعلها ملزمة.

إذا توصل الأفراد نتيجة لمساعي لجنة التوفيق إلى اتفاق، تقوم اللجنة بوضع تقرير تبين فيه وقائع النزاع والحل الذي توصلوا إليه، أما إذا تعذر التوصل إلى اتفاق تعد اللجنة تقريراً تبين فيه النزاع ونقاطه

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

والمرحلة التي توصلوا إليها وتبين أنه تعذر الوصول إلى اتفاق بين الأطراف، وهذا هو الحل فيما لو تغيب أو امتنع أحد الأطراف عن المساهمة في إجراءات التوفيق.

والخلاصة التي تظهر لنا بعد هذا العرض للوسيلة الودية لفض المنازعات الناشئة عن الاستثمار وهي التوفيق، الهدف منها هو حل النزاع بطريقة ودية غير نزاعية.

لكن يتبين لنا أن هذه الوسيلة نادرة الاستعمال، حيث لم تعرض سوى منازعات قليلة على هذه الطريقة وهو ما يستدعي أن نعالج وبعث الطريقة الأكثر شيوعاً لحل النزاعات الاستثمارية ضمن إطار المركز وهو التحكيم.

### ثانياً : التحكيم

يعد التحكيم حالياً سمة بارزة للتجارة الدولية، وعاملاً محفزاً للاستثمار الأجنبي، لما فيه من مزايا، لعل أهمها هو استبعاد قضاء الدولة من أن يكون مختصاً بالنزاعات الاستثمارية.

ولعل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار يضطلع بهذه المهمة بشكل أكبر من مهمته في التوفيق بين الخصوم، ولذلك سيكون تحكيم المركز في منازعات الاستثمار محل بحث تحليلي فيما يلي مبرزين تشكيل محكمة التحكيم، وإجراءات التحكيم، ومسار التحكيم، مروراً بالتعرض للقانون الواجب التطبيق على منازعات الاستثمار، وصولاً إلى صدور الحكم التحكيمي، وإمكانية الطعن فيه إن أمام المركز أو أمام أي جهة أخرى.

**تشكيل محكمة التحكيم :** تتميز قواعد تشكيل محكمة التحكيم الواقعة ضمن إطار المركز الدولي لفض النزاعات الاستثمارية بالمرونة، وجواز اتفاق الأطراف على خلافها، حيث تنص م 37 على تشكيل محكمة التحكيم بعد تسجيل الطلب من محكم واحد أو عدد من المحكمين يجب أن يكون فردياً.

والأصل هو قيام الأطراف بتعيين هيئة التحكيم، أما في حالة غياب الاتفاق، فتشكل المحكمة من ثلاثة محكمين، يعين كل طرف محكماً، وأمام المحكم الثالث فيتم تعيينه بالاتفاق بين الطرفين وتُسند إليه رئاسة المحكمة.

ويجب أن تشكل المحكمة خلال المدة المتفق عليها من قبل الطرفين، وفي حالة عدم وجود اتفاق على تحديد المدة لذلك، يقوم رئيس المجلس الإداري بناء على طلب صاحب المصلحة وبالتشاور مع الأطراف بتعيين المحكم أو المحكمين الذين لم يتم تعيينهم بعد، شرط ألا يكونوا من جنسية مماثلة لجنسية أحد أطراف النزاع .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

وتماشيا مع المرونة في الإجراءات والتي تميزت بها هذه الاتفاقية، تجيز م 4 منها للأطراف اختيار محكمين من خارج القوائم، شرط توافر نفس الكفاءة والشروط، والمؤهلات المطلوب توفرها في المحكمين الموجودين داخل القائمة، من تخصص قانوني وحيد، واستقلال تام، وكفاءة.

**إجراءات التحكيم :** نعني في هذا المقام بإجراءات التحكيم تحديد اختصاص هيئة التحكيم، والقواعد الإجرائية التي تحكم مسيرة عملية التحكيم.

**أ / قواعد الاختصاص :** تختص هيئة التحكيم في مسألة الفصل في اختصاصها بالنظر في المنازعة أو عدمه، كما تملك أيضا النظر في كل الطلبات العارضة والإضافية والمقابلة التي ترتبط مباشرة بموضوع النزاع شرط أن يكون هناك اتفاق بين الأطراف على ذلك، وأن تدخل هذه الطلبات ضمن اختصاص المركز.

وتملك أيضا هيئة التحكيم سلطة الفصل في الاختصاص على أساس أنه مسألة أولية أو ضمه إلى الموضوع والفصل فيهما معا.

كما تختص هيئة التحكيم، وبعد موافقة الأطراف، بالتوصية بما تراه مناسبا من إجراءات وقائية للمحافظة على حقوق كل طرف، إذا دعت الظروف لاتخاذ مثل تلك الإجراءات.

**ب / القواعد التي تتعلق بالإجراءات أمام هيئة التحكيم :** تراعى في الأصل فيما يتعلق بالقواعد الإجرائية حسب م 44 الإجراءات التي اتفق الخصوم عليها، وفي حالة غياب الاتفاق تطبق القواعد الواردة في اللائحة الموجودة لدى المركز، والمتعلقة بهذا الخصوص والمعمول بها من تاريخ موافقة أطراف النزاع على عرض النزاع على التحكيم.

أما إن أثرت مسألة إجرائية لم ينص عليها لا اتفاق ولا وردت ضمن اللائحة، عندها يعقد الاختصاص لمحكمة التحكيم للفصل فيها حسب ما تميله عليها عقيدتها.

**ج / حضور و غياب الخصوم وأثره على سير المحاكمة التحكيمية :** تنص المادة 45 من الاتفاقية على وجوب حضور الخصوم أمام محكمة التحكيم، ولكن على خلاف الوضع المتعلق بالتوفيق إذ إن غياب أحد الخصوم أو عدم تقديمه لدفاعه لا يؤدي إلى وقف الإجراءات بل لمحكمة التحكيم أن تستمر في نظر موضوع النزاع بناء على طلب الخصم الآخر بعد تبليغ الشخص المتغيب عن الحضور، ومنحه مهلة لتقديم دفاعه وثبوت نيته في عدم الحضور، ثم تصدر المحكمة التحكيمية حكمها غيابيا.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

غير أن عدم مثل أحد الخصوم أمام المحكمة التحكيمية لا يعني أبداً تسليم هيئة التحكيم بمطالب الخصم الآخر وادعاءاته، بل تقوم المحكمة بالفصل في القضية وفق عقيدتها التي تكونها طبقاً للأدلة الحاضرة، مسببة في النهاية حكمها الذي سنتوصل إليه.

**القانون الواجب التطبيق على الموضوع أمام هيئة التحكيم:** عندما تنبri هيئة التحكيم للفصل في موضوع النزاع المطروح أمامها، لا بد لها أن تبحث عن قانون لتطبقه على معطيات هذا النزاع الاستثنائي.

وقد تبنت الاتفاقية مبدأ حرية الإرادة في تحديد القانون الواجب التطبيق على النزاع، واقتصر دورها على التدخل في حالة غياب اتفاق الأطراف.

ففي حالة وجود اتفاق بين الأطراف، واحتراماً لحرية الإرادة نصت المادة 1/42 على تطبيق القانون المختار من قبل الأطراف، سواء تمثل هذا الاختيار في صورة نظام قانوني وضعه الأطراف من واقع بيئتهم المهنية، أو في صورة اختيار لقانون دولة معينة، أو اختياراً صريحاً أو ضمناً أما في حال غياب الاتفاق على قانون معين، فإن هيئة التحكيم تطبق قانون الدولة المتعاقدة أي الدولة المضيفة للاستثمار بما تتضمنه من قواعد إسناد بالإضافة إلى قواعد القانون الدولي العام واجبة الأعمال بشأن المنازعة.

**حكم التحكيم الصادر عن المركز الدولي:** عندما تنتهي محكمة التحكيم من عرض النزاع وتفحصه تصدر حكمها كتابة بأغلبية أعضائها وتوقيع المحكمين عليه، شرط أن يكون صدور الحكم خلال 90 يوماً من انتهاء الإجراءات. وأوجب الاتفاقية أن يشمل الحكم جميع المسائل المعروضة أمامها ويجب أن يكون الحكم مسيباً م 3/48 .

ويحظر على المركز نشر أي حكم صادر عنه إلا بموافقة أطراف النزاع حفاظاً على السرية التي من أجلها لجأ المحتكمون إلى التحكيم لفض نزاعهم حسب ما نصت عليه م 5/48 ، و إن شاب الحكم غموض أو خطأ، فهناك إجراءات لمعالجة ذلك :

**أ/ تصحيح الحكم :** تجيز الاتفاقية تصحيح أي خطأ شاب الحكم شرط توفر الشروط الآتية والتي نصت عليها م 2/49 وهي :

أ. طلب ذلك من أحد الخصوم وعدم قيام المحكمة بذلك من تلقاء نفسها.

ب. أن يكون خطأ مادياً أو حسابياً أو كتابياً ولا يتعلق بتقدير واقعة أو تحوير قاعدة قانونية، ويبلغ

الطرف الآخر بطلب التصحيح، ثم يصدر القرار الذي يعد مكملاً للحكم الأساسي.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

وهذا هو الحال فيما لو أغفلت مسألة لو يتم الفصل فيها، فيصدر حكم مكمل للحكم الأول ويعد جزءاً منه، والهدف من هذه الأحكام إزالة العيب الذي لحق حكم التحكيم الأصلي.

**ب / تفسير الحكم :** في بعض الأحيان يصدر حكم تحكيمي وبه نوع من عدم الوضوح ويشوبه الغموض والإبهام، عندها يحق لأي طرف من المحكمتين تقديم طلب لهيئة التحكيم، فتصدر حكماً آخر مفسراً يوضح هذا الحكم حسب ما نصت عليه م 4/50 ويعرض الطلب على ذات المحكمة مصدرة الحكم إذا كان ذلك ممكناً، أما في حالة تعذر ذلك فيتم تشكيل محكمة جديدة للنظر فيه طبقاً للقواعد المنصوص عليها .

**الطعن في حكم التحكيم الصادر عن المركز الدولي :** يتميز الطعن في حكم التحكيم الصادر عن المركز بأن له طريقتين لا ثالث لهما :

**أ / الطعن بالبطلان :** ويتميز هذا الطعن بمجموعة من الخصائص :

أن هذا الطعن لا يتم أمام قضاء وطني، وإنما أمام لجنة مشكلة من الرئيس الإداري للمركز الدولي وفق تحكيم ad hoc يضم ثلاثة محكمين ليس من بينهم احد يتمتع بجنسية أحد الأطراف المتنازعة. أن الأحكام الجزئية الصادرة بالاختصاص لا يطعن عليها استقلاً، وإنما الحكم المنهي كلية للخصومة وقد حصرت معاهدة واشنطن ( المادة 52 ) التي يجوز فيها الطعن بالبطلان على أحكام التحكيم وفقاً لها، وهي خمس حالات حددت حصراً في النقاط الآتية :

**خطأ في تشكيل المحكمة :** هذا السبب للطعن يعني أن يتم تشكيل المحكمة مثلاً من عدد زوجي بدلاً من عدد فردي أو أن يكون أحد المحكمين من جنسية مماثلة لأحد أطراف النزاع المحكمتين لدى المركز .

**استعمال المحكمة سلطة زائدة عن اختصاصها :** نصت م 1/52 فقرة ب على أن استعمال المحكم سلطة زائدة عن اختصاصه يشمل هذا السبب صوراً متعددة : كأن تقوم هيئة التحكيم بالفصل في مسائل لم يتفق على العهدة بالفصل فيها إليها سواء في شرط التحكيم أو في مشاركة التحكيم أو أن تغفل الفصل في بعض المسائل التي عهدت إليها كي لا تفصل فيها . أو أن لا تحترم محكمة التحكيم م 42 من المعاهدة وعدم تطبيقها للقانون الواجب التطبيق على المنازعة المعروضة عليها. عدم صلاحية عضو من أعضاء المحكمة .

البطلان بسبب إهمال خطير لإجراء سياسي من إجراءات المحاكمة : هذا السبب يعني أن يكون هناك انتهاك صارخ لإجراء لا يستغنى عنه من إجراءات المحاكمة كالمساس بحقوق الدفاع أو الانتقاص منها

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

مما يمثل سببا لبطلان حكم التحكيم بسبب هذا الإهمال، وأيضا من الأمثلة على ذلك : انتهاك مبدأ  
الوجاهية.

فشل المحكمة في ذكر الأسباب التي بني الحكم عليها : ويعني ذلك عدم التسبب أو قصوره . وتنص  
المادة 1/52 / 5 على أن هذا السبب من بين الأسباب المؤدية للطعن بالبطلان على حكم التحكيم .  
ب / الطعن بطلب إعادة النظر : هذا الطريق هو الثاني من طرق الطعن، حيث تجيز المادة 51 من  
الاتفاقية اللجوء لهذه الطريقة من طرق الطعن إذا ما توفرت الشروط المتطلبية.

شروط طلب إعادة النظر في الحكم التحكيمي : تطلبت المادة 1/51 من الاتفاقية الأسباب التي يجب  
أن يستند إليها الطلب والمتمثلة في ظهور وقائع جديدة لم تكن معلومة عند صدور الحكم ويشترط في  
هذه الوقائع ما يلي :

أن يكون من شأنها التأثير بشكل جوهري على الحكم، أي أنها ستتأثر لو كانت معلومة للمحكمة بقرارها  
التحكيمي.

أن تكون هذه الوقائع مجهولة من قبل المحكمة أثناء سير الإجراءات وقبل إصدار الحكم، وكذلك  
مجهولة من الطرف الذي يتقدم بطلب إعادة النظر .

ألا يكون عدم العلم بهذه الوقائع مرده خطأ أو إهمال الطرف طالب إعادة النظر .

تقديم طلب النظر خلال 90 يوما من اكتشاف الواقعة، وفي جميع الأحوال يجب تقديم هذا الطلب خلال  
ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم .

فإذا توفرت هذه الشروط يعرض الطلب على محكمة التحكيم المصدرة للحكم إن أمكن ذلك، أما إن  
تعذر ذلك فتؤلف محكمة جديدة وفق اللوائح المنصوص عليها للنظر في الطلب.

آثار الطعن بطلب إعادة النظر : يترتب على تقديم هذا الطعن وفق تنفيذ الحكم إذا قررت المحكمة ذلك  
نظرا لظروف النزاع، أو إذا طلب ذلك من تقديم بطلب إعادة النظر شرط أن يتم تقديم طلب وقف التنفيذ  
خلال طلب إعادة النظر.

### 5. الاتفاقية والحماية الدبلوماسية :

يتمثل أحد المعالم الرئيسية في الاتفاقية في أنها أعطت الفرد العادي الحق في رفع الدعوى مباشرة ضد  
الدولة دون تدخل من دولته. لذلك نصت م 27 من الاتفاقية على أنه في حال اتفق المستثمر الأجنبي  
مع دولة استضافت استثماره وتعد أجنبية عنه - على طرح نزاعهما على التحكيم أمام المركز الدولي  
لتسوية منازعات الاستثمار - فانه يجب على الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الامتناع عن إعطائه

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

الحماية الدبلوماسية إلا في حال فشلت الدولة المضيفة للاستثمار في التنصل من الالتزامات المتضمنة في اتفاق التحكيم.<sup>1</sup>

6. مزايا ومطالب المركز الدولي :

تتمثل في:<sup>2</sup>

يعد اللجوء للتحكيم الوسيلة المثلى التي تتمسك بها الأطراف الأجنبية لحل نزاعاتها -خاصة الاستثمارية- عندما يكون نزاعها مع الدولة بالأخص، حيث إنها تصر على التحكيم ولو على حساب عدم إتمام التعاقد. فالقضاء الوطني للدولة المتعاقدة، وأيا كانت مزاياه من استقلال وحياد عن الدولة ذاتها، فإنه قضاء غير محايد بالنسبة للمنازعات التي تكون الدولة وأجهزتها طرف فيها على حد اعتقاد المستثمر الأجنبي. وكذلك يفضل القضاء الوطني مصلحة مواطنيه على الأجانب، لذلك يلجأ إلى التحكيم.

وطالما نتحدث عن نزاعات استثمارية، فتحكيم المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار هو المقصود في هذا السياق، فما هي مزايا و مطالب هذا المركز بعد أن تعرضنا له تفصيلا من حيث : القواعد والإجراءات والتشكيل وغير ذلك من نقاط مثارة حول آلية عمله.

أنت معاهدة واشنطن ومنحت الأطراف كامل الحرية في الاتفاق على القانون الواجب التطبيق على النزاع الذي قد يثور بينهم، إيماننا منها بمبدأ سلطان الإرادة وحريتها في تحديد القانون الذي يحكم النزاع، ومدى تأثير ذلك في تشجيع المبادلات التجارية وتحفيز الاستثمار القائم أساسا على حرية الإرادة.

وقد أعطت الاتفاقية أفضلية للدولة بتطبيق قانونها في حال خلو الاتفاق من القانون الواجب التطبيق، غير أن هذه الأفضلية لم تترك وفق مشيئة الدولة المضيفة للاستثمار، بل نصت على تطبيق قانون الدولة المضيفة للاستثمار لتطبيقه على النزاع المطروح .

ومما يميز المعاهدة أيضا النص على طرق الطعن في الأحكام الصادرة عن لجان التحكيم، سواء عبر طلب إعادة النظر في الحكم أو طلب إبطاله، مما يمثل ضمانا لأطراف النزاع للتأكد من صوابية حكم التحكيم ودقته على أنه مما يؤخذ على هذه المعاهدة غموض بعض مصطلحات الاتفاقية، ومثل ذلك عدم وضع تعريف

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص ص 132،133 .

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص ص 133-135 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

منضبط محدد لكلمة الاستثمار، مما أعطى لجان التحكيم في المركز - وعند النظر في موضوع اختصاصها - حرية كبيرة لنظر دعاوي لا تتعلق بتاتا بمشروعات استثمارية إلا بالاسم فقط .

ويؤخذ أيضا على هذه المعاهدة انحيازها -ولو كان خفيا - لصالح المشاريع الاستثمارية - كونها تابعة لدولة غنية - عبر توسيع مفهوم موافقة الطرف وجلبه للتحكيم ضمن إطار المركز الدولي للتحكيم، وربما كان هذا الطرف غير راض عن هذا التحكيم، أيا كان الأمر، فان تحكيم المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار هو بلا شك ضمانا للمستثمر الأجنبي، كي يزيل الأوهام من مخيلته التجارية، كي يأتي للدول النامية ويستثمر فيها دون خوف من قضاء دولة ربما تعسف في حكمه وغلب المصلحة البلد المضيف، حسب وجهة نظر المستثمر .

ولعل التحكيم كآلية لفض النزاعات يعيش في أيامنا هذه أوج نشاطاته لتحقيق المصالح للتجارة الدولية وتمييزها ودفعها للأمام، وليس أفضل مثال على مصالح التجارة الدولية من الاستثمارات الأجنبية.

ويمكن القول إذن / إن التحكيم الدولي يشجع الاستثمارات الأجنبية، وذلك لتوفيره للمستثمر هيئة محايدة هي المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وهو في حاجة إليها بسبب ضعف المركز القانوني أمام مواجهة الدولة المضيفة لاستثماره بما يحقق في النهاية ضمانا قانونية للمستثمر عبر هذه الآلية، تطمئنه بأن نزاعه الاستثماري يخرج عن نطاق قضاء الدولة، ويدخل ضمن إطار تحكيم مؤسسي، هو التحكيم عبر المركز الدولي لتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار.

### المطلب الثاني: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

إذا كانت المحاولات والجهود الدولية التي بذلت في بداية النصف الثاني من القرن العشرين لإنشاء جهاز دولي لضمان الاستثمارات الأجنبية الخاصة لم يكتب النجاح فقد نجحت على النطاق الإقليمي العربي محاولة وأسفرت عن ميلاد " المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " عام 1971 ، والتي تعد أول نموذج لهيئات الضمان الدولية في العالم المعاصر . وسوف نعرض في هذا المطلب لأهم أحكام النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية، وذلك بعد أن نورد مقدمة عن نشأة المؤسسة وأهدافها وذلك كالآتي :

الفرع الأول: المستثمر الصالح للضمان ( شروط الضمان )

الفرع الثاني: الاستثمارات الصالحة للضمان

الفرع الثالث: المخاطر الصالحة للضمان

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

الفرع الرابع : وسائل فض المنازعات في اتفاقية المؤسسة العربية

الفرع الخامس: مزايا ومثالب المؤسسة العربية

إن دراسة النظام العربي لضمان الاستثمار يقتضي منا التمهيد له بالتصدي أولاً لنشأة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأهدافها، حتى يمكن لنا أن نقف على الطابع الخاص للنظام العربي لضمان الاستثمار، والذي تولت مسؤولية تطبيقه المؤسسة العربية، وذلك كالآتي<sup>1</sup>:

**نشأة المؤسسة العربية :** تم توقيع اتفاقية إنشاء المؤسسة في 2 مايو 1971 في الكويت. وقد وقعت على الاتفاقية في ذلك الوقت خمس دول عربية وهي الأردن والسودان، الكويت، سوريا، مصر، ثم توالى التوقيعات عليها حتى أصبح عدد الدول العربية الموقعة عليها الآن 22 دولة عربية، وأصبحت الاتفاقية نافذة بمجرد أن صدقت عليها خمس دول عربية اكتتبت في 60% من رأس مال المؤسسة.

وتعد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أول مؤسسة إقليمية دولية في العالم تخضع للقانون الدولي، وتقبل بصفة أساسية الاستثمارات العربية من الدول المصدرة والمستوردة لرؤوس الأموال وتضم دولا مختلفة النمو ذات أنظمة سياسية واجتماعية مختلفة .

### هدف المؤسسة العربية :

تهدف المؤسسة العربية إلى تحقيق غرضين أساسيين وهما<sup>2</sup>:

- توفير الضمان للمستثمر العربي عن طريق تعويضه تعويضا مناسباً عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية .
- تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك عن طريق ممارسة أوجه النشاطات المكملة لتوفير الضمان ( إضافة له ) وخاصة تلك المتعلقة بتنمية البحوث التي لها صلة بتحديد فرص الاستثمار وتطوير أوضاعها، مما يساعد الاستثمارات العربية على الانتشار في البلاد العربية وصولاً لتشجيع مصالح التجارة الدولية - البينية - في محيط الوطن العربي .

<sup>1</sup> عمر هاشم محمد صدقة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 108، 109 .

<sup>2</sup> وليد لعماري ، الحوافز و الحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير ( غير منشورة ) ، كلية الحقوق ، تخصص قانون الأعمال ، جامعة الجزائر ، 2010-2011 ، ص 33 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

### الفرع الأول: المستثمر الصالح للضمان ( شروط الضمان )

حددت المادة 17 من الاتفاقية الشروط الواجب توفرها في المستثمر حتى يكون الاستثمار الذي صالحا لضمان المؤسسة، ولعل هذه الشروط تتركز في شرطين وذلك كالآتي:<sup>1</sup>

**الشرط الأول:** شرط انتماء المستثمر إلى الأقطار المتعاقدة: يشترط في المستثمر الذي يقبل طرفا في عقد التأمين أن يكون فردا من مواطني الأقطار المتعاقدة أو ... ، والثابت من المادة 17 أن الاتفاقية بخصوص جنسية المستثمر طالب الضمان تتناول فرضين:<sup>2</sup>

**الفرض الأول :** إذا كان المستثمر شخصا طبيعيا - فيرجع بشأن معرفة جنسيته للتشريع الداخلي السائد في البلد عملا بمبدأ حرية الدولة واستقلالها في تنظيم جنسيتها، أما إذا تعددت جنسيات المستثمر، فإنه يكفي أن تكون إحداها جنسية إحدى الدول المتعاقدة، وفي حال التعدد ما بين جنسية إحدى الدول المتعاقدة وجنسية الدولة المضيفة، فإنه يعتد بجنسية الدولة المضيفة كجنسية المستثمر، ولا يكون هناك استثناء أجنبي.

**الفرض الثاني :** إذا كان المستثمر شخصا معنويا - لم تترك الاتفاقية تحديد مدى انتماء الشخص المعنوي لأحد البلدان المتعاقدة إلى قوانين هذا البلد كما هو الحال لدى الشخص الطبيعي، بل وضعت معيارا عاما لهذا الانتماء يتعين الأخذ به بوصفه معاهدة تسمو على أحكام التشريعات الداخلية، وهذا المعيار هو الرقابة ومعيار الإدارة الرئيسية في أن واحد. وهذا المعيار هو أن يكون الشخص المعنوي ذا حصص وأسهم مملوكة بصفة أساسية لإحدى الدول المتعاقدة أو لمواطنيها، وأن يكون مركزه الرئيس في إحدى هذه الدول، ويستثنى من هذا المعيار المزدوج، المؤسسات المصرفية أو المالية العربية - الأجنبية المشتركة، التي تقع مراكزها الرئيسية خارج الوطن العربي، وتكون مملوكة بنسبة لا تقل عن 50% لواحدة أو أكثر من الدول المتعاقدة أو لمواطنيها أو للأشخاص الاعتبارية التي تعد في مفهوم الاتفاقية صالحة للضمان، نظرا للاتجاه المتزايد نحو إنشاء مثل تلك المؤسسات وتحفيزها على توجيه استثماراتها إلى المنطقة العربية، فقد اكتفى في هذه الحالة بمعيار الرقابة كي تكون مثل تلك المؤسسات الصالحة للضمان.

<sup>1</sup> عمر هاشم محمد صدقة ، مرجع سبق ذكره ، ص 111 .

<sup>2</sup> عبد الله عبد الكريم عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 142، 143 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

الشرط الثاني : شرط عدم انتماء المستثمر إلى القطر المضيف : ومؤدى هذا الشرط أن المستثمر المتمتع بجنسية الدولة المضيفة لا يصلح أن يكون طرفا في عقد الضمان، وفي حالة تعدد جنسيات المستثمر وكان التعدد ما بين جنسية أحد الأقطار المتعاقدة وجنسية القطر المضيف فإنه يعتد بالجنسية الأخيرة.

ولا يختلف الحال فيما لو كان المستثمر شخصا اعتباريا، فيجب أن لا يكون من مواطني القطر المضيف، أي لا يكون متمتعا بجنسية القطر المضيف وفقا للمعايير السائدة في التشريعات الداخلية للقطر المذكور.

ولعل استبعاد الاستثمارات التابعة لأشخاص يتمتعون بجنسية القطر المضيف قد تجاوز الغرض المقصود منه وقد انتقد جانب من الفقه هذا الاستبعاد استنادا إلى أن تطبيقه على إطلاقه يؤدي إلى إهدار بعض أهداف المؤسسة في جذب رؤوس الأموال للمنطقة العربية، فالهدف الذي قامت من أجله المؤسسة هو تيسير حركة رؤوس الأموال العربية بين الدول الأعضاء وتشجيع قدومها من أجل أغراض التنمية، ومما لا شك فيه أن تقديم الضمان لاستثمار أجنبي يحقق الفائدة المرجوة ما دام مملوكا لأحد مواطني الدول الأعضاء حتى ولو كان من رعايا الدولة المضيفة، فالمال المستثمر يظل متمتعا بالصفة الأجنبية، حتى ولو كان المستثمر متمتعا بجنسية الدولة المضيفة.

وأخيرا اشترطت الاتفاقية ضرورة توافر شرط الجنسية المذكور عند إبرام عقد الضمان وكذلك عند المطالبة بالتعويض المستحق في حالة وقوع الخسارة التي تم إبرام العقد لتغطيتها، أما إذا تخلف الشرط المذكور بين هذين التاريخين، فمن حق المؤسسة تعديل العقد أو فسخه أو اتخاذ أي إجراء مناسب آخر، وذلك بموجب نص بهذا المعنى في عقد الضمان، وهو ما يعرف بشرط " استمرار الصلاحية " .<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : الاستثمارات الصالحة للضمان

وهي جميع الاستثمارات ما بين الدول المتعاقدة، والتي تتم من قبل مواطني دولة متعاقدة أخرى غير الدولة المضيفة، سواء كانت مباشرة أو نقدية أو إعادة استثمار أرباح، وسواء كانت خاصة أو مختلطة أو عامة. ولكن بشرط أن يكون الاستثمار جديدا (بعد إبرام عقد الضمان )، وحائزا على موافقة الدولة لتنفيذه فيها والتأمين عليه لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

<sup>1</sup> عمر هاشم محمد صدقة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 113، 114 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

بيد أن هذا الشرط الأخير قد يمثل عائقا كبيرا نتيجة للإجراءات الإدارية التي قد تفرض في مواجهة المستثمر للحصول على الموافقة .

ولقد أعطت المادة 16 من الاتفاقية أولوية خاصة للاستثمارات التي تقوم بدور هام في زيادة التعاون الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة، خاصة المشروعات العربية المشتركة والمشروعات المحققة للتكامل الاقتصادي، والاستثمارات التي تثبت للمؤسسة فعاليتها في بناء الطاقات الإنتاجية لاقتصاد الدولة المضيفة، وكذلك الاستثمارات التي تعد الضمان الذي تقدمه المؤسسة عاملا أساسيا في تنفيذها. ولعل إعطاء مثل تلك الأولوية لهذه الاستثمارات دليل على أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ماضية في نهج تشجيع الاستثمارات البيئية داخل الوطن العربي، خاصة تلك الاستثمارات التي تحقق الفائدة المزدوجة المتكافئة، للمستثمر عن طريق أرباح بيتغيها، وللدولة المضيفة عن طريق استثمار يسهم في تقليص البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث : المخاطر الصالحة للضمان

نصت المادة 18 على المخاطر الصالحة للضمان وهي المخاطر غير التجارية، كون المخاطر التجارية تدخل في حسابان المستثمر حينما يقدم على الاستثمار، وهذه المخاطر غير التجارية والمشمولة بضمان المؤسسة هي:<sup>2</sup>

#### 1. المخاطر السياسية :

المقصود بهذه المخاطر، هي التي تتحقق عند اتخاذ حكومة الدولة المضيفة أي إجراءات يكون من شأنها حرمان المستثمر من ممارسة حقوقه على استثماره، كالتأميم والمصادرة والحراسة ونزع الملكية وكذلك نزع الملكية التدريجي، ولكن بشرط - في حال ضمان خطر المصادرة أن تكون قد تمت دون اتخاذ إجراءات مشروع - أما إن اتبعت بشأنها الإجراءات القانونية، عندها لا تدخل المصادرة ضمن الأخطار المضمونة كون هذا الإجراء أتى نتيجة حكم قضائي.

وتشمل المخاطر السياسية المضمونة بضمان المؤسسة أيضا كل ما من شأنه حرمان المستثمر من حقوقه في استلام مستحقته من أصل استثماره أو حصته إن كان مساهما أو حرمانه من ممارسة سلطته الفعلية على مشروعه الاستثماري، أو بمعنى عدم المساس بملكية المستثمر لمشروعه الاستثماري.

<sup>1</sup> وليد لعماري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 34، 35 .

<sup>2</sup> عبد الله عبد الكريم عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 144، 145 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

### 2. مخاطر القيود المانعة من تحويل العملة :

ويتحقق ذلك عندما تتخذ الدولة المضيفة إجراءات تؤدي إلى وضع موانع تحد من قدرة المستثمر على أن يحول أصول استثماراته أو فوائدها أو الدخل الناشئ عنها، كما لو قامت الدولة بفرض سعر صرف مختلف عن سعر الصرف السائد في السوق يؤدي إلى الإضرار بالمستثمر، ويتحقق ذلك أيضا إذا اتخذت الدولة إجراءات تمنع التحويل النقدي للخارج عندها يكون هذا الخطر مضمونا من قبل المؤسسة وتستبعد من نطاق الضمان إجراءات التخفيض العام لسعر الصرف، لأن ذلك يعد في إطار السياسة العامة للدولة، ولا يعد تمييزا ضد المستثمر وحده، ناهيك عن أن ذلك يعد من الأمور التي قد تتعرض لها كل الدول، مما يفترض بالمستثمر توقع ذلك بمثابته مخاطر تجارية.

### 3. مخاطر الحروب والاضطرابات والفتن الأهلية العامة :

تشمل هذه المخاطر تعرض أصول المستثمر المادية تعرضا مباشرا لعمل عسكري من جهة أجنبية أو من الدولة المضيفة، والاتفاقية تشترط أن يكون هذا العمل هو السبب المباشر للخسارة التي لحقت بالمستثمر في أصوله المادية، ذلك أن الخسائر غير المباشرة أو غير المادية لا تعد صالحة للضمان، وذلك تجنبا للمؤسسة من الكم الهائل من المطالبات غير المحدودة التي قد تطلب لدفع ضمانها. ويستبعد أيضا الحوادث الفردية أو الأعمال التخريبية التي يتخذها العاملون في المشروع كون الاتفاقية تتطلب في الحوادث أن تكون عامة حتى تخضع لضمان المؤسسة.

### الفرع الرابع : وسائل فض المنازعات في اتفاقية المؤسسة العربية

من المعروف أن هناك منازعات قد تنور بشأن عقود ضمان الاستثمار، أي بين المستثمر والمؤسسة العربية للضمان أو غيرهم، وهناك آليات لفض هذه المنازعات نصت عليها الاتفاقية وهي :

#### أولا : المفاوضات

عندما يثور نزاع ما، من أنواع النزاعات المذكورة المعنية بملحق الاتفاقية، يجب أن تتبع الأطراف في حله طريق المفاوضات أولا، قبل اللجوء إلى الطرق الأخرى كالتوفيق أو تحكيم. أما إذا لم يتوصل الطرفان إلى حل خلال ستة أشهر من طلب الدخول في المفاوضات يمكنهما اللجوء إلى التوفيق أو التحكيم .

#### ثانيا : التوفيق

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

يجوز لطرفي النزاع، في حالة فشل المفاوضات بينهما الاتفاق على اللجوء إلى التوفيق، أما إذا فشل في الاتفاق فيكون عليهما اللجوء إلى التحكيم.

أما الاتفاق على اللجوء إلى التوفيق، فيجب أن يحتوي على وصف النزاع ومطالبات الطرفين، إضافة إلى اسم الموفق الذي تختارانه والأتعاب المستحقة له. كما يجوز للطرفين، أن يطلبوا من الأمين العام لجامعة الدول العربية تعيين ذلك الموفق.

أما عن مهام الموفق فتتمثل في محاولة التقريب بين وجهات نظر الطرفين واقتراح ما من شأنه إرضاءهما. ويكون على الطرفين أن يزود الموفق بالبيانات والوثائق الضرورية. لأداء مهمته كما لا يمكن لأي من الطرفين طلب اللجوء إلى التحكيم قبل انتهاء الموفق من مهمته في الآجال المحددة.

ويكون على الموفق أن يقدم تقريراً عن مهمته خلال ستة أشهر من البدء فيها. ويضمن الموفق تقريره أوجه الخلاف واقتراحاته للحل وما يقبله الطرفان من الحلول. غير أن ذلك التقرير لا يكون ذا حجية أمام محكمة التحكيم في حالة عرض النزاع عليها بعد ذلك.

ويكون على الطرفين، من جهة أخرى، تقديم رأيهما حول نتائج التقرير وإبلاغ الأطراف الأخرى بها، خلال شهر على الأكثر، من صدور ذلك التقرير.

وفي حال فشل مهمة التوفيق، خلال المدة المحددة، يكون للأطراف عرض النزاع على التحكيم.

### ثالثاً : التحكيم

سنتعرض فيما يتعلق بالتحكيم إلى النقاط التالية :

**محكمة التحكيم :** يمكن لطرفي النزاع، عند فشل عملية التوفيق، اللجوء إلى التحكيم لحل النزاع بينهما، وتبدأ إجراءات التحكيم بإخطار أحد الطرفين الطرف الآخر في النزاع برغبته في عرض النزاع على التحكيم. ويجب أن يصحب الإبلاغ بطبيعة النزاع واسم المحكم المعين من قبل الراغب في التحكيم.

ويكون على الطرف الآخر أن يرد ، خلال ثلاثين يوماً، على الإخطار بذكر اسم المحكم الذي يختاره. وبعد ذلك يكون على المحكمين خلال 30 يوماً من تاريخ تعيين ثانيهما اختيار المحكم الثالث ( الفصيل أو المرجع ) كي يتراًس محكمة التحكيم.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

أما إذا لم يعين الطرف الآخر، محكمة خلال ثلاثين يوما التالية لتلقيه الإخطار أو لم يتفق المحكمان على تعيين المحكم المرجح، خلال ستين يوما من التاريخ المذكور تتكون محكمة التحكيم من محكم واحد أو من عدد فردي من المحكمين بينهم محكم مرجح يتم تعيينهم من طرف رئيس محكمة العدل العربية. وذلك بطلب من أي من طرفي النزاع. إلا أن ذلك التعيين سيكون للامين العام للجامعة العربية إلى أن يتم إنشاء محكمة العدل العربية. هذا ولا يمكن لأي طرف، أن يقوم بتغيير المحكم الذي اختاره بعد البدء في نظر النزاع. أما إذا استقال أحد المحكمين أو توفي أو عجز عن أداء عمله فيتم تعيين بديل له بنفس الطريقة التي عين بها ذلك المحكم. أما عن انعقاد المحكمة فيكون أول مرة في المكان والزمان الذين يحددهما المحكم المرجح، أما بعد ذلك فيكون للمحكمة تقرير مكان وزمان انعقادها.

ويكون للمحكمة أن تفصل في كل المسائل المتعلقة باختصاصاتها وتحدد الإجراءات الخاصة بها.

**الطعن في الاختصاص :** إذا قام أحد طرفي النزاع بالطعن أمام المحكمة مدعيا أن الفصل في النزاع المعني يدخل في اختصاص مجلس المؤسسة تطبيقا للمادة 1/34 من اتفاقية إنشاء المؤسسة ورأت المحكمة جدية ذلك الطعن فإن الأمر يرفع إلى المجلس وتوقف النظر في النزاع حتى يصدر قرار عن المجلس في القضية. ويكون على المحكمة بعد ذلك الالتزام بالقرار المذكور حول طبيعة النزاع.

ويكون حكم محكمة التحكيم نهائيا ملزما لطرفي النزاع الذين يكون عليهما تنفيذه بمجرد صدوره إلا إذا حددت المحكمة مهلة لتنفيذه كليا أو جزئيا.

**أتعاب المحكمين :** تحدد أتعاب المحكمين من قبل طرفي النزاع، أما إذا لم يتفقا على مقدار تلك الأتعاب، قبل انعقاد المحكمة، فإن المحكمة هي التي تقوم بتحديد مقدار الأتعاب المذكورة إضافة إلى تحديد أتعاب الأشخاص الآخرين الذين يؤدون أعمالا أو إجراءات متصلة بالتحكيم.

ويكون على كل طرف تحمل المصاريف الخاصة به، في عملية التحكيم، ويتقاسم الطرفان، من جهة أخرى مصاريف محكمة التحكيم بالتساوي. كما يمكن للمحكمة أن تفصل في مسألة تتعلق بتقسيم مصاريف التحكيم وإجراءات دفعها.

**القواعد الموضوعية :** تطبق المحكمة، عند نظرها في النزاعات، الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية وما يضعه مجلس المؤسسة من نظم ولوائح مكملة م 6/1 وعند عدم وجود تلك الأحكام المذكورة تطبق المحكمة

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

المبادئ القانونية المشتركة في البلدان الأعضاء والمبادئ المعترف بها في القانون الدولي م 2 / 6 . كما يمكن للمحكمة الحكم وفق مبادئ العدالة والإنصاف في حالة اتفاق طرفي النزاع على ذلك.

هذا ولا يجوز في أي حال من الأحوال للمحكمة أن تمتنع عن إصدار حكم النزاع بحجة نقص القانون الواجب التطبيق أو غموضه م 3/2 من ملحق الاتفاقية.

**تفسير قرار التحكيم :** إذا حدث نزاع حول تفسير قرار التحكيم فان ذلك النزاع يرفع إلى المحكمة التي أصدرته خلال الثلاثة أشهر التالية لصدور القرار المذكور. ويكون ذلك بناء على طلب يقدمه أي طرف من أطراف النزاع إلى المحكم المرجح ( رئيس المحكمة ) ويكون على هذا الأخير، بعد ذلك، دعوة المحكمة بتشكيلتها السابقة إلى الانعقاد خلال شهرين من تلقيه الطلب.

أما إذا تعذر انعقاد المحكمة بتلك الطريقة يجب تشكيل محكمة جديدة طبقاً للإجراءات المذكورة سابقاً. وفي هذه الحالات يكون على المحكمة أن تصدر قراراً بوقف تنفيذ قرار التحكيم حتى يتم البدء في الطلب الجديد.

### الفرع الخامس : مزايا و مثالب المؤسسة العربية

تتمثل فيما يلي <sup>1</sup>:

لعل النظام الذي تقوم عليه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار هو الأول من نوعه وقت إنشائه، والذي يهدف لتقديم ضمان ضد المخاطر غير التجارية التي قد تتعرض لها الاستثمارات في الدول المضيفة لها. وقد خطت المؤسسة في هذا الشأن خطوة من الأهمية بإمكان الإشارة إليها كنوع (ولو غير كاف ) يسهم في إحداث تكامل اقتصادي بيني عربي .

فهي تضمن الاستثمارات التي مصدرها عربي ويجري تنفيذها في بلد عربي، مما يحقق توطينا لرؤوس الأموال داخل المنطقة العربية، بحيث تتوزع بشكل عادل مصادر الثروة، وتوظيف الأموال في استثمارات تعود على مستثمريها بالأرباح العادلة، وعلى الدول المضيفة بالفائدة في تقليل نسب البطالة، وتنمية واستغلال ثرواتها.

ومما يحمد للمؤسسة قيامها بتوزيع المسؤولية على جميع الدول الأعضاء، عن طريق مساهمتها في رأس مال المؤسسة، إذ حققت هدفين مزوجين : أولهما : تفادي وقوع المخاطر المغطاة بضمان المؤسسة عن طريق

<sup>1</sup> عبد الله عبد الكريم عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 157 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري ل ضمانات الاستثمار

امتناع الدول المضيفة عن اتخاذ إجراءات تسبب مخاطر للاستثمارات، وثانيهما : هو تقادي تضارب المصالح بين الدول المضيفة والدول المصدرة لرأس المال، فهي لم تأت منحازة لصالح طرف ضد آخر، و أغنت عن عقد اتفاقيات ثنائية لتشجيع الاستثمار.

### المطلب الثالث : الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

ظهرت فكرة إنشاء جهاز دولي لضمان الاستثمارات في الخمسينيات من القرن الماضي، وقد جرت مناقشة هذه الفكرة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عدة مناسبات خلال الفترة من عام 1962 إلى عام 1972 دون اتخاذ أي قرار في هذا الشأن كما تم إحياء الفكرة من جديد في خطاب رئيس البنك الدولي كلاوسن في الاجتماع السنوي لمجلس البنك الدولي عام 1982 وبعد دراسات تفصيلية أجراها المختصون في البنك ومناقشات غير رسمية مع المديرين التنفيذيين للبنك، انتهى العمل بوضع مشروع اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الذي تم إقراره في سبتمبر 1985 .

وتتطلب منا دراسة هذه الوكالة أن نتطرق أولاً إلى النظام القانوني للوكالة ثم إلى عمليات الضمان التي تقوم بها الوكالة بالإضافة إلى وسائل تسوية المنازعات التي نصت عليها اتفاقية الوكالة .

### الفرع الأول : النظام القانوني للوكالة

#### أولاً : شخصية الوكالة

نصت الفقرة (ب) من المادة الأولى من الاتفاقية على تمتع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالشخصية القانونية وما يتبع ذلك من مظاهر لهذه الشخصية كالتمتع بالتعاقد وإبرام المعاهدات مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى وحق التصرف والتقاضي أمام محاكم التحكيم الدولية والمحاكم الداخلية وحق تملك العقارات والمنقولات. ولا شك أن التسليم للوكالة بالشخصية القانونية الدولية يعني أهليتها للدخول في علاقات تعاونية مع أشخاص القانون الدولي الأخرى في إطار الغرض منها.

كذلك تتمتع الوكالة شأنها في ذلك شأن المنظمات الدولية أثناء ممارستها لعملها في أراضي كل من الدول الأعضاء بالحصانات والامتيازات التي تمكنها من أداء وظائفها، فممتلكاتها وأموالها محصنة ضد إجراءات التفتيش والاستيلاء والمصادرة ونزع الملكية.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

ولا يجوز انتهاك حرمة أرشيفها وأوراقها، وتعفى ممتلكاتها وأموالها وعملياتها من الضرائب والرسوم الجمركية. كذلك يتمتع العاملون في الوكالة بالحصانة القضائية بالنسبة للأعمال التي يقومون بها بصفاتهم الرسمية شأنهم في ذلك شأن الموظفين الدوليين الآخرين.<sup>1</sup>

### ثانيا : أهداف الوكالة

لتحقيق الوكالة أهدافها تقوم بما يلي <sup>2</sup>:

أ / إصدار ضمانات للاستثمارات التي تجريها بعض الدول الأعضاء في دول أخرى ضد المخاطر غير التجارية.

ب / القيام بنشاطات مكملة بهدف تشجيع تدفق الاستثمارات نحو البلدان النامية و ما بين تلك البلدان النامية.

ج / ممارسة كل الصلاحيات القانونية الأخرى كلما كان ذلك ضروريا لانجاز الهدف منها.

وإذا كانت الوكالة تقوم بضمان الاستثمارات ضد المخاطر غير التجارية فهي تقوم بنشاطات أخرى مكملة لتشجيع تدفق الاستثمارات م 2/ ب. ونجد تلك النشاطات التشجيعية مفصلة في المادة 23 من الاتفاقية وهي كما يلي :

أ -تقوم الوكالة بإجراء الأبحاث، وبالأنشطة اللازمة لتشجيع تدفق الاستثمارات، ونشر المعلومات المتعلقة بالفرص المتاحة للاستثمار في الدول النامية الأعضاء، توخيا لتحسين الظروف المتعلقة بتدفق الاستثمار الأجنبي إلى تلك الدول، ويجوز للوكالة بناء على طلب أي من الأعضاء، أن تقوم بتقديم المشورة والمساعدات الفنية فيما يتعلق بتحسين ظروف الاستثمار في إقليم ذلك العضو، وعلى الوكالة في مجرى قيامها بتلك الأنشطة :

1. أن تستهدي باتفاقات الاستثمارات ذات الصلة بين الدول الأعضاء.

2. وأن تسعى إلى إزالة العقبات في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، التي تعوق تدفق الاستثمار إلى الدول النامية الأعضاء.

3. وأن تنسق مع الهيئات الأخرى المعنية بتشجيع الاستثمار الأجنبي وخاصة شركة التمويل الدولية.

<sup>1</sup> عمر هاشم محمد صدقة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 127،128 .

<sup>2</sup> عبد العزيز قادري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 425-427 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

ب تقوم الوكالة أيضا :

1. بتشجيع التسوية الودية للمنازعات بين المستثمرين والدول المضيفة.
  2. بالسعي إلى الدخول في اتفاقات مع الدول النامية الأعضاء وعلى وجه الخصوص الدول التي يتوقع أن تكون من الدول المضيفة، تكفل للوكالة في شأن الاستثمارات التي تضمنها معاملة لا تقل تميزا عن أفضل معاملة وافق العضو المعني على إضفائها على هيئة لضمان الاستثمار أو دولة من الدول بموجب اتفاقية تتعلق بالاستثمار، وتتعين موافقة مجلس الإدارة بالأغلبية الخاصة على هذه الاتفاقات .
  3. وبتشجيع وتيسير إبرام الاتفاقات المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمارات فيما بين الأعضاء.
- ج- على الوكالة أن تهتم بصورة خاصة في مجال جهودها التشجيعية بزيادة حركة الاستثمارات فيما بين الدول النامية الأعضاء.

### الفرع الثاني: عمليات الضمان

تقوم الوكالة بالعديد من عمليات الضمان، ويمكن التعرف على هذه العمليات من خلال دراسة المخاطر الصالحة للضمان أولا، والاستثمارات الصالحة للضمان ثانيا، بالإضافة إلى المستثمرين الذين يجوز لهم التمتع بضمان الوكالة.

#### أولا : المخاطر الصالحة للضمان

أنت هذه الاتفاقية ونصت على تغطية المخاطر غير التجارية إيماننا منها بأن المخاطر التجارية تحل في توقعات الأفراد وخوفا من أن تكون الوكالة عاجزة مع مرور الوقت عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه المشاريع المضمونة، ولهذا كانت هذه الاتفاقية ذات وظيفة واحدة هي ضمان المخاطر غير التجارية فقد نصت م 11 على هذه المخاطر وهي على سبيل الحصر<sup>1</sup>:

#### أولا : مخاطر القيود على تحويلات العملة

تعرف المادة 11 فقرة أ هذه المخاطر بشكل عام، بحيث تشمل جميع القيود سواء المباشرة أم غير المباشرة، والتي تفرضها الدولة، على تحويل العملة بصورة قانونية أو عملية. وتشتت هذه المادة كون هذه المخاطر قد تسببت بها الدولة المضيفة أو أحد أجهزتها أو هيئاتها العامة. ومن ثم فإن أي إجراء تتخذه الدولة بحق المشروع، يؤدي إلى وضع القيود على تحويل العملة من وإلى الدولة المضيفة ذهابا وإيابا، يكون خاضعا لضمان الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

<sup>1</sup> عبد الله عبد الكريم بد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 165، 166 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

ولعل ذلك يأتي ضمن ما يعرف بسياسات تشجيع التجارة الدولية وحثها على التقدم والازدهار.

### ثانيا : خطر التأمين

وتنص المادة 11 بفقرتها أ على خطر التأمين كثاني المخاطر المغطاة بضمان الوكالة.

وتشمل هذه المخاطر اتخاذ الحكومة المضيئة أي إجراء تشريعي أو أي إجراء آخر، يترتب عليه حرمان المستفيد من ملكيته أو الحد منها، أو الإضرار بمنافع أساسية لاستثماره ، أو أي إجراءات تتخذها السلطة التنفيذية. ولا تشمل هذه الإجراءات تلك التي تتخذها الدولة في إطار الإجراءات العامة، والتي تخذها بقصد تنظيم النشاط الاقتصادي، والتي تتصف بصفة العمومية، ولا يقصد بها المستثمر بعينه. ومن أمثلة هذه الإجراءات : تشريعات الضرائب وحماية البيئة والعمال، وإجراءات السلامة العامة، ما لم تنطو هذه الإجراءات على تفرقة تضر بالمستفيد من الضمان.

ويتعين على الوكالة في تعريف تلك الإجراءات أن تحرص على ألا يؤدي ذلك إلى الإضرار

بحقوق الدولة المضيئة، أو بالمستثمرين في ظل اتفاقيات الاستثمار الثنائية أو الاتفاقات الأخرى أو القانون الدولي بما يحقق في النهاية عدالة، ولو واهمة، بين أطراف المعادلة الاستثمارية، الدولة المضيئة من جهة والمستثمر من جهة أخرى.

### ثالثا : خطر الإخلال بالعقد

أما ثالث المخاطر المغطاة بضمان الوكالة، فنصت عليه م 11 فقرة أ و هو خطر الإخلال بالعقد.

حيث يحق للمستثمر التمتع بهذا الضمان إذا استنفذ كل الطرق في الحصول على تعويض نتيجة

الإخلال بعقد الاستثمار، أو كانت هذه الطرق فيها من المعوقات ما يحتوي على عدم وجود مبررات لذلك، أو في جميع الأحوال، أن لا يكون باستطاعة المستثمر الحصول على حقوقه نتيجة الإخلال بعقد الاستثمار.

### رابعا : خطر الحرب

أما رابع هذه المخاطر القابلة لضمان الوكالة فقد نصت المادة 11 فقرة أ (4) عليه وهو خطر

الحرب والاضطرابات المدنية أو ما يعرف بالعصيان المدني. ويشمل هذا الخطر الثورات والحروب،

والتنمرد والانقلابات، والأحداث السياسية التي تخرج عن سيطرة الحكومة المضيئة. ولا تشمل هذه

المخاطر الأعمال والأنشطة الإرهابية التي تستهدف المستثمر بعينه، والتي من الممكن تغطيتها حسب

المادة 11 فقرة ب .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

تستطيع الوكالة بناء على المرونة التي تتمتع بها الاتفاقية، أن تغطي مخاطر غير تجارية أخرى بناء على طلب مشترك من المستثمر والدولة المضيفة، بموافقة مجلس إدارة الوكالة بالأغلبية الخاصة على ذلك.

### ثانيا : الاستثمارات الصالحة للضمان

ورد في نص المادة 12 من الاتفاقية أنواع الاستثمارات المسموح بضمانها، وقد تجنبت الاتفاقية سرد كافة أنواع الاستثمارات الصالحة للضمان في قائمة محددة، إلا أنه يمكن القول بأن الاستثمارات الصالحة للضمان الوكالة كالاتي<sup>1</sup>:

#### ❖ الاستثمار غير المباشر :

كالقروض التي يقدمها أو يضمنها المشاركون في ملكية المشروع، ولكن بشرط أن تكون هذه القروض متوسطة أو طويلة الأجل، وكذلك الاستثمار عن طريق المساهمة في رؤوس أموال المشروعات.

#### ❖ الاستثمار المباشر :

وضعت الاتفاقية مبداء عاما وهو أن أي شكل من أشكال الاستثمار المباشر يكون صالحا للضمان أي الاستثمارات التي يكون فيها المستثمر الحق في القيام بدور فعال في إدارة المشروع والسيطرة عليه، وقد أعطت الاتفاقية مثلا لذلك كحقوق الملكية.

ويلاحظ أن الاتفاقية لم تتضمن تعريفا محددًا للاستثمارات المباشرة الصالحة للضمان، مما يتعين على مجلس إدارة الوكالة أن يقوم بتحديد نطاق هذا التعريف على وجه منضبط مستهديا في ذلك بالتعريف الذي يتبناه صندوق النقد الدولي، والذي يعرف الاستثمار المباشر بأنه (الاستثمار الذي يحقق مصلحة مستمرة للمستثمر في مشروع يقوم بعملياته في إطار اقتصادي خارج دولته ، و الذي يستهدف المستثمر به الحصول على حق القيام بدور فعال في إدارة المشروع ) .

ومن ثم فان صور الاستثمارات المباشرة التي يوافق عليها مجلس الإدارة، الأشكال الجديدة للاستثمار كعقود الخدمات والإدارة والامتياز والترخيص واتفاقات المشاركة في الإنتاج حيث يتوقف عائد المشروع على أداء المشروع .

ويستوي في جميع الأحوال أن يتخذ الاستثمار صورة نقدية أو عينية كالمساهمة بالآلات والخدمات والمعلومات الفنية و التكنولوجية.

<sup>1</sup> عمر هاشم محمد صدقة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 136-138 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري ل ضمانات الاستثمار

ويتعين في الاستثمارات التي يوافق عليها مجلس الإدارة أن تسهم في تنمية الدولة المضيفة اقتصاديا واجتماعيا وفقا للأولويات التي تضعها هذه الدولة لبرامجها، وموجهة للأغراض الإنتاجية، ويقتضي ذلك خضوع الاستثمار لقوانين الدولة المضيفة ولوائحها مما يستوجب موافقة الدولة المضيفة مسبقا على ضمان الاستثمار الأجنبي واستقباله على أراضيها وموافقتها على نوع المخاطر التي تغطيها بضمانها وتقوم الوكالة بالتحقق من وجود المناخ الملائم في البلد المضيف لمعاملة الاستثمار القادم إليها معاملة عادلة وبوجود ضمانات كافية لحمايته.

وبناء عليه فإنه لا يجوز للوكالة ضمان أي استثمار ما لم توافق عليه الدولة المضيفة مقدما، وتحديد نوع المخاطر التي يمكن تغطيتها، وذلك عكس ما ورد في اتفاقية المؤسسة العربية التي أتاحت للمستثمر العربي الحق في اختيار المخاطر التي يرغب في تغطيتها كلها أو بعضها إلى كونه صاحب التقدير النهائي لمصالحه الخاصة وفقا لما يراه مناسباً للظروف السائدة في القطر المضيف لاستثماره وهي مسألة قد يصعب على المؤسسة تقديرها.

### ثالثا : المستثمر الصالح للضمان

تتطلب الاتفاقية للتمتع بالصلاحيات للضمان أن<sup>1</sup>:

يكون المستثمر من مواطني دولة عضو في الوكالة، غير الدولة المضيفة، هذا في حال كان المستثمر شخصا طبيعيا. أما في حال كون المستثمر شخصا اعتباريا فيشترط أن يكون قد تأسس في دولة عضو أو مقر أعماله الرئيسي يقع في هذه الدولة، أو أن تكون غالبية رأس ماله مملوكة لأشخاص يعدون أجنبيا حسب الدولة المضيفة والتي هي عضو في الوكالة. وهذا ما تطلبته المادة 13 من الاتفاقية. وفي حال تمتع المستثمر بأكثر من جنسية، عندها يعتد بجنسية العضو في الوكالة إذا كانت الجنسية الأخرى هي لدولة غير عضو.

أما إن كان يحمل جنسيتين أحدهما : جنسية الدولة المضيفة، عندها يعتد بجنسية الدولة المضيفة ويعد من مواطنيها، بما ينتج عن ذلك عدم صلاحية هذا المستثمر الضمان، إلا إذا وافقت الدولة على احتسابه أجنبيا عنها، وتوفر شرط تحويل الأصول المستثمرة من خارج الدولة المضيفة.

خلاصة القول إذن : انه بالعودة لنصوص المعاهدة نجد أن الأشخاص الذين يحق لهم التمتع بضمان استثماراتهم عبر الوكالة هم من تتوفر فيهم الشروط التالية :

- المستثمرون الذين يتمتعون بجنسية دولة عضو في الوكالة.

<sup>1</sup> عبد الله عبد الكريم عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 169، 170 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

- والذين يستثمرون في بلدان أعضاء في الوكالة، ويعدون أجنب برأيها، أو المستثمرون الوطنيون شرط أن يأتوا بأموال المشروع المراد استثماره من الخارج، وأن يتحصلوا على موافقة الدولة المضيفة.
- يجوز للوكالة أن تضمن أيضا المشاريع المملوكة للدولة شرط أن تكون الدولة تستخدم في إدارتها للمشاريع أسسا تجارية، وتقوم بالاستثمار في دول أخرى.

### الفرع الرابع: الوكالة و تسوية المنازعات

سوف نفضل مسألة حل النزاعات في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عبر التعرض لحل

النزاعات المتعلقة بتفسير الاتفاقية و تطبيقها أولا، ثم أنواع المنازعات التي تعرض على الوكالة ثانيا وذلك على النحو التالي:<sup>1</sup>

#### أولا : المنازعات المتعلقة بتفسير الاتفاقية وتطبيقها

عند حدوث نزاع بين أطراف الوكالة، والوكالة ذاتها، أو ما بين أعضاء الوكالة حول تفسير الاتفاقية أو تطبيقها. فان ذلك النزاع، يمر بالمرحلتين التاليتين :

**المرحلة الأولى : عرض النزاع على مجلس الإدارة :** يعرض النزاع أولا على مجلس إدارة الوكالة للنظر فيه، وإذا كان أحد أطراف النزاع دولة غير ممثلة من أحد رعاياها في ذلك المجلس، يجوز لتلك الدولة إيفاد مندوب عنها لحضور جلسات حل النزاع الذي يعينها.

**المرحلة الثانية : عرض النزاع على مجلس المحافظين :** يمكن من جهة أخرى، لأي عضو طلب إعادة عرض القضية على مجلس المحافظين بعد القرار الذي يصدره مجلس الإدارة مثلما رأينا. وفي هذه الحالة يكون قرار مجلس المحافظين نهائيا.

كما يمكن للوكالة أن تتصرف، عند الضرورة، على أساس القرار الصادر من مجلس الإدارة حتى يصدر قرار مجلس المحافظين .

#### ثانيا : أنواع المنازعات التي تعرض الوكالة

وتتميز الاتفاقية بين أولا المنازعات بين الوكالة، وأي من أعضائها أو إحدى مؤسساته وكذلك المنازعات بين الوكالة ودولة ما، فقدت العضوية أو إحدى مؤسساتها وثانيا المنازعات التي تكون فيها الوكالة خلفا للمستثمر وأحد الأعضاء.

<sup>1</sup> عبد العزيز قادري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 442-445 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

### الحالة الأولى :

تنص المادة 51 / أ على حل النزاعات المندرجة في الحالة الأولى يتبع الإجراءات المنصوص

عليها في الملحق الثاني المرفق باتفاقية سيول. أما إجراءات ذلك الملحق فهي كالتالي :

**المفاوضات :** يمر حل النزاع بمفاوضات تجرى بين الطرفين، وإذا فشلت تلك المفاوضات في إيجاد حل في ظرف 120 يوما، من تاريخ المطالبة به يتم اللجوء إلى التوفيق أو التحكيم.

**ثانيا :** التوفيق إذا اختار الطرفان، اللجوء إلى التوفيق، يمكن لهما تحديد اسم الموفق، أما إذا لم يتوصلا

إلى اتفاق حول اسم الموفق، فيحق لهما أن يطلبوا من الأمين العام للمركز الدولي إلى النزاعات بين

الدول، ورعايا دول أخرى أو رئيس محكمة العدل الدولية تعيين موفق. أما إذا لم يتم تعيين الموفق خلال

التسعين يوما التالية على الاتفاق على اللجوء إلى التوفيق فإن إجراءات التوفيق تعتبر منتهية ويتم

اللجوء إلى التحكيم إذن. أما في حالة تعيين موفق فإن هذا الأخير قد يحدد القواعد الخاصة بإجراءات

التوفيق على ضوء القواعد المنصوص عليها في اتفاقية تسوية المنازعات بين الدول ورعايا دول أخرى.

هذا إذا لم يتفق الطرفان، أو لم ينص الملحق الثاني على خلاف ذلك.

وإذا لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، يقدم الموفق إلى الطرفين، خلال فترة لا تتجاوز 180 يوما من

تاريخ تعيينه، تقريرا بنتائج مهمته واقتراحاته بشأن تسوية النزاع. وبعد ذلك يكون لكل طرف في النزاع

الإعراب عن رأيه في تقرير الموفق وإبلاغ الطرف الآخر بذلك الرأي، خلال الستين يوما التالية عن

تسلمه التقرير المذكور.

هذا ولا يمكن لأي طرف من طرفي النزاع، اللجوء إلى التحكيم أثناء إجراءات التوفيق إلا في

### الحالات التالية :

إذا لم يتمكن الموفق من تقديم تقرير في الآجال المحددة، أو إذا لم يوافقا على جميع المقترحات التي

يحتوي عليها التقرير خلال 60 يوما من تسليمها إياه.

أو لم يتمكننا، بعد تبادل وجهات النظر المتعلقة بالتقرير، من الاتفاق على تسوية جميع المسائل موضوع

النزاع خلال ستين يوما من تسليمها التقرير.

أما عن أتعاب الموفق، فإنها إذا لم تحدد باتفاق الطرفين، تحدد عن طريق المركز الدولي لحل النزاع

بين الدول ورعايا دول أخرى.

ويتقاسم الطرفان، بطبيعة الحال، كلا من تلك الأتعاب وكذا مصاريف إجراءات التوفيق ما عدا

المصاريف الخاصة بكل منهما التي يعود تحملها إلى كل طرف بشكل مستقل.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

**التحكيم :** أما عن التحكيم فقد ورد ذكره بالمادة الرابعة من الملحق الثاني من الاتفاقية وهي<sup>1</sup>:

تحتوي معظم شروط التحكيم السائدة في المحاكم الدولية والتحكيم هنا شأنه شأن التوفيق يتبع فيه الإجراءات المعمول بها في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار لأن معظمها مأخوذ من اتفاقية المركز الدولي، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.

وتبدأ إجراءات التحكيم بإخطار يوجهه ( المدعى ) إلى ( المدعى إليه ) متضمنا بيانا بطبيعة المنازعة واسم المحكم المعين من قبل المدعى، ويتعين على المدعى عليه خلال 30 يوما من تقديم الإخطار أن يخطر المدعى باسم المحكم الذي عينه، ويختار الطرفان خلال 30 يوما من تاريخ تعيين المحكم الثاني حكما مرجحا يكون رئيس هيئة التحكيم.

وإذا لم يعين محكم أو أكثر خلال 60 يوما من تاريخ تقديم الإخطار بطلب التحكيم، يتم تعيين المحكم وتعيين رئيس المحكمة الذي لم يتم اختياره بقرار من أمين عام المركز الدولي بناء على طلب مشترك من الطرفين، وإذا لم يتقدم الطرفان بطلب مشترك أو لم يقيم الأمين العام بالتعيين خلال 30 يوما من تاريخ الطلب يجوز لأي من الطرفين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية إجراء تعيين بقرار منه. كذلك تفصل هيئة التحكيم في جميع المسائل المتعلقة باختصاصها، غير أنه إذا أثير اعتراض أمامها حول اختصاصها بنظر النزاع استنادا إلى اختصاص مجلس الإدارة أو مجلس المحافظين وفقا لنص المادة 56 أو اختصاص هيئة قضائية أو هيئة تحكيم محددة بالاتفاق وفقا لنص المادة 1 من الملحق 2 وإذا رأت المحكمة جدية هذا الاعتراض يرفع الاعتراض إلى مجلس الإدارة أو مجلس المحافظين أو الهيئة المدعى باختصاصها - بحسب الحال - و توقف إجراءات التحكيم إلى حين صدور قرار في هذا الشأن، ويكون هذا القرار ملزما لهيئة التحكيم.

أما عن القانون الواجب التطبيق فالمحكمة تطبق أولا بنود اتفاقية الوكالة الدولية، والاتفاقيات التي أبرمها أطراف النزاع والمتصلة بالموضوع، وقوانين الوكالة ولوائحها، وأحكام القانون الدولي الصالحة للتطبيق والقوانين الوطنية لأطراف النزاع فضلا عن بنود عقد الاستثمار واجبة التطبيق على النزاع إن وجدت. وتصدر المحكمة جميع قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها، ويكون القرار الصادر نهائيا وملزما، ولا يجوز استئنافه أو إبطاله أو إعادة النظر فيه، ولكن من الجائز طلب تفسيره من قبل أي من الطرفين.

**الحالة الثانية :** المنازعات التي تثور بين الوكالة بصفتها خلفا للمستثمر وعضو من الأعضاء.

<sup>1</sup> عمر هاشم محمد صدقة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 144، 145 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

عندما تكون الوكالة طرفاً في نزاع، يثور بينها بصفتها خلف للمستثمر، وعضو من الأعضاء أو إحدى مؤسساته فإن ذلك النزاع يتبع طرقاً مختلفة منها:<sup>1</sup>

وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الملحق الثاني المرفق باتفاقية سيول أو وفقاً لإجراءات بديلة يتم النص عليها في اتفاق يبرم بين الوكالة والعضو المعني يتعلق بإجراءات بديلة لتسوية النزاعات. يكون على الطرفين أن يأخذا الملحق الثاني المذكور كأساس لذلك الاتفاق. وفي هذه الحالة الأخيرة يتعين الحصول على موافقة مجلس الإدارة، بالأغلبية الخاصة على ذلك الاتفاق قبل قيام الوكالة بأي عمليات في إقليم الدولة العضو المعنية. ومن الأمثلة على الإجراءات البديلة أن ينص الاتفاق، مثلاً على قيام الوكالة أولاً باللجوء إلى الإجراءات المتاحة للحصول على حقها وفقاً لقوانين الدولة المضيفة وعدم اللجوء إلى التحكيم إلا إذا لم تتوصل إلى الحصول على حقها وفقاً لتلك الإجراءات خلال فترة معينة. كما يجب أن يضمن الاتفاق للوكالة معاملة، فيما يتعلق باللجوء إلى التحكيم، لا تقل مزاياها عن أفضل معاملة يكون الطرف المعني قد منحها إلى مؤسسة أخرى لضمان الاستثمار أو إلى دولة أخرى طبقاً لاتفاقية ما متعلقة بالاستثمار. كما يمكن أن يحتوي الاتفاق على طرق بديلة للتحكيم والتي منها الحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية مثلاً.

<sup>1</sup> عبد العزيز قادري، مرجع سبق ذكره، ص 448.

### المبحث الثالث : ضمادات الاستثمار من الناحية الاقتصادية

بعد أن تحدثنا في المبحث السابق عن الضمادات الدولية القانونية، ولكي تكتمل لدينا الصورة واضحة لا بد في هذا المقام من الحديث عن الضمادات الدولية بشقها الاقتصادي، وذلك لأن هذه الضمادات الاقتصادية لا تقل دورا عن الضمادات القانونية، ولعل هذه الضمادات تلتقي مع أختها القانونية في كونها تحقق الأمان والضمان للمستثمر.

الضمادات الاقتصادية إذن كي تعرف يجب أن ينظر للوظيفة التي من أجلها أنت، وهي تحقيق استقرار اقتصادي مأمول لدى المستثمر، وهذا لن يتأتى إلا عن طريق وسائل كفيلة بذلك وضعت نصب أعينها المعايير الاقتصادية الدولية، وعامل الأرباح المتبادلة في إطار اقتصادي يغلفه شكل قانوني، أيا كان هذا الشكل : كمنظمة التجارة العالمية.

وقمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كالآتي :

المطلب الأول : منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثاني : اتفاقيات المنظمة المتعلقة بالتجارة وعلاقتها بإجراءات الاستثمار وانعكاساتها على مصالح الدول النامية.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

### المطلب الأول : منظمة التجارة العالمية

إن منظمة التجارة العالمية بوصفها كضمان أنتت بالعديد من القواعد القانونية التي نظمت إجراءات الاستثمار وأوجهه سواء نصت عليه صراحة بمصطلح الاستثمار أم في أي مصطلح آخر. وهو ما حدا بأكثر دول العالم إلى التوقيع على وثيقة إنشاء منظمة التجارة العالمية.

إن الباحث في إطار الضمانات الدولية والاقتصادية منها بشكل خاص، يجد أن منظمة التجارة العالمية وما تقوم به من دور تهيمن فيه على التجارة الدولية، تعد إحدى أهم مرتكزات الاقتصاد العالمي الحديث ولعل الاستثمار الأجنبي الذي تبحث فيه الآن، في أمس الحاجة لوجود ضمان اقتصادي دولي يراهن عليه، يشجعه، يحفزه ويجعله في مأمن من تحكم الدول المضيفة لاستثماره، سواء كانت نامية أم متقدمة.

لذا سوف نتعرض إلى اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية ثم إلى المهام والأهداف، كي نصل إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، لنركز بشكل خاص على المتعلق منها بالتجارة وعلاقته بإجراءات الاستثمار وانعكاس ذلك على مصالح الدول النامية.

### الفرع الأول : اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية

تعتبر منظمة التجارة العالمية امتدادا للإطار التنظيمي الذي كان قائما من قبل الجات 1947، حيث شهد اليوم الأول من عام 1995 ميلاد منظمة التجارة العالمية المنشقة عن الاتفاقية العامة لتجارة والتعريفات الجمركية، حيث تمثل المنظمة أحد أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وقد أنشئت منظمة التجارة العالمية بغية تحقيق مجموعة من الغايات المشتركة بين أعضائها، هذه الغايات أو الأغراض تشكل الأهداف الرئيسية لتلك المنظمة وسبب وجودها، وعند قيام المنظمة بتنفيذ هذه الأهداف فإن عليها الالتزام بعدد من القيود و الضوابط وهي المبادئ التي يجب أن تسير عليها المنظمة عند مباشرة اختصاصها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عمر هاشم محمد صدقة ، مرجع سبق ذكره ، ص 151 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

### الفرع الثاني : مهام المنظمة

لقد أُنيطت بالمنظمة عدة مهام، وهي <sup>1</sup>:

- تنفيذ وإدارة أعمال اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، وتوفير الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم علاقاتهم ومبادلاتهم التجارية في ظل المبدأ الأساسي الذي قامت عليه المنظمة وهو تحرير التجارة الدولية.
- إدارة الاتفاقية التي كان من نتائجها جهاز تسوية المنازعات، وكذلك تنفيذ هذه الاتفاقية من حيث تحديد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل فرق التحكيم وجهاز الاستئناف، وحقوق والتزامات الدول في إطار جهاز فض المنازعات.
- الإشراف على جهاز مراجعة السياسات التجارية المناط به مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، وذلك كل عامين للدول المتقدمة، وكل أربعة أعوام للدول النامية، لأجل التطرق إلى إجراءات هذه الدول ومدى ملاءمتها لنصوص الاتفاقيات ضمن إطار منظمة التجارة.
- التعاون الدائم والوثيق مع ضلعي المثلث الاقتصادي الدولي الآخرين، أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الملحقة بهما، في تحديد السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي وتحديد برامج الإصلاح في الدول النامية.
- كل هذه المهام تأتي ضمن سياسة عامة للمنظمة تهدف إلى تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقات والآليات التي وضعتها المنظمة، ولعل الاستثمار الأجنبي ونتاجة من : تصدير واستيراد، و تجارة دولية، لهو إحدى التطبيقات التي تصبو المنظمة إلى تحقيقها.

### الفرع الثالث : أهداف المنظمة

تسعى المنظمة إلى تحقيق الأهداف التالية <sup>2</sup>:

- ✓ تحرير التبادل الدولي التجاري للسلع والخدمات.
- ✓ رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء.
- ✓ ضمان حصول الدول النامية على نصيب عادل في التجارة الدولية.
- ✓ إقامة نظام دولي تجاري دائم و متكامل ويكون أكثر تلبية لمتطلبات الحياة، واتخاذ كافة التدابير التي من شأنها حل الخلافات والمنازعات التي قد تثور بين الدول الأطراف.

<sup>1</sup> عبد الله عبد الكريم عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 181 .

<sup>2</sup> عمر هاشم محمد صدقة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 152،153 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

✓ تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات الدولية.

**المطلب الثاني : اتفاقيات المنظمة المتعلقة بالتجارة وعلاقتها بإجراءات الاستثمار وانعكاساتها على مصالح الدول النامية**

سوف نتعرض ضمن هذا الإطار إلى المفاهيم والمبادئ التي تضمنتها الاتفاقيات المتعلقة بإجراءات الاستثمار، ثم إلى المشكلات التي تتعرض لها الدول النامية - التي تحاول جاهدة استقطاب الاستثمار الأجنبي - من تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بإجراءات الاستثمار، ثم نعرض للمفاوضات الحالية حول التجارة والاستثمار ضمن إطار منظمة التجارة العالمية.

**أولاً : القواعد والمفاهيم والمبادئ الأساسية لعلاقة التجارة بالاستثمار في اتفاقيات المنظمة**

شهدت مفاوضات جولة أورغواي مساومات في مواقف الدول حول رغبة المجتمع الدولي بإدماج إجراءات الاستثمار تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

وقد بدأت الو.م.أ اهتماماً كبيراً بإدخال الإجراءات التجارية المتعلقة بالاستثمار ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وسعت لحث الدول الأعضاء على تحرير سياسات الاستثمار فيها، وذلك يعود لرغبة الو.م.أ في تسهيل عمليات الاستثمارات الأجنبية الضخمة للشركات متعددة الجنسيات، أكبر المستثمرين الأجانب في الدول النامية.

وسوف نتعرض في هذا المقام للاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار، وما تتعلق به، وهي :<sup>1</sup>

**اتفاقية الجوانب التجارية لإجراءات الاستثمار :**

تعد هذه الاتفاقية أول اتفاقية تضع ضوابط وقواعد لسياسات الاستثمار في نظام منظمة التجارة العالمية بهدف حظر استخدام أي إجراءات ذات طابع تقييدي على الاستثمار.

وتتميز هذه الاتفاقية بثلاث سمات هي :

السمة الأولى : تتضمن الاتفاقية قائمة بالقيود والإجراءات العملية على الاستثمار، والتي تحالف قواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية عام 1994.

وهذه القائمة بدورها تنقسم إلى :

- قيود متعلقة بالإجراءات المخالفة لمبدأ المعاملة الوطنية : ومن أبرزها : قيود استخدام شرط المحتوى المحلي، والذي يقتضي إلزام الشركة الأجنبية المستثمرة بشراء منتجات ذات منشأ محلي بكميات وقيم محددة.

<sup>1</sup> عبد الله عبد الكريم عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 183-186 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

■ قيود تشكل حوافز غير جمركية وكمية على تجارة الاستثمار ومن أبرزها شرط موازنة الواردات بحجم الصادرات، الذي بمقتضاه يجبر المستثمر على استيراد منتجات بنسب محددة من إنتاجه الموجه للتصدير، وأيضا موازنة الواردات بالنقد الأجنبي، أي تقييد المستثمر وإجباره على الواردات بقيمة معينة من إيراده من النقد الأجنبي.

السمة الثانية: هي وضع برنامج زمني لإزالة الإجراءات المخالفة لقواعد منظمة التجارة، ودعوة الدول الأعضاء إلى إخطار منظمة التجارة بقائمة هذه الإجراءات التقييدية المطبقة فيها خلال فترة تسعين يوما من تاريخ بدء عمل منظمة التجارة العالمية، ومن ثم تلتزم الدول الأعضاء بإلغاء كل القيود والإجراءات تلك خلال فترة سنتين إن كانت الدولة في مفهوم المنظمة في عداد الدول الأقل نمواً .

غير أن الاتفاقية منحت في المقابل فترة سماح للدول النامية تطبق من خلالها إجراءات وقائية لأغراض ميزان المدفوعات، حيث تتمكن من تحديد فترة إلغاء القيود التجارية على الاستثمار لفترة إضافية قصوى مدتها سنتان.

أما السمة الثالثة فتتعلق بدعوة الدول الأعضاء في منظمة التجارة إلى مراجعة هذه الاتفاقية عام 2000 مع تحديد الهدف من المراجعة، وهو التفاوض بشأن إضافة ضوابط جديدة لنص الاتفاقية تتعلق بتحرير أكبر لسياسات الاستثمار وسياسة المنافسة.

### اتفاقية الجاتس :

تكمن أهمية هذه الاتفاقية في أنها تسرع في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات والذي فاق نمو الاستثمار الأجنبي في القطاعات الأخرى، حيث أدى تزايد الإمكانيات التجارية للخدمات إلى زيادة فرص حصول الشركات في البلدان النامية على خدمات متقدمة فنيا وتقنيا من خلال الاستناد الأجنبي الذي يؤدي لتنمية التكنولوجيا.

صحيح أن الجاتس لا تعد اتفاقية استثمار، لكنها تنطرق للاستثمار الأجنبي كأحدى الوسائل التي تستورد الخدمات بوساطتها، وبالتالي لا تتضمن نصوصا لحماية الاستثمار الأجنبي مثلما تحتوي عليه اتفاقيات الاستثمار الثنائية والإقليمية.

ومن جانب آخر تشكل اتفاقية الجاتس إحدى بنود اتفاقية جولة أورغواي المتميزة بشمولها للقواعد المتعددة الأطراف عن الاستثمار الأجنبي، وبناء على ذلك ستحتاج الاتفاقيات الدولية للاستثمار المبرمة أو التي ستبرم في المستقبل، أن تأخذ بحسبانها القواعد المتضمنة في اتفاقية الجاتس وبوجه خاص

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

الالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي يستخدمه الدول في تحديد جداول التزاماتها المتعلقة بالخدمات التي تفتحها للمنافسة الأجنبية .

### اتفاقية الجوانب الفكرية لحقوق الملكية الفكرية :

تعد هذه الاتفاقية من الأهمية، حيث أنها تؤدي بشكل كبير إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي، لكون مشاريع الاستثمار الأجنبية في العديد من الحالات تؤدي إلى نقل التقنية عبر الحدود الوطنية، أو بين الشركات الأم وفروعها في الخارج، أو بين دول متقدمة ونامية، كما أن العديد من أساليب التقنية يمكن حمايتها بوساطة حقوق المؤلف، والعلاقات التجارية، وبراءة الاختراع، وكلها مجالات تتعلق مباشرة بالاستثمارات الأجنبية وتحقق الحماية والأمان.

ومن الجدير ذكره أن حماية الملكية الفكرية تتعلق بعدة مجالات هي : حقوق المؤلف والعلاقات التجارية والتصميمات الصناعية. وتدعو الاتفاقية الدول الأعضاء لتوفير الحماية الكافية والفعالة لحقوق الملكية الفكرية، وذلك لتحديد معايير موحدة وملزمة لحماية الحقوق الفكرية لدى جميع الدول الأعضاء. كل هذه الإجراءات المتعلقة بالملكية الفكرية تعد أساسا لا يجب الاستهانة به أبدا عند وضع تشريعات أو أنظمة تتعلق بالاستثمار، فالملكية الفكرية والاستثمار صنوان لا ينفصلان، إن صح التعبير .

### ثانيا : المشكلات التي تواجه الدول النامية في تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالتجارة والاستثمار

لقد واجهت الدول النامية مشكلات كبيرة في تنفيذ اتفاقية الجوانب التجارية للاستثمار، ولعل أبرز تلك المشكلات هي الإلغاء الكامل لشرط المحتوى الوطني والذي يعد عنصرا أساسيا في السياسة الاقتصادية في كثير من الدول النامية، كونه يدعم مسيرة التنمية ويحقق استقرارا في ميزان المدفوعات، لذلك طلبت بعض الدول النامية مراجعة هذه الاتفاقية كي يسمح لها بتحديد فترة إلغاء إجراءات الاستثمار المخالفة لقواعد منظمة التجارة العالمية، وبالفعل وافق المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بتاريخ 31 يوليو 2001 على منح ثماني دول نامية فترة زمنية أطول من السابقة شريطة أن تقدم هذه الدول برنامجا يشمل مراحل إلغاء هذه الإجراءات.

وكذلك طلبت بعض الدول النامية - في سبيل إبراز مصالحها الاقتصادية - بمراجعة اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وذلك لإضافة نصوص تحمي براءة الاختراع، خاصة في مجالات المستحضرات العلاجية الطبية والتي عادة ما تهيمن الشركات المتعددة الجنسيات في صناعة الأدوية ومستحضرات الصيدلة.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لضمانات الاستثمار

### ثالثا : المفاوضات الحالية حول علاقة التجارة بالاستثمار

لعل من ابرز المواضيع المطروحة على طاولة البحث في منظمة التجارة العالمية هي :<sup>1</sup> منح المستثمرين الأجانب حوافز وتسهيلات تؤدي إلى تنامي الاستثمار كما ونوعا وصولا لتحرير التجارة الدولية. حاليا ومنذ ديسمبر 1998 اتخذ المجلس العام للمنظمة قراره بالعمل على استكشاف ودراسة علاقة التجارة بالاستثمار وصولا لاتفاقية شاملة لتحرير إجراءات الاستثمار تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

ومن أبرز القضايا المطروحة على بساط المناقشة : دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية ونقل التقنية، ودور حوافز الاستثمار، والشروط المفروضة على المستثمرين الأجانب، ودراسة كل الاتفاقيات الدولية لتحرير الاستثمار.

كل هذه السياسات والبرامج والأهداف التي تحاول منظمة التجارة العالمية تحقيقها عبر كل الوسائل والقواعد المتاحة ضمن إطار المنظمة، تمثل خطوة ضمن عدة خطوات تصب في النهاية في مجرى تحرير التجارة الدولية بشكل كامل كي يتحول عالم القرن الحادي والعشرين بالفعل إلى قرية صغيرة متكاملة، ولعل هذا الهدف الأمثل - وهو تحرير التجارة - يمثل ضمانة -ولا شك - لكل المستثمرين : أجنب أو وطنيين، أيا كان مجال الاستثمار الذي يخوضون كنفاته، وأقول الاستثمار وأعني منه الاستثمار المباشر بشكل اخص، فالمستثمر الأجنبي يحاول أن يكون لديه مأمّن اقتصادي يضمن له استثماره في دولة، ربما كانت نامية وتتحكم فيها مصالح شخصية أو إقليمية، وهذا المستثمر أتى كي يستثمر في هذه الدولة بغية تحقيق أرباح لا بغية تحقيق أطماع سياسية -وأعني المستثمر الاقتصادي -وليس من يستثمر أمواله في أرواح الشعوب أو قراراتها السياسية.

لذلك تعد منظمة التجارة العالمية ضمانا اقتصاديا دوليا، تفرض قواعد تراعي التوازن بين مصالح الجميع كي تحقق هدفها الأساسي وهو تحرير التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة، ولعل هذين الهدفين يمثلان إحدى أهم الضمانات المقدمة للاستثمارات الأجنبية.

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص ص 187،188 .

## الفصل الثاني: الإطار النظري ل ضمانات الاستثمار

### خلاصة الفصل الثاني :

لقد حاولنا أن نعطي في هذه الدراسة لمحة عن ضمانات الاستثمار وذلك بهدف إعطاء نظرة متكاملة نوعا ما.

فقد تحدثنا في المبحث الأول عن ضمانات الاستثمار من مفاهيم وأنواع بالإضافة إلى أهميتها بالنسبة للمستثمر الأجنبي لإقناعه بالاستثمار في الدول المضيفة كي يأتي مطمئنا إليها.

ثم في المبحث الثاني عرجنا على ضمانات الاستثمار من الناحية القانونية محاولين تلمس طريق أهمها من اتفاقيات دولية كاتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والوكالة الدولية لضمان الاستثمار .

لننهي في آخر مبحث الحديث عن ضمانات الاستثمار من الناحية الاقتصادية - ولو بإيجاز تحدثنا عن منظمة التجارة العالمية كضمان دولي اقتصادي - يجدر بنا البحث في طبيعته، لاستخلاص آلية عمل الاتفاقيات التي تحكمه، لأن مثل هذه المنظمة تتمتع في هذه الأيام، بنفوذ ربما فاق أي منظمة أخرى.

# الفصل الثالث

واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

### تمهيد:

في ضوء ما يفرزه النظام الاقتصادي العالمي من تكريس لظاهرة التفاوت الشديد في توزيع الاستثمارات والتحيز لصالح الدول الصناعية المتقدمة، ومع إدراك دول العالم للأهمية البالغة لجذب الاستثمارات تسارعت وتيرة المساعي التي تبذلها الدول العربية لمواجهة تلك التحديات وتعزيز نصيب المنطقة من الاستثمارات العالمية وذلك في إطار إستراتيجية شاملة للتنمية تتضمن تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار بشكل خاص وإنجاز الأعمال بشكل عام في أجواء آمنة. حيث أقدمت معظم حكومات الدول العربية على اعتماد العديد من الإصلاحات في الجوانب التشريعية والمؤسسية والإجرائية كما تم إجراء إصلاحات في بيئة أداء الأعمال التي تساهم في تحسين التصنيف السيادي لهذه الدول ودعم قدرتها التنافسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي ارتفاع حجم التدفقات الواردة إليها.

ومن خلال هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث كالآتي:

المبحث الأول: نظرة عامة على مناخ الاستثمار في الدول العربية.

المبحث الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية.

المبحث الثالث: الاستثمارات العربية البينية.

المبحث الرابع: تأثير التطورات السياسية على مناخ الاستثمار في الدول العربية.

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

### المبحث الأول: نظرة عامة على مناخ الاستثمار في الدول العربية

سنتناول في العرض التحليلي التالي لكل من مفهوم المناخ الاستثماري، مكوناته، تحليل مناخ الاستثمار في الدول العربية.

#### المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري

يشتمل مفهوم المناخ الاستثماري على مجموعة من التأسيسات القانونية لتعريفه باختلاف وجهات النظر للاقتصاديين ، ويمكننا الإشارة إلى تعريفين هما :

يقصد بالمناخ الاستثماري : مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال يتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالاً<sup>1</sup>. وينصرف تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على أن مناخ الاستثمار هو " مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة أو مترابطة تؤثر و تتأثر ببعضها البعض، مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة، أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال<sup>2</sup>.

#### المطلب الثاني: مكونات المناخ الاستثماري

##### 1. المكونات السياسية: تتعلق بمحاور عدة أهمها<sup>3</sup>:

قوة التشريعات والقوانين والنظم المطبقة ومدى تدخل الجيش في الحكم وطبيعة ومستوى المساءلة الديمقراطية واستقرار الحكومة ومستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة وحرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة. كما تمتد المكونات السياسية لتشمل كل من الوضع الداخلي والخارجي ويشملان مدى الاستقرار والأمان الداخلي بين شرائح الشعب المختلفة، كذلك استقرار الحدود الدولية مع دول الجوار وجودة العلاقات مع العالم الخارجي بما في ذلك مدى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية تحت مظلة مؤسسات المجتمع الدولي.

<sup>1</sup> منصور الزين ، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية المستدامة ، دار للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن) ، 2012 ، ص 91 .  
<sup>2</sup> علي عبد القادر علي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، مجلة جسر التنمية ، العدد 34 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 ، ص 5.  
<sup>3</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري ، النشرة الفصلية ، العدد الأول (يناير-مارس) ، 2011 ، ص 9

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

### 2. المكونات الاقتصادية:

يمكن إجمال أهمها ضمن الآتي:<sup>1</sup>

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد،
- مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها،
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية ،
- مرونة كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية ومدى كفاءة سوق رأس المال داخل الدولة،
- مدى استقرار السياسات العسكرية ومعدلات التضخم ،
- درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث ضمان حقوق المستثمرين والأرباح .

### 3. المكونات الثقافية و الاجتماعية:

يمكن إجمال أهمها كما يلي:<sup>2</sup>

- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المتعددة،
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية،
- دور الجمعيات و النقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة،
- درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

### المطلب الثالث: تحليل مناخ الاستثمار في الدول العربية

تتسابق الدول العربية للحصول على أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحسين بيئة أداء الأعمال و العمل على استعادة التوازنات الكلية وسنتناول تحليل البيئة الاقتصادية للدول العربية بالتركيز على مؤشرات الأداء الداخلي والخارجي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الكريم رباحي ، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية(دراسة مقارنة تونس و الجزائر و المغرب) ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر ،مالية و اقتصاد دولي ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2013\_2014 ،صص 44،45 .

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 44 .

<sup>3</sup> عمر يحيوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

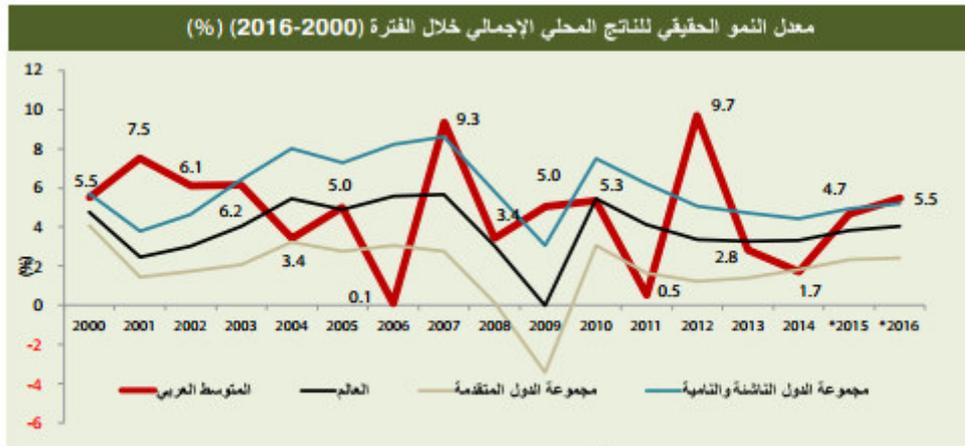
مؤشرات الأداء الداخلي :

النمو الاقتصادي :

تراجع النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية خلال العام 2014، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي العربي إلى 1.7% مقارنة بـ 2.8% عام 2013. مع توقعات المؤسسات الدولية بأن يرتفع معدل النمو الحقيقي إلى 4.7% عام 2015 .

وجاء النمو في الاقتصاد العربي أقل من نظيره العالمي البالغ 3.3% وأقل من معدل النمو الذي تحقق في مجموعة اقتصاديات الدول الناشئة والنامية والذي بلغ 4.4% خلال عام 2014. ولأول مرة منذ فترة طويلة تزيد عن 14 عاما جاء الأداء العربي أقل من أداء الدول المتقدمة التي حققت معدل نمو بلغ 1.8% خلال نفس العام<sup>1</sup>. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01-03) : معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ( 2000-2016)



المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-October 2014)، \* تقديرات مصدر البيانات

وعلى صعيد معدلات النمو الاقتصادي المحققة لكل دولة عربية على حدى خلال العام 2014 فقد سجلت جميع الدول العربية خلال العام معدلات نمو ايجابية فيما عدا ثلاث دول. وقد تصدرت موريتانيا كافة الدول العربية بمعدل نمو بلغ 6.8% ، تليها قطر بمعدل 6.5% ، ثم جيبوتي بمعدل

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، أفاق الاقتصاد العربي لعام 2015 ، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الأول ، (يناير-مارس) ، 2015 ، ص 5 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

نمو بلغ 5.5% ، ثم السعودية بمعدل نمو 4.6%، تلتها الإمارات بمعدل نمو بلغ 4.3% وباستثناء الاقتصادات التي سجلت نموا سالبا، تراوحت معدلات النمو لباقي الدول العربية ما بين 3.9% المسجلة في البحرين ونحو 1.4% في الكويت<sup>1</sup>.

وهذا كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (03-03) : معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي % حسب الترتيب التنافلي لعام 2014

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي (%) حسب الترتيب التنافلي لعام 2014								
مقارنة 2014 مع 2013	توقعات		2014	2013	2012	2011	متوسط 2010 - 2000	الدولة
	2016	2015						
0.10	6.69	6.75	6.80	6.69	6.98	3.99	3.74	موريتانيا
0.03	7.82	7.70	6.53	6.50	6.12	13.02	12.73	قطر
0.50	6.00	5.55	5.50	5.00	4.84	4.47	3.52	جيبوتي
0.65	4.39	4.46	4.60	3.95	5.81	8.57	5.00	السعودية
-0.92	4.44	4.50	4.28	5.20	4.68	4.89	4.77	الإمارات
-1.45	3.11	2.95	3.88	5.32	3.36	2.10	5.53	البحرين
1.03	3.83	3.99	3.84	2.81	3.30	2.83	3.86	الجزائر
-0.87	5.05	4.72	3.51	4.38	2.67	4.99	4.64	المغرب
0.60	4.50	4.00	3.50	2.90	2.65	2.59	6.13	الأردن
-1.42	3.60	3.41	3.40	4.82	5.76	4.10	3.64	سلطنة عمان
-0.28	4.57	3.71	3.03	3.31	-2.75	-1.15	7.34	السودان
0.54	4.50	3.70	2.80	2.26	3.75	-1.92	4.40	تونس
0.10	3.85	3.50	2.20	2.10	2.22	1.78	4.98	مصر
-2.92	4.68	4.58	1.91	4.82	2.39	-12.72	4.45	اليمن
0.25	4.00	2.50	1.75	1.50	2.50	2.00	5.11	لبنان
1.83	1.83	1.79	1.39	-0.44	8.31	10.21	4.78	الكويت
-6.88	7.62	1.46	-2.66	4.21	10.29	10.21	13.38	العراق
-5.60	--	4.40	-3.70	1.90	6.30	12.40	2.60	فلسطين
-6.22	18.28	15.00	-19.78	-13.55	104.48	-62.08	4.55	ليبيا
--	--	--	--	--	--	--	4.32	سورية
-1.10	5.49	4.67	1.73	2.83	9.67	0.54	5.18	المتوسط العربي
0.03	4.04	3.85	3.31	3.28	3.37	4.14	4.03	العالم
0.44	2.43	2.35	1.83	1.39	1.23	1.66	1.91	مجموعة الدول المتقدمة
-0.31	5.19	4.95	4.43	4.74	5.08	6.20	6.27	مجموعة الدول الناشئة والتنمية

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF+October 2014)

. وعلى صعيد آفاق النمو للعام 2015، تشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ( عدد أكتوبر 2014) إلى أنه وفقا للتطورات الأخيرة، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية من 1.7% إلى 4.7% كمحصلة لارتفاع معدلات النمو في دول 10 عربية وتراجعها في 9 دول.

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 6 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

### الناتج العربي :

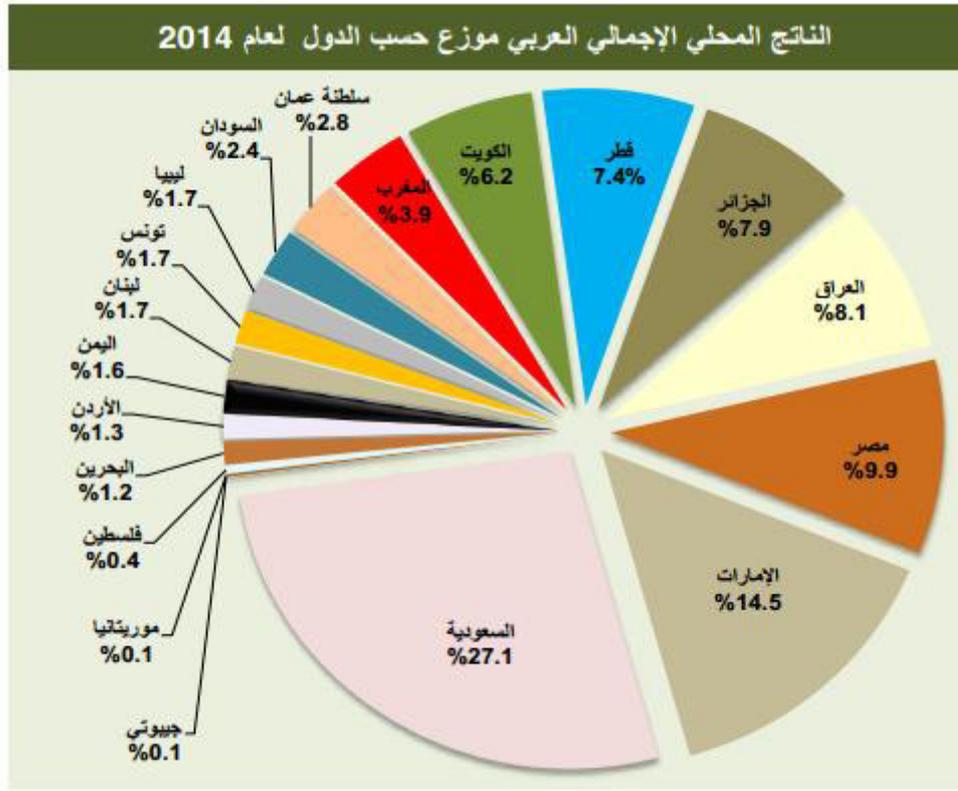
أما على صعيد الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ( 19 دولة توافرت معلومات حولها ) ارتفع الناتج المحلي من 2771 مليار دولار عام 2013 إلى 2873 مليار دولار خلال العام 2014 ، مع توقعات بمواصلة ارتفاعه بمقدار 101 مليار دولار ليبلغ 3211 مليار دولار عام 2015.<sup>1</sup>

وخلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة زادت حصة الدول العربية من الناتج العالمي من 2.8% كمتوسط للفترة ما بين عامي 2005 و 2010 إلى 3.7% عام 2014، مع توقعات باستقرارها حول تلك النسبة خلال عامي 2015 و 2016 إلا أن حصة الدول العربية من إجمالي ناتج الدول الناشئة والنامية تراجعت من 10.4% للفترة ما بين عامي 2005 و 2010 إلى 9.4% عام 2015 ويلاحظ وجود تركيز جغرافي واضح للناتج في 7 دول غالبيتها نفطية هي : السعودية والإمارات ومصر والكويت والجزائر وقطر والعراق، حيث يبلغ ناتج تلك الدول نحو 2.3 تريليون دولار بنسبة 81% من إجمالي الناتج العربي لعام 2014 . وهو كما موضح في الشكل التالي :

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 6 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم (02-03): الناتج المحلي الإجمالي العربي موزع حسب الدول لعام 2014



المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، آفاق الاقتصاد العربي لعام 2015 ، النشرة الفصلية ، العدد  
الفصلي الأول ، (يناير-مارس) ، 2015 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الجدول رقم ( 03-04) : الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالمليار دولار حسب الترتيب

التنازلي لعام 2014

الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2014									
مقارنة 2013 مع	توقعات			2014	2013	2012	2011	متوسط	الدولة
	2016	2015	2014					2010 - 2000	
29.42	839.78	805.23	777.87	748.45	733.96	669.51	332.30	السعودية	
14.10	461.90	440.18	416.44	402.34	372.31	347.45	191.36	الإمارات	
13.43	365.95	324.27	284.86	271.43	262.26	235.60	121.78	مصر	
2.89	260.67	240.01	232.22	229.33	216.04	185.75	88.93	العراق	
15.35	248.54	238.46	227.80	212.45	207.80	199.39	103.99	الجزائر	
9.56	244.30	227.10	212.01	202.45	189.95	169.81	57.57	قطر	
3.54	185.12	180.97	179.33	175.79	174.08	154.10	80.35	الكويت	
8.73	131.80	121.89	112.55	103.82	95.90	99.21	62.99	المغرب	
3.42	83.33	81.64	80.54	77.12	75.43	67.71	33.81	سلطنة عمان	
3.28	65.69	64.50	70.03	66.75	63.16	67.33	32.81	السودان	
-16.18	79.46	63.04	49.34	65.52	81.92	34.71	49.74	ليبيا	
2.13	51.47	50.03	49.12	47.00	45.24	45.95	33.04	تونس	
2.48	54.46	50.82	47.50	45.02	42.96	40.08	24.03	لبنان	
5.04	53.40	50.97	45.45	40.42	35.40	32.73	17.84	اليمن	
2.69	42.27	39.34	36.55	33.86	30.98	28.88	15.06	الأردن	
1.25	36.32	35.07	34.05	32.79	30.66	29.04	16.60	البحرين	
-0.20	--	12.00	11.10	11.30	10.30	9.80	5.00	فلسطين	
0.09	4.83	4.46	4.29	4.19	3.96	4.15	2.14	موريتانيا	
0.13	1.91	1.74	1.58	1.46	1.35	1.24	0.77	جيبوتي	
--	--	--	--	--	--	--	34.57	سورية	
101.17	3,211.19	3,031.69	2,872.64	2,771.46	2,673.67	2,422.42	1,304.67	إجمالي الدول العربية	
2,909.48	86,001.87	81,544.49	77,608.74	74,699.26	72,687.66	71,422.74	47,320.80	العالم	
-0.01	3.73	3.72	3.70	3.71	3.68	3.39	2.76	الدول العربية / العالم (%)	
1,758.12	49,244.33	50,937.61	48,842.06	47,083.95	45,532.77	45,175.58	45,334.80	مجموعة الدول المتقدمة	
1,358.30	35,064.26	32,702.42	30,524.79	29,166.49	27,512.08	26,087.94	12,542.46	مجموعة الدول النامية والنامية	
-0.09	9.16	9.27	9.41	9.50	9.72	9.29	10.40	الدول العربية / الدول النامية والنامية (%)	

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-October 2014)

### عدد السكان :

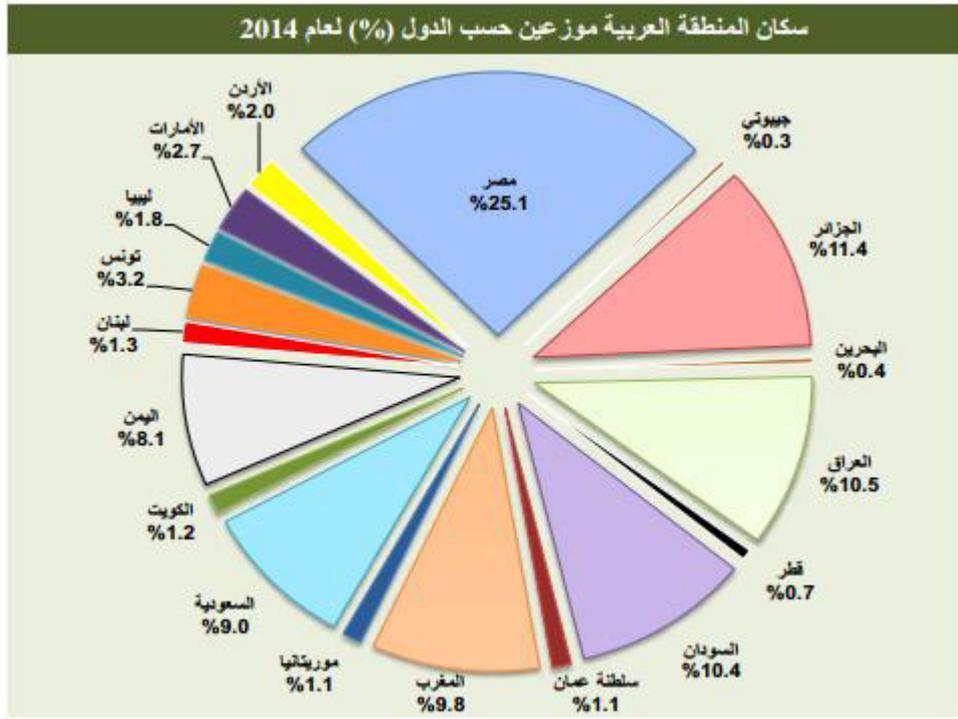
ارتفع عدد السكان في الدول العربية من 303 ملايين نسمة كمتوسط للفترة ما بين عامي 2005- 2010 إلى 340 مليوناً عام 2014 ، مع توقعات بمواصلة الزيادة إلى 347.6 مليون نسمة عام 2015 . مع ملاحظة وجود تركيز سكاني في 7 دول هي : مصر والجزائر والعراق والسودان والمغرب والسعودية واليمن، حيث تستحوذ على 84.3% من إجمالي عدد السكان في المنطقة<sup>1</sup>.

وهذا ما يوضحه الشكل أسفله :

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 7

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم (03-03) : سكان المنطقة العربية موزعين حسب الدول لعام 2014



المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، آفاق الاقتصاد العربي لعام 2015 ، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الأول ، (يناير-مارس) ، 2015 .

كما يمثل السكان في الدول العربية نحو 4.8% من إجمالي عدد السكان في العالم والبالغ نحو

7.1 مليارات نسمة بنهاية عام 2014 . وهو كما موضح في الجدول التالي :

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الجدول رقم (03-05) : عدد السكان في الدول العربية لعام 2014 :

عدد السكان في الدول العربية بالمليون نسمة حسب الترتيب التنازلي لعام 2014								
مقارنة 2014 مع 2013	توقعات		2014	2013	2012	2011	متوسط 2010 - 2000	الدولة
	2016	2015						
1.7	88.8	87.1	85.4	83.7	81.4	79.6	70.2	مصر
0.8	40.2	39.5	38.7	37.9	37.5	36.7	33.0	الجزائر
1.1	38.1	37.0	35.9	34.8	33.7	32.7	29.1	العراق
0.9	37.1	36.2	35.3	34.4	33.5	32.7	35.4	السودان
0.3	33.8	33.5	33.2	32.9	32.5	32.2	30.2	المغرب
0.6	31.9	31.2	30.6	30.0	29.2	28.4	23.6	السعودية
0.8	29.1	28.3	27.5	26.7	25.9	25.1	21.0	اليمن
0.1	11.2	11.1	11.0	10.9	10.8	10.7	10.0	تونس
0.3	9.9	9.6	9.3	9.0	8.8	8.5	5.2	الإمارات
0.2	7.0	6.8	6.7	6.5	6.4	6.3	5.5	الأردن
0.1	6.4	6.3	6.2	6.1	6.0	5.9	5.6	ليبيا
0.0	4.6	4.6	4.5	4.5	4.4	4.4	3.9	لبنان
0.1	4.2	4.1	4.0	3.9	3.8	3.7	2.9	الكويت
0.1	4.0	3.9	3.8	3.7	3.6	3.5	3.0	موريتانيا
0.1	4.0	3.8	3.7	3.6	3.3	3.0	2.6	سلطنة عمان
0.2	2.6	2.4	2.2	2.0	1.8	1.7	1.0	قطر
0.02	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.1	0.8	البحرين
0.02	0.99	0.97	0.94	0.91	0.89	0.87	0.74	جيبوتي
--	--	--	--	--	--	--	19.0	سورية
7.4	355.2	347.6	340.1	332.6	324.7	317.0	302.9	إجمالي الدول العربية
81.3	7,271.2	7,187.3	7,104.2	7,022.9	6,939.0	6,856.8	6,388.7	العالم
0.1	4.9	4.8	4.8	4.7	4.7	4.6	4.7	الدول العربية / العالم (%)

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-October 2014)

### دخل المواطن العربي :

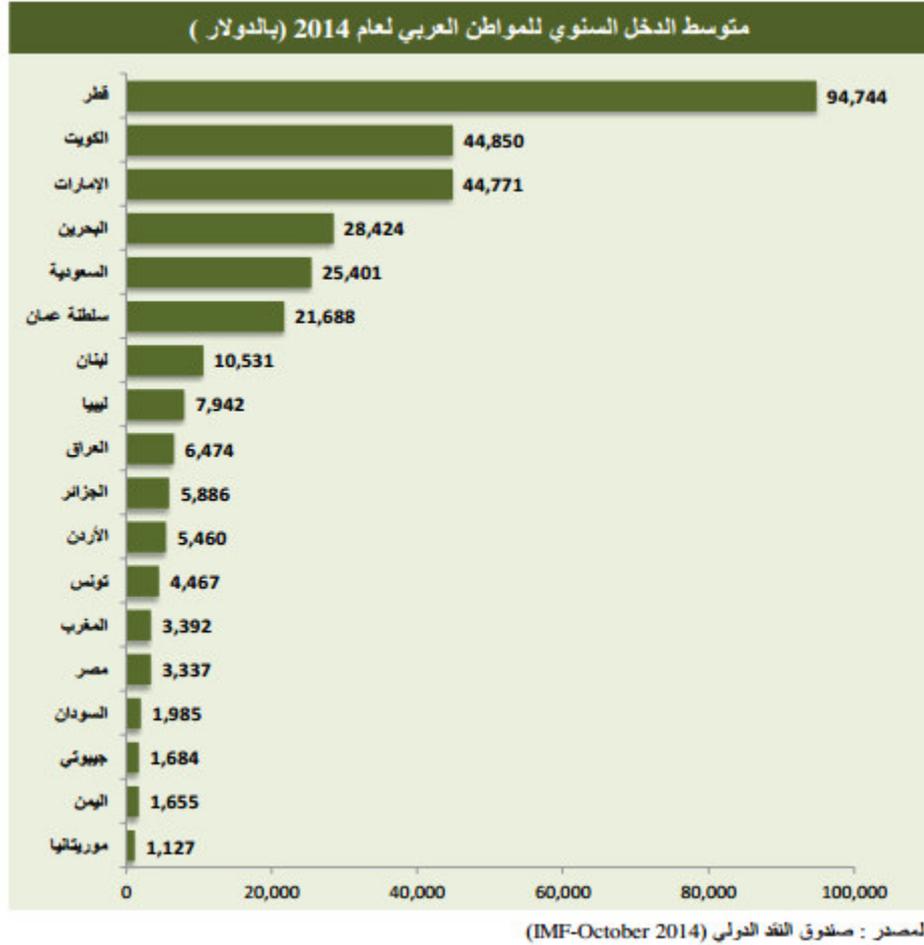
أما دخل المواطن فقد شهد نموا واضحا من 4307 دولار سنويا في المتوسط للفترة ما بين عامي 2005 و 2010 إلى 8447 دولارا عام 2014 مع توقعات بمواصلة التحسن إلى 8722 دولارا عام 2014، وذلك كمحصلة لنمو الناتج العربي بمعدل يزيد عن معدل نمو السكان في الدول العربية خلال الفترة .

وعلى صعيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يجدر الإشارة إلى حدة التباين فيما بين الدول العربية والتي يمكن تصنيفها إلى 4 مجموعات : الأولى مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع جدا ( أعلى من 45 ألف دولار) وتضم 3 دول هي : قطر والإمارات والكويت، ثم شريحة الدخل المرتفع ( أقل من 45 ألف دولار) و تضم 5 دول هي : سلطنة عمان والسعودية والبحرين وليبيا ولبنان، ثم شريحة الدخل المتوسط (أقل من 9 آلاف دولار ) وتضم 6 دول هي : العراق

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

والجزائر والأردن وتونس والمغرب ومصر، وأخيرا شريحة الدخل المنخفض ( أقل من 3 آلاف دولار ) وتضم 4 دول هي : جيبوتي والسودان واليمن وموريتانيا<sup>1</sup>. وهذا ما يبينه الشكل الموالي :

### الشكل رقم (03-04) : متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي لعام 2014



والجدول الموالي يبين تطور متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي لعام 2014 :

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 7 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الجدول رقم (03-06): تطور متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي لعام 2014

تطور متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي بالدولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2014								
مقارنة 2014 مع 2013	توقعات		2014	2013	2012	2011	متوسط 2010 - 2000	الدولة
	2016	2015						
-4,242	93,167	93,535	94,744	98,986	103,418	99,431	51,444	قطر
-339	43,819	44,032	44,850	45,189	45,997	41,853	26,033	الكويت
219	46,865	45,944	44,771	44,552	42,464	40,817	37,164	الإمارات
499	29,148	28,707	28,424	27,926	26,632	25,728	20,705	البحرين
447	26,357	25,778	25,401	24,953	25,139	23,594	13,713	السعودية
232	21,061	21,272	21,688	21,456	22,923	22,623	12,562	سلطنة عمان
453	11,846	11,159	10,531	10,077	9,709	9,145	6,121	لبنان
-2,761	12,417	9,998	7,942	10,702	13,581	5,840	8,741	ليبيا
-121	6,844	6,491	6,474	6,594	6,410	5,687	2,956	العراق
281	6,179	6,041	5,886	5,606	5,542	5,431	3,098	الجزائر
286	6,035	5,745	5,460	5,174	4,843	4,618	2,687	الأردن
150	4,586	4,503	4,467	4,317	4,198	4,305	3,268	تونس
232	3,896	3,638	3,392	3,160	2,949	3,082	2,067	المغرب
94	4,120	3,724	3,337	3,243	3,222	2,960	1,707	مصر
44	1,769	1,782	1,985	1,941	1,885	2,061	892	السودان
91	1,928	1,798	1,684	1,593	1,523	1,433	1,038	جيبوتي
139	1,833	1,802	1,655	1,516	1,368	1,302	824	اليمن
-1	1,210	1,145	1,127	1,128	1,092	1,170	683	موريتانيا
--	--	--	--	--	--	--	1,772	سورية
115	9,040	8,722	8,447	8,332	8,235	7,641	4,307	المتوسط العربي

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-October 2014)

### معدل التضخم :

سجل المتوسط المرجح لمعدل التضخم في الدول العربية (متوسط سنوي) تراجعاً بشكل عام من 6.9% في المتوسط خلال الفترة بين عامي 2000 و 2010 إلى 5.5% عام 2014.

وتشير التوقعات إلى أن المتوسط المرجح لمعدل التضخم في الدول العربية سيرتفع إلى 5.6% عام 2015، وذلك كمحصلة لتراجعته المرجح في 8 دولة عربية، و ارتفاعه في 11 دولة.

كما ظلت معدلات التضخم عند حدود مقبولة لمعظم الدول العربية مع توقعات باستمرارها تحت مستوى 5% ل 13 دولة عربية عام 2015، مقابل استقرارها على مستويات مرتفعة في أربع دول لتتراوح ما بين 6.2 و 20.6%.

ويزيد المتوسط العربي عن المعدل العالمي البالغ 3.8%، إلا أنه قريب من معدل التضخم في الدول النامية منذ عام 2000 وحتى عام 2014، مع توقعات باستمراره على نفس الوتيرة خلال عامي 2015 و 2016.

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

ويزيد المتوسط العربي بشكل كبير عن المعدل العالمي، إلا أنه قريب من معدل التضخم في الدول النامية منذ عام 2005 وحتى عام 2013، مع توقعات باستمراره على نفس الوتيرة خلال عامي 2014 و 2015.<sup>1</sup> وهو كما موضح في الجدول الموالي :

### الجدول رقم (03-07) : معدل التضخم في الدول العربية لعام 2014

معدل التضخم (متوسط سنوي %) حسب الترتيب التصاعدي لعام 2014								
مقارنة 2014 مع 2013	توقعات		2014	2013	2012	2011	متوسط 2010 - 2000	الدولة
	2016	2015						
-0.8	2.3	2.0	1.1	1.9	1.3	0.9	1.8	المغرب
1.1	3.0	2.5	2.2	1.1	0.7	0.9	5.1	الإمارات
-0.8	2.5	2.4	2.5	3.3	2.8	-0.4	1.6	البحرين
0.9	--	2.8	2.6	1.7	2.8	2.9	4.0	فلسطين
1.5	3.3	2.8	2.8	1.2	2.9	4.0	2.6	سلطنة عمان
-0.6	3.4	3.2	2.9	3.5	2.9	3.7	1.8	السعودية
-2.6	2.1	2.6	3.0	5.6	4.6	4.4	3.8	الأردن
0.3	4.0	3.5	3.0	2.7	3.2	4.9	3.1	الكويت
0.8	4.0	4.0	3.2	2.4	3.7	5.1	3.5	جيبوتي
-0.1	4.0	4.0	3.2	3.3	8.9	4.5	3.3	الجزائر
-0.9	4.5	4.3	3.3	4.1	4.9	5.7	6.3	موريتانيا
0.3	3.6	3.5	3.4	3.1	1.9	1.9	5.0	قطر
0.4	3.0	4.0	3.5	3.2	5.9	7.2	2.7	لبنان
2.9	3.0	6.2	4.7	1.9	6.1	5.6	20.7	العراق
2.2	4.2	6.3	4.8	2.6	6.1	15.9	0.3	ليبيا
-0.4	4.2	5.0	5.7	6.1	5.6	3.5	3.2	تونس
-1.9	8.5	11.4	9.0	11.0	9.9	19.5	11.0	اليمن
3.2	12.0	13.5	10.1	6.9	8.7	11.1	7.3	مصر
1.5	10.5	20.6	38.0	36.5	35.6	18.1	9.1	السودان
--	--	--	--	--	--	--	4.9	سورية
0.4	4.6	5.5	5.7	5.4	6.2	6.3	5.1	المتوسط العربي
-0.1	3.8	3.9	3.8	3.9	4.2	5.2	4.3	العالم
0.20	2.0	1.8	1.6	1.4	2.0	2.7	2.0	مجموعة الدول المتقدمة
-0.3	5.2	5.6	5.5	5.9	6.1	7.3	6.9	مجموعة الدول الناشئة والنامية

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-October 2014)

### الموازنة العامة :

تعاني معظم موازنات الدول العربية من عجز مزمن، وخلال عام 2014، حققت موازنات دول الخليج ( فيما عدا البحرين ) إضافة إلى البحرين فوائض مالية مقابل عجز في موازنات بقية بلدان المنطقة، مما يؤكد تأثير الإيرادات النفطية الواضح على الميزانية، مع توقعات باستمرار تلك الموازنات في تحقيق الفوائض خلال عام 2015 . كما تحسن أداء المالية العامة في 8 دول عربية

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 7 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

بارتفاع للفائض المالي في دولة واحدة، وتراجع العجز في 7 دول.<sup>1</sup> وهذا ما يوضحه الشكل في الأسفل :

الشكل رقم (03-05) : فائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج لعام 2014



المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-October 2014)

والجدول الموالي يبين فائض أو عجز الموازنة العامة لعام 2014 :

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 8 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

### الجدول رقم (03-08): فائض أو عجز الموازنة العامة لعام 2014

فائض أو عجز الموازنة العامة بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2014							
مقارنة 2014 مع 2013	توقعات	2014	2013	2012	2011	متوسط	الدولة
	2015					2010 - 2000	
-4.93	47.63	51.70	56.63	62.60	53.55	22.58	الكويت
0.90	45.12	43.78	42.89	51.08	39.03	17.39	الإمارات
-24.44	13.16	40.64	65.08	108.16	80.41	35.68	السعودية
-7.06	20.46	24.15	31.21	18.18	11.01	4.80	قطر
-3.83	0.17	2.44	6.27	3.50	6.38	3.25	سلطنة عمان
0.05	0.01	0.00	-0.05	0.11	-0.06	-0.08	موريتانيا
-0.03	-0.18	-0.12	-0.09	-0.04	-0.02	-0.01	جيبوتي
0.82	-0.79	-0.70	-1.52	-2.37	0.14	-0.38	السودان
-0.21	-2.01	-1.62	-1.42	-0.97	-0.43	0.06	البحرين
-0.26	-1.86	-1.83	-1.57	-1.70	-1.65	--	فلسطين
0.61	-1.70	-2.15	-2.76	-2.33	-1.58	-0.64	تونس
0.35	-2.55	-2.44	-2.79	-2.24	-1.47	-0.40	اليمن
0.09	-2.36	-3.76	-3.85	-2.64	-1.96	-0.64	الأردن
-1.14	-6.10	-5.28	-4.14	-3.71	-2.37	-3.06	لبنان
0.13	-5.22	-5.60	-5.73	-7.05	-6.66	-1.91	المغرب
6.55	-1.53	-7.02	-13.57	8.93	8.81	-3.88	العراق
-8.31	-11.00	-10.22	-1.91	-8.54	-0.87	5.83	الجزائر
-23.05	-19.06	-25.71	-2.65	22.78	-5.52	7.46	ليبيا
3.38	-37.28	-34.84	-38.21	-27.58	-23.05	-10.41	مصر
--	--	--	--	--	--	-0.94	سورية
-60.4	34.9	61.4	121.8	216.2	153.7	74.70	صافي الدول العربية

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-October 2014)

### مؤشرات الأداء الخارجي :

#### الحساب الجاري :

فيما يتعلق بأداء الحسابات الجارية الخارجية للدول العربية يلاحظ أن الصافي العربي الافتراضي المجمع لتلك الحسابات ارتفع من 135.4 مليار دولار كمتوسط خلال الفترة ما بين عامي 2000- 2010 إلى نحو 260 مليار دولار عام 2014، مع توقعات بتراجع الفائض عام 2015 إلى 224 مليار دولار .

إلا أن نسبة هذا الصافي الافتراضي إلى الناتج المحلي الإجمالي ( المتوسط العربي ) تراجعت من 10.4% كمتوسط خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2010 إلى 9% عام 2014، مع توقعات ببلوغها نحو 7.4% عام 2015 .

وخلال عام 2014 حققت 7 دول عربية هي : دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى العراق فوائض ضخمة قيمتها 311.6 مليار دولار، مقابل عجز قيمته 52 مليار دولار في الحسابات الجارية لبقية الدول العربية ( 12 دولة )، مع توقعات بتراجع الفائض المحقق في دول

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الفائض السبع عام 2015 إلى 287 مليار دولار، مقابل ارتفاع العجز المحقق في دول العجز الـ 12 إلى 63.2 مليار دولار.<sup>1</sup> وهو ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (03-06) : عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج لعام 2014



وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحسن أداء الحساب الجاري عام 2014 في 9 دول مع توقعات بتحسنه في 7 دول خلال عام 2015 .

والجدول التالي يوضح الحساب الجاري للدول العربية لعام 2014

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 8 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

### الجدول رقم (03-09): الحساب الجاري للدول العربية لعام 2014

الحساب الجاري للدول العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2014							
مقارنة 2014 مع 2013	توقعات	2014	2013	2012	2011	متوسط	الدولة
	2015					2010 - 2000	
-15.3	100.1	117.3	132.6	164.8	158.6	56.2	السعودية
2.0	69.8	73.2	71.2	79.2	67.2	26.8	الكويت
-5.2	52.6	57.4	62.6	62.0	52.0	10.1	قطر
-18.4	51.8	46.3	64.7	69.0	50.9	14.5	الإمارات
-1.2	4.5	8.0	9.2	10.1	10.7	2.9	سلطنة عمان
8.8	5.8	7.0	-1.7	14.5	22.3	2.6	العراق
-0.2	2.2	2.4	2.6	2.2	3.2	1.1	البحرين
-0.2	-0.6	-0.5	-0.3	-0.2	-0.2	-0.1	جيبوتي
0.6	-0.6	-0.6	-1.2	-0.6	-1.0	-0.2	اليمن
0.1	-1.8	-1.1	-1.3	-1.3	-0.3	-0.3	موريتانيا
6.2	-12.8	-1.3	-7.4	-10.1	-6.1	0.4	مصر
-0.3	-2.7	-3.7	-3.3	-4.8	-3.5	-0.8	الأردن
0.2	-3.3	-3.8	-4.0	-3.7	-3.4	-1.0	تونس
1.4	-4.1	-4.4	-5.8	-5.8	-0.3	-1.8	السودان
-0.2	-6.2	-6.0	-5.8	-5.5	-5.1	-3.1	لبنان
-7.6	-7.0	-6.8	0.8	12.3	19.8	15.3	الجزائر
0.2	-7.1	-7.7	-7.9	-9.3	-8.0	-0.5	المغرب
-22.3	-13.1	-13.4	8.9	23.8	3.2	14.5	ليبيا
-0.9	-3.8	-2.9	-2.0	-3.0	-2.3	-0.8	فلسطين
--	--	--	--	--	--	-0.3	سورية
-52.3	223.7	259.5	311.8	393.5	357.8	135.4	صافي الدول العربية

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-October 2014)

### الميزان التجاري :

قفزت الصادرات السلعية والخدمية العربية من متوسط سنوي يبلغ 639 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2010 إلى 1502 مليار دولار عام 2013، ثم تراجعت إلى 1497 مليار دولار عام 2014، مع توقعات بمعاودة ارتفاعها إلى 1538 مليار دولار عام 2015، كما ارتفعت حصة الصادرات العربية من الإجمالي العالمي من 4.9% خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2010 إلى 6.2% عام 2014، لكن مع توقعات بتراجعها إلى 6% عام 2015.

كما ارتفعت الواردات السلعية والخدمية العربية من متوسط سنوي يبلغ 485 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2010 إلى 1172 مليار دولار عام 2014، مع توقعات بمواصلة ارتفاعها إلى 1245 مليار دولار عام 2015، كما ارتفعت حصة الواردات العربية من الإجمالي العالمي من 3.8% إلى 5% خلال نفس الفترة مع توقعات باستقرارها حول عام 5% عام 2015.

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

وقد بلغ حجم التجارة الخارجية للسلع و الخدمات في الدول العربية نحو 2669 مليار دولار عام 2014، مع توقعات ارتفاعها إلى 2783 مليار دولار عام 2015، وذلك بعد ارتفاعها من متوسط سنوي يبلغ 1123 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2010.

كما ارتفعت مساهمة الدول العربية في إجمالي تجارة العالم من السلع و الخدمات من متوسط سنوي يبلغ 4.3% خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2010 إلى 5.6% عام 2014، مع توقعات باستقرارها حول هذا المعدل عام 2015.<sup>1</sup>

وهو كما موضح في الجدول و الشكل التاليين :

### الجدول رقم (03-10) : تطور حجم التجارة العربية للسلع و الخدمات بالمليار دولار

تطور حجم التجارة العربية للسلع والخدمات بالمليار دولار							
مقارنة 2014 مع 2013	توقعات 2015	2014	2013	2012	2011	متوسط 2010 - 2000	البيان
	-5.1	1,538	1,497	1,502	1,508	1,346	
928.5	25,447	24,245	23,316	22,662	22,439	13,112	الصادرات العالمية
-0.3	6.0	6.2	6.4	6.7	6.0	4.9	الصادرات العربية / الصادرات العالمية (%)
61.8	1,245	1,172	1,110	1,042	921	485	الواردات العربية
900.2	24,672	23,506	22,606	22,107	21,873	12,915	الواردات العالمية
0.1	5.0	5.0	4.9	4.7	4.2	3.8	الواردات العربية / الواردات العالمية (%)
56.7	2,783	2,669	2,612	2,549	2,267	1,123	إجمالي التجارة العربية
1,828.6	50,119	47,751	45,922	44,770	44,312	26,028	إجمالي التجارة العالمية
-0.1	5.6	5.6	5.7	5.7	5.1	4.3	التجارة العربية / التجارة العالمية (%)

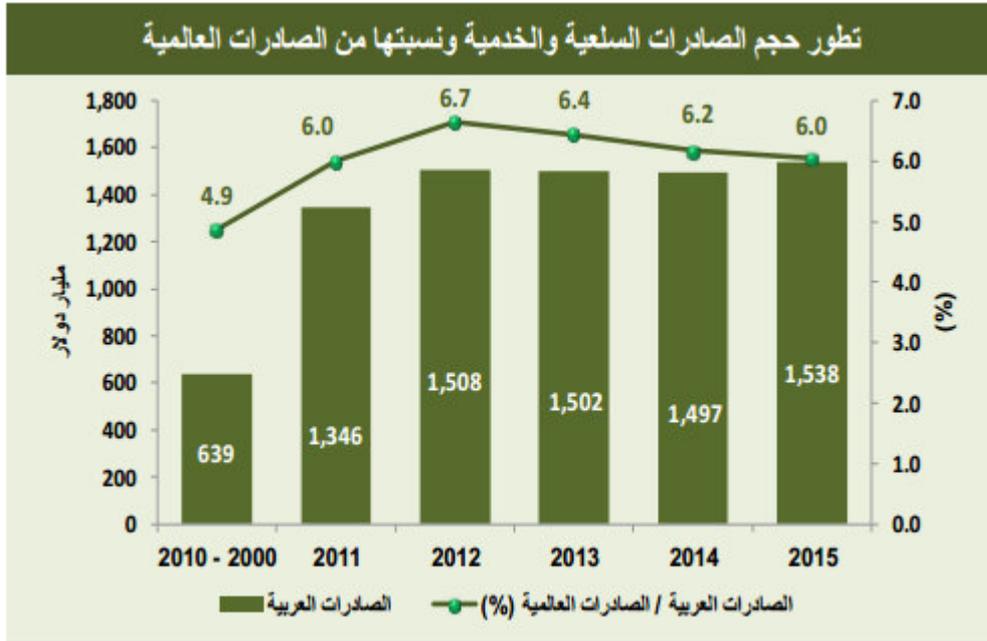
المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-October 2014)

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص ص 9٠8 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم ( 03-07) : تطور حجم الصادرات السلعية و الخدمية و نسبتها من الصادرات

العالمية



وحقق الميزان التجاري لعام 2014 فائضا في 7 دول عربية هي : دول مجلس التعاون الخليجي، العراق، مقابل عجز في بقية الدول .

ويزيد حجم التجارة الخارجية من السلع والخدمات عن الناتج المحلي الإجمالي، في 7 دول عربية هي : الإمارات حيث تبلغ نسبة مساهمتها من الناتج 184%، موريتانيا 157.5%، لبنان 127% البحرين 115.5%، وسلطنة عمان 122%، وتونس 101% .

والجدول الموالي يبين أداء التجارة الخارجية للسلع و الخدمات في الدول العربية لعام 2014:

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الجدول رقم (03-11) : أداء التجارة الخارجية للسلع و الخدمات في الدول العربية لعام 2014

أداء التجارة الخارجية للسلع والخدمات في الدول العربية بالمليار دولار خلال عام 2014						
الدولة	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	إجمالي التجارة الخارجية	الميزان التجاري	التجارة كنسبة من الناتج %	عدد أشهر الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
الإمارات	414.8	350.8	765.5	64.0	183.8	2.6
الأردن	12.8	22.4	35.3	-9.6	96.5	6.6
البحرين	24.0	15.4	39.3	8.6	115.5	4.5
الجزائر	66.0	68.0	134.0	-2.1	58.8	33.5
السعودية	387.3	244.6	631.9	142.7	81.2	37.8
السودان	7.0	10.3	17.3	-3.3	24.7	2.0
العراق	93.1	81.7	174.8	11.3	75.3	11.6
الكويت	124.5	46.8	171.3	77.7	95.5	8.9
المغرب	38.7	53.6	92.2	-14.9	81.9	4.8
اليمن	10.6	12.9	23.4	-2.3	51.5	3.2
تونس	22.6	27.0	49.6	-4.4	100.9	4.0
جيبوتي	0.6	1.2	1.8	-0.6	112.1	4.6
سلطنة عمان	59.1	39.0	98.1	20.1	121.8	5.8
فلسطين	2.1	7.7	9.8	-5.6	88.1	--
قطر	145.9	60.8	206.7	85.1	97.5	9.6
لبنان	26.2	34.2	60.4	-8.0	127.2	12.2
ليبيا	17.6	29.7	47.3	-12.1	95.8	37.9
مصر	43.8	69.6	113.4	-25.7	39.8	2.8
موريتانيا	2.9	3.9	6.7	-1.0	157.5	3.4
إجمالي الدول العربية	1,499	1,179	2,679	320	1,805	196

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-October 2014)

### المديونية الخارجية :

على صعيد المديونية الخارجية فقد تحسن وضع الدول العربية بشكل عام خلال السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، حيث تراجع مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 32% كمتوسط للفترة بين عامي 2000 و 2010 إلى 29.7% خلال عام 2014 .

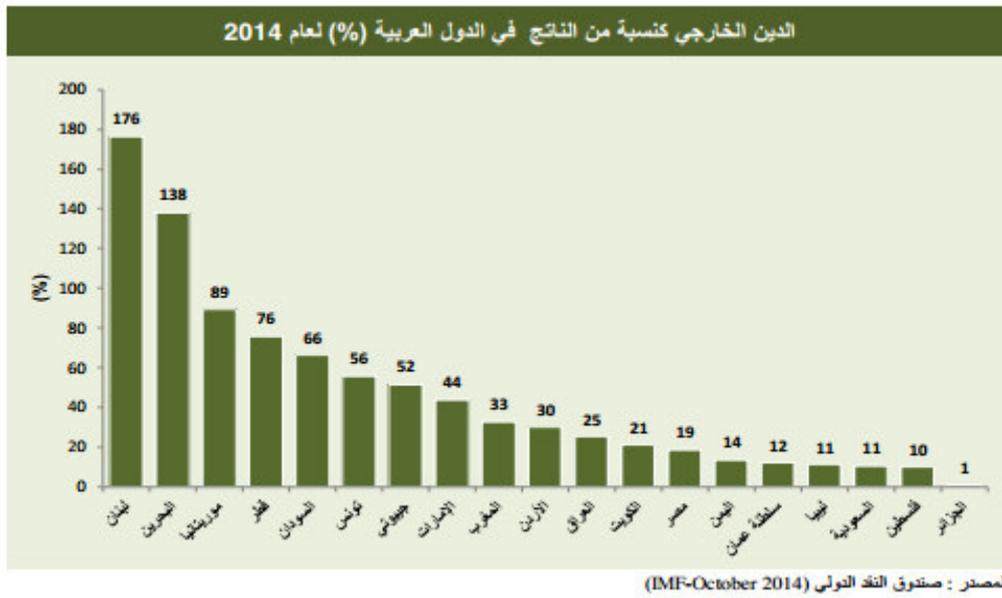
إلا أن حجم المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية ارتفع من 396 مليار دولار كمتوسط للفترة بين عامي 2000 و 2010 إلى 853 مليار دولار عام 2014، مع توقعات بارتفاعها إلى 876 مليار دولار عام 2015.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 10 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

ووفقا للمعايير الدولية الثلاثة الصادرة عن البنك وصندوق النقد الدوليين لحدود المديونية الخارجية الآمنة، تشير البيانات إلى وجود 12 دولة عربية ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية للمعيار الأول، حيث لا تتجاوز فيها نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي حاجز الـ 48% لعام 2014 في حين توجد 5 دول عربية تتراوح فيها النسبة بين 50 وأقل من 100%، ودولتان تزيد فيها النسبة عن 100% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي :

### الشكل رقم (03-08) : الدين الخارجي كنسبة من الناتج في الدول العربية لعام 2014



وفيما يتعلق بالمعيار الثاني المتعلق بنسبة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية والتي تعتبر في الحدود الآمنة إذا لم تتعد نسبة 132%، يوجد عدد أقل من الدول، أما فيما يتعلق بأعباء خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات السلعية و الخدمية و التي تعتبر بصفة عامة في الحدود الآمنة إذا لم تتعد 25% ، فيوجد عدد مقبول من الدول العربية. ومن المتوقع تحسن مؤشرات المديونية الخارجية وتراجعها بشكل طفيف في عام 2015، مقارنة بالعام السابق من ناحية القيمة في 6 دول، وتحسنها وفق مؤشر النسبة من الناتج المحلي الإجمالي في 8 دول عربية.

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

والجدول الموالي يوضح الدين الخارجي للدول العربية لعام 2014 :

الجدول رقم ( 03-12) : الدين الخارجي للدول العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام

2014

الدين الخارجي للدول العربية بالمليار دولار							
حسب الترتيب التنازلي لعام 2014							
مقارنة 2014 مع 2013	توقعات 2015	2014	2013	2012	2011	متوسط 2010 - 2000	الدولة
10.8	187.4	181.9	171.2	142.1	138.1	58.2	الإمارات
-6.2	156.9	161.2	167.4	161.3	130.5	35.2	قطر
5.5	89.7	83.8	78.3	72.3	67.8	39.7	لبنان
-3.1	80.1	83.2	86.3	87.7	90.1	44.7	السعودية
-1.1	57.7	58.7	59.8	60.2	61.0	--	العراق
9.0	61.4	53.4	44.4	39.1	34.9	33.1	مصر
2.9	49.8	47.0	44.0	39.3	36.1	12.5	البحرين
1.4	48.0	46.4	45.0	43.2	41.4	34.3	السودان
0.3	38.2	37.9	37.6	37.4	36.9	26.3	الكويت
4.7	40.5	37.0	32.3	28.6	24.9	19.4	المغرب
2.0	30.2	27.4	25.4	24.3	22.1	18.3	تونس
2.0	11.8	11.0	9.0	7.3	6.3	8.2	الأردن
0.0	9.9	9.9	9.8	9.8	8.5	6.8	سلطنة عمان
-0.0	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	6.7	ليبيا
-0.7	3.9	3.8	4.6	4.2	3.7	3.5	موريتانيا
-0.5	2.7	2.9	3.4	3.6	4.4	21.2	الجزائر
0.0	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	0.8	فلسطين
0.1	1.1	0.8	0.7	0.7	0.6	0.5	جيبوتي
--	--	--	6.1	6.1	6.1	6.2	اليمن
--	--	--	--	--	--	20.4	سورية
21.1	875.9	853.0	831.9	774.1	720.3	395.8	إجمالي الدول العربية

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-October 2014)

### الاحتياطات الدولية :

قفزت الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية في الدول العربية من متوسط سنوي بلغ 467 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2010 إلى 1417 مليار دولار عام 2014، مع توقعات بمواصلة الارتفاع إلى 1458 مليار دولار عام 2015 .

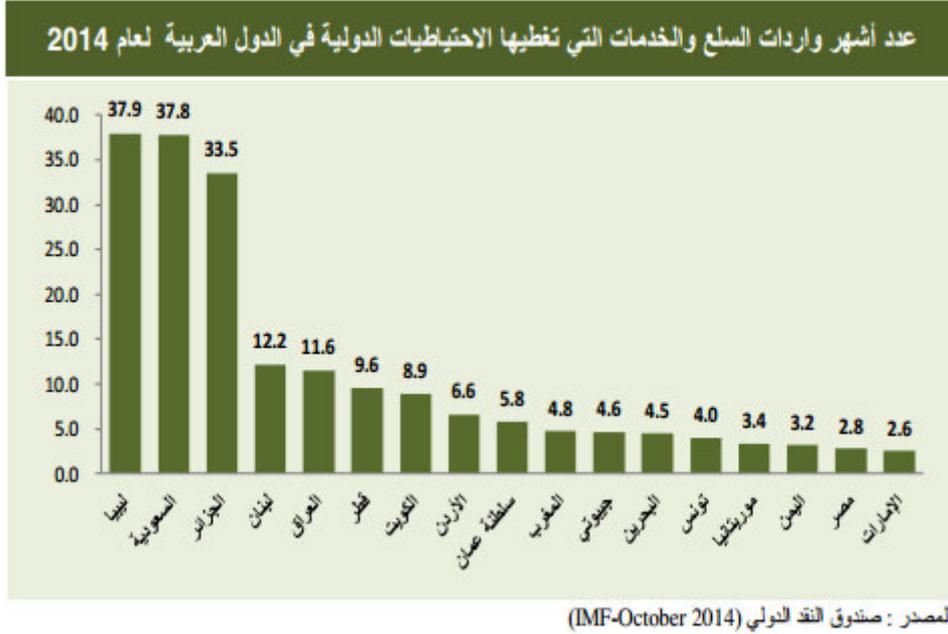
وقد ارتفعت قيمة الاحتياطات الدولية في 13 دولة عربية خلال العام 2014، مقارنة بالعام السابق وتراجعت في 4 دول، واستقرت في دولة واحدة .

أما على صعيد مؤشر تغطية الاحتياطات الدولية لعدد أشهر الواردات من السلع و الخدمات فتشير البيانات إلى وجود 9 دول عربية ضمن الحدود المقبولة التي تغطي فيها الاحتياطات و واردات الدولة من السلع والخدمات لمدة 5 شهور، مع ملاحظة أن الارتفاع الكبير لمؤشرات السعودية

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

والجزائر وليبيا يعود إلى الصناديق السيادية ضمن الاحتياطيات الدولية<sup>1</sup>. وهو كما مبين في الشكل الموالي :

الشكل رقم (03-09) : عدد أشهر واردات السلع و الخدمات التي تغطيها الاحتياطيات الدولية في الدول العربية لعام 2014



والجدول التالي يوضح الاحتياطيات الدولية بالمليار دولار لعام 2014 :

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 10 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الجدول رقم (03-13) : الاحتياطات الدولية بالمليار دولار حسب الترتيب التنافسي لعام 2014

الإحتياطيات الدولية في الدول العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنافسي لعام 2014							
مقارنة 2014 مع 2013	توقعات	2014	2013	2012	2011	متوسط	الدولة
	2015					2010 - 2000	
52.6	800.1	771.0	718.4	648.7	536.2	205.7	السعودية
-3.8	186.1	190.2	194.0	190.7	182.2	75.2	الجزائر
-25.7	74.8	93.8	119.5	123.4	111.6	51.1	ليبيا
0.9	81.7	78.6	77.7	70.3	61.1	...	العراق
6.6	90.6	74.8	68.1	47.1	37.2	26.7	الإمارات
6.4	54.0	48.5	42.1	33.1	16.7	8.2	قطر
0.8	35.9	34.7	33.9	32.2	31.6	13.0	لبنان
5.4	36.5	34.7	29.3	26.1	23.1	11.7	الكويت
2.1	23.0	21.4	19.3	17.5	20.6	17.0	المغرب
2.2	20.5	18.8	16.6	14.3	14.4	6.4	سلطنة عمان
1.8	18.5	16.3	14.5	15.2	26.4	22.3	مصر
-0.3	12.4	12.3	12.6	8.8	12.1	7.0	الأردن
1.6	10.0	9.1	7.5	8.7	9.5	5.6	تونس
0.8	6.6	5.8	5.0	4.9	4.2	2.5	البحرين
-1.4	3.5	3.4	4.9	5.6	4.0	5.2	اليمن
0.1	2.1	1.7	1.6	1.7	1.3	...	السودان
0.1	1.1	1.1	1.0	1.0	0.5	0.1	موريتانيا
...	0.5	0.5	0.4	0.2	0.1	0.1	جيبوتي
--	...	...	0.7	0.7	0.5	0.5	فلسطين
--	...	...	...	...	...	8.6	سورية
49.5	1,457.8	1,416.8	1,367.2	1,250.1	1,093.3	466.8	إجمالي الدول العربية

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-October 2014)

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

### المبحث الثاني : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 9% من 53.5 مليار دولار عام 2012 إلى 48.5 مليار دولار عام 2013، وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96.3 مليار دولار عام 2008 .

وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 3.3% من إجمالي العالمي البالغ 1.45 تريليون دولار، و6.2% من إجمالي الدول النامية البالغ 778 مليار دولار .

وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل طفيف من متوسط بلغ 4.5% خلال الفترة ما بين عامي 2005 و2007 إلى 5.4% عام 2008 ثم إلى 6.4% عام 2009 قبل أن تتراجع إلى 5.2% عام 2010 ثم إلى 2.8% عام 2011 ولتعاود ارتفاعها بنسبة 4% عام 2012.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم ( 03-10) : حصة التدفقات الواردة للمنطقة منسوبة من العالم و الدول النامية خلال الفترة 2013-2000



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ( مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ) ، 2014.

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

لذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية.

المطلب الثاني : أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية.

المطلب الثالث : الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية ( من واقع بيانات الشركات المستثمرة ).

**المطلب الأول : التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية**

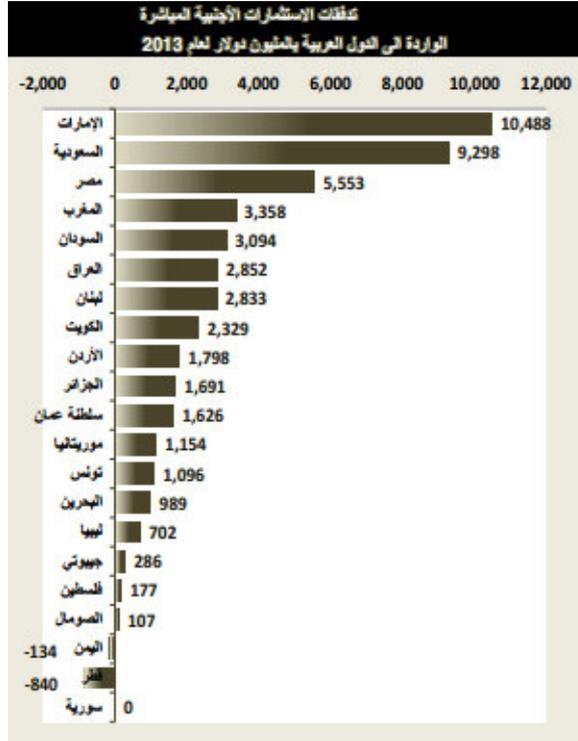
وقد تواصل خلال العام 2013 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 40% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، حيث تصدرت الإمارات بقيمة 10.5 مليارات دولار و بحصة 21.6%، ثم تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 9.3 مليارات دولار و بحصة 19.2% ، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 5.6 مليارات دولار و بنسبة 11.5% من إجمالي العربي ، ثم حل المغرب رابعا بقيمة 3.4 مليارات دولار و بحصة 6.9% ، ثم السودان في المركز الخامس بقيمة 3.1 مليارات و بنسبة 6.4% .<sup>1</sup>

وهذا ما يبينه الجدول و الشكل التاليين :

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ( مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ) ، 2014 ، ص 73 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم (03-11) :



الجدول رقم (03-14) :

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة  
الواردة إلى الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2012 و 2013

الترتيب لعام 2013	الدولة	2013	2012	الحصة من الإجمالي % عام 2013	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
1	الإمارات	10,488	9,602	21.6	886	9.2
2	السعودية	9,298	12,182	19.2	-2,884	-23.7
3	مصر	5,553	6,881	11.5	-1,328	-19.3
4	المغرب	3,358	2,728	6.9	630	23.1
5	السودان	3,094	2,488	6.4	606	24.4
6	العراق	2,852	2,376	5.9	476	20.0
7	لبنان	2,833	3,674	5.8	-841	-22.9
8	الكويت	2,329	3,931	4.8	-1,602	-40.8
9	الأردن	1,798	1,497	3.7	301	20.1
10	الجزائر	1,691	1,499	3.5	192	12.8
11	سلطنة عمان	1,626	1,040	3.4	586	56.3
12	موريتانيا	1,154	1,383	2.4	-229	-16.6
13	تونس	1,096	1,603	2.3	-507	-31.6
14	البحرين	989	891	2.0	98	11.0
15	ليبيا	702	1,425	1.4	-723	-50.7
16	جيبوتي	286	110	0.6	176	160.0
17	فلسطين	177	244	0.4	-67	-27.5
18	الصومال	107	107	0.2	0	0.0
19	اليمن	-134	-531	-0.3	397	74.8
20	قطر	-840	327	-1.7	-1,167	-356.9
21	سورية	-	-	-	-	-
	الإجمالي العربي	48,457	53,457	100	-5,000	-9

المصدر : الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2014 (تم تعديل بيانات 2012 من المصدر)

ومن واقع بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي وفق إحصاءات الأونكتاد التي صدرت مؤخرا قامت المؤسسة بتجميع وتحليل البيانات الخاصة بالدول العربية لإبراز أهم الدول الأجنبية والعربية المستثمرة في المنطقة . وكشفت تلك البيانات عن وجود 92 دولة وأجنبية لديها تدفقات استثمارية سنوية بلغ مجموعها خلال الفترة ما بين عامي 2001 و 2012 أكثر من 300 مليار دولار.

وهذا كما هو موضح في الجدول التالي :

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

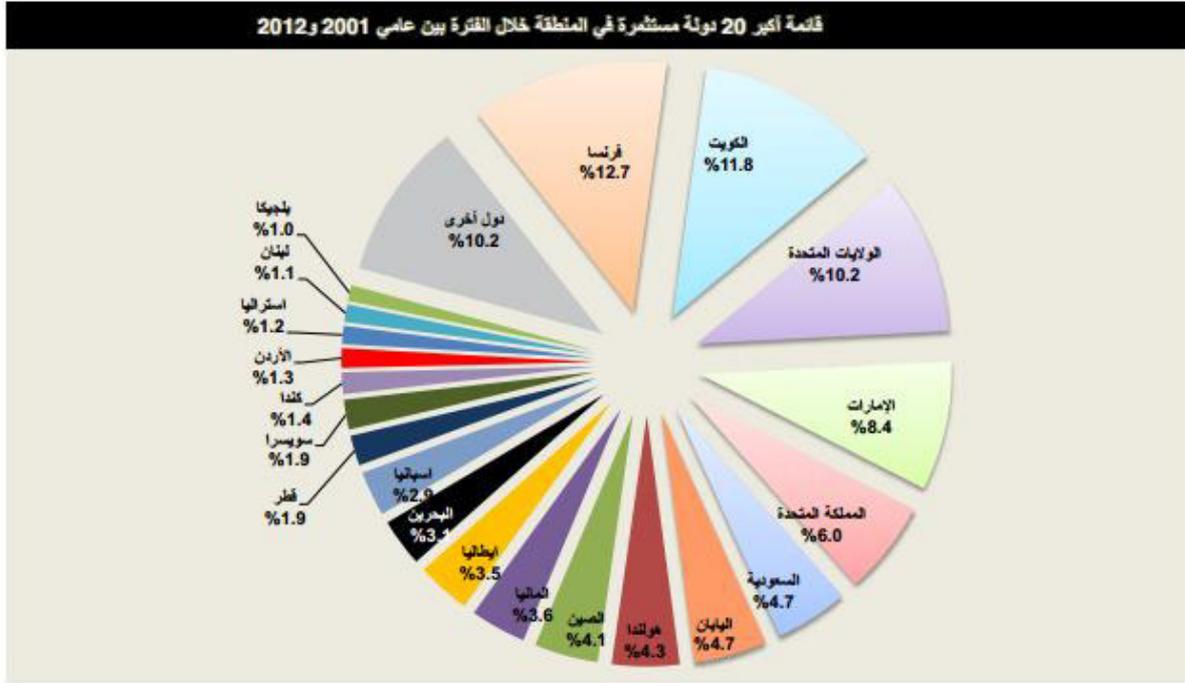
الجدول رقم ( 03-15 ) : تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول العربية من جميع الدول من 2001 إلى 2012

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية من جميع الدول بالمليون دولار من 2001 إلى 2012																						
الدول المستضيفة للاستثمارات (المستقبل)																						
الدولة	الأردن	الإمارات	البحرين	قطر	عمان	السعودية	الكويت	العراق	البحرين													
1	فرنسا	94	812	59	1,743	103	14,709	3	67	14,957	836	1,845	97	-110	370	-188	2,610	10	38,106			
2	الولايات المتحدة	211	756	-409	3,487	103	14,863	3	74	225	463	913	922	1,048	253	1,330	35,425					
3	الإمارات																					
4	السعودية																					
5	الكويت																					
6	العراق																					
7	البحرين																					
8	البحرين																					
9	البحرين																					
10	البحرين																					
11	البحرين																					
12	البحرين																					
13	البحرين																					
14	البحرين																					
15	البحرين																					
16	البحرين																					
17	البحرين																					
18	البحرين																					
19	البحرين																					
20	البحرين																					
21	البحرين																					
22	البحرين																					
23	البحرين																					
24	البحرين																					
25	البحرين																					
26	البحرين																					
27	البحرين																					
28	البحرين																					
29	البحرين																					
30	البحرين																					
31	البحرين																					
32	البحرين																					
33	البحرين																					



## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم (03-12) : قائمة أكبر 20 دولة مستثمرة خلال الفترة بين عامي 2001 و 2012



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ( مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ) ، 2014 .

كما حلت إيطاليا والبحرين واسبانيا وقطر وسويسرا وكندا و الأردن واستراليا ولبنان وبلجيكا ضمن قائمة أهم 20 دولة مستثمرة في المنطقة خلال الفترة بقيمة 58 مليار دولار وبنسبة 19.3% لتشكّل القائمتان نحو 90% من إجمالي الاستثمارات في المنطقة خلال الفترة .

### المطلب الثاني : أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية

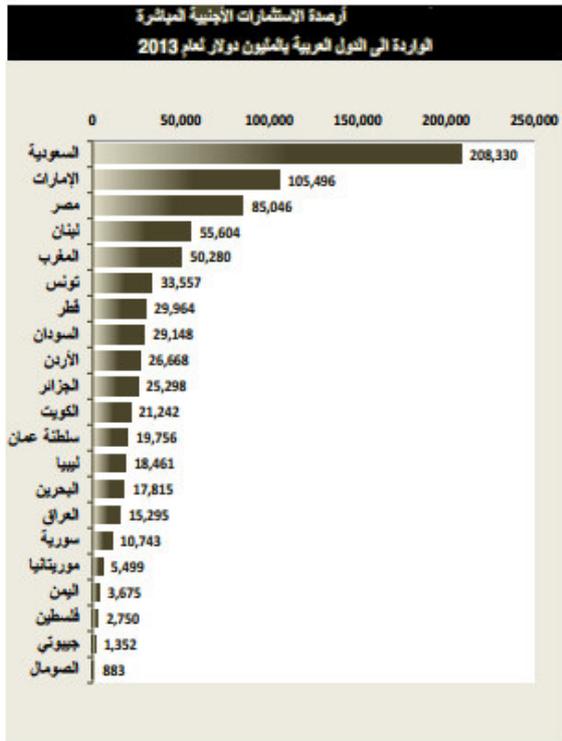
شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية ارتفاعاً من 717.7 مليار دولار عام 2012 بمعدل 7% لتبلغ 766.9 مليار دولار عام 2013، ومثلت الأرصدة الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 4% من الإجمالي العالمي البالغ 25.5 تريليون دولار<sup>1</sup>.

وهو كما مبين في الجدول و الشكل التاليين :

<sup>1</sup>المرجع السابق ، ص 76 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم (03-13) :



الجدول رقم (03-16) :

أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة  
الواردة إلى الدول العربية (بالمشرون دولار) لعامي 2012 و 2013

الترتيب لعام 2013	الدولة	2013	2012	الحصة من الإجمالي % لعام 2013	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
1	السعودية	208,330	199,032	27.2	9,298	4.7
2	الإمارات	105,496	95,008	13.8	10,488	11.0
3	مصر	85,046	79,493	11.1	5,553	7.0
4	لبنان	55,604	52,771	7.3	2,833	5.4
5	المغرب	50,280	45,246	6.6	5,034	11.1
6	تونس	33,557	33,406	4.4	151	0.5
7	قطر	29,964	30,804	3.9	-840	-2.7
8	السودان	29,148	26,054	3.8	3,094	11.9
9	الأردن	26,668	24,869	3.5	1,799	7.2
10	الجزائر	25,298	23,607	3.3	1,691	7.2
11	الكويت	21,242	18,913	2.8	2,329	12.3
12	سلطنة عمان	19,756	18,130	2.6	1,626	9.0
13	ليبيا	18,461	17,759	2.4	702	-
14	البحرين	17,815	16,826	2.3	989	5.9
15	العراق	15,295	12,443	2.0	2,852	22.9
16	سورية	10,743	10,743	1.4	0	0.0
17	موريتانيا	5,499	4,344	0.7	1,155	26.6
18	اليمن	3,675	3,808	0.5	-133	-3.5
19	فلسطين	2,750	2,572	0.4	178	6.9
20	جيبوتي	1,352	1,066	0.2	286	26.8
21	الصومال	883	776	0.1	107	14
	الإجمالي العربي	766,862	717,670	100	49,192	7

المصدر: الأرنكااد - تقرير الاستثمار في العالم 2014 (تم تعديل بيانات 2012 من المصدر)

وشأنها شأن التدفقات تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية على 41% من إجمالي الأرصدة الواردة للدول العربية ، حيث تصدرت السعودية بقيمة 208.3 مليارات دولار وبحصة 27.2% ، ثم تلتها الإمارات في المركز الثاني بقيمة 105.5 مليارات دولار وبحصة 13.8%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 85 مليار دولار وبنسبة 11.1% من الإجمالي العربي، ثم حل لبنان رابعا بقيمة 55.6 مليار دولار وبحصة 7.3%، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 50.3 مليار دولار وبنسبة 6.6% .

وقد كشفت البيانات عن وجود 114 دولة عربية وأجنبية لديها أرصدة استثمارية في الدول العربية بلغ مجموعها التراكمي بنهاية عام 2012 نحو 229 مليار دولار .

وهو كما هو موضح في الجدول الموالي :

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الجدول رقم ( 03-17 ): أرصدة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدولة من جميع الدول من 2001 إلى 2012

أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدولة من جميع الدول بـمليون دولار من 2001 إلى 2012																			
الدولة	الدول المستضيفة للاستثمارات (المستقبل)																		
	البحرين	قطر	الكويت	السعودية	عمان	البحرين	قطر	السعودية	عمان	البحرين	قطر	السعودية	عمان	البحرين	قطر	السعودية	عمان	البحرين	قطر
1	البحرين	1,647	7,826	72	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
2	البحرين	1,453	11,322	274	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
3	البحرين	3	4,426	3	4,069	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
4	البحرين	376	9,770	8	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
5	البحرين	1,275	1,275	66	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
6	البحرين	3,239	5,519	5,519	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
7	البحرين	3,783	4,059	4,059	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
8	البحرين	78	530	46	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
9	البحرين	1,616	1,250	1,250	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
10	البحرين	932	1,259	218	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
11	البحرين	1	6,123	1	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
12	البحرين	55	2,532	1	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
13	البحرين	68	3,874	3	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
14	البحرين	1	1,337	18	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
15	البحرين	24	3,783	24	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
16	البحرين	890	2,740	2,740	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
17	البحرين	3,520	3,520	3,520	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
18	البحرين	3	700	700	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
19	البحرين	1	388	57	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
20	البحرين	699	699	699	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
21	البحرين	1	228	3	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
22	البحرين	39	39	61	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
23	البحرين	32	2,304	2,304	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
24	البحرين	328	328	1	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
25	البحرين	45	449	449	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
26	البحرين	3	283	18	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
27	البحرين	80	993	199	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
28	البحرين	4	950	7	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453
29	البحرين	1,479	1,479	5	6,117	1	4,069	38	42	48	1,235	29	3	3	2,086	219	274	11,322	1,453

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

1,484																		5	1,479	البحرين	28
1,287	40	109						4						18	1,035	3	1	11	66	البحرين	29
1,265					28			112			15							1	1,109	لبنان	31
1,151								10							1,113				28	السعودية	32
1,072		366	125					56		215	2	28			2		178	67	33	قطر	33
996																		10	986	مصر	34
695					695																35
685		558	6					31	1								2		84	3	36
658												109						23	526	عمان	37
606		8	2	5				35		44				2	178			42	281	9	38
462															255			1		206	39
429		174													5				250		40
413												14							399		41
389								388				1									42
334																				334	43
286												286									44
217															217						45
205	18	1	31	34					54						7		64		4		46
159		30	80		40										9						47
151									133				1						17		48
140		5	-2	1			2		1						1				132		49
133			4				4								125						50
1,618	0	62	6	1	79	0	23	146	26	101	646	116	2	0	0	10	11	25	-27	130	261
228,639	174	36,464	6,208	1,876	24,442	0	816	14,234	2,809	2,376	1,998	6,944	2,375	32	1,416	18,058	35	15,048	15,977	57,147	20,410

وضمت أهم الدول المستثمرة في المنطقة على التوالي كلا من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وسويسرا والمملكة المتحدة والكويت والسعودية وهولندا والإمارات وقطر بقيمة إجمالية بلغت 153 مليار دولار ونسبة تزيد عن 67% من الإجمالي .

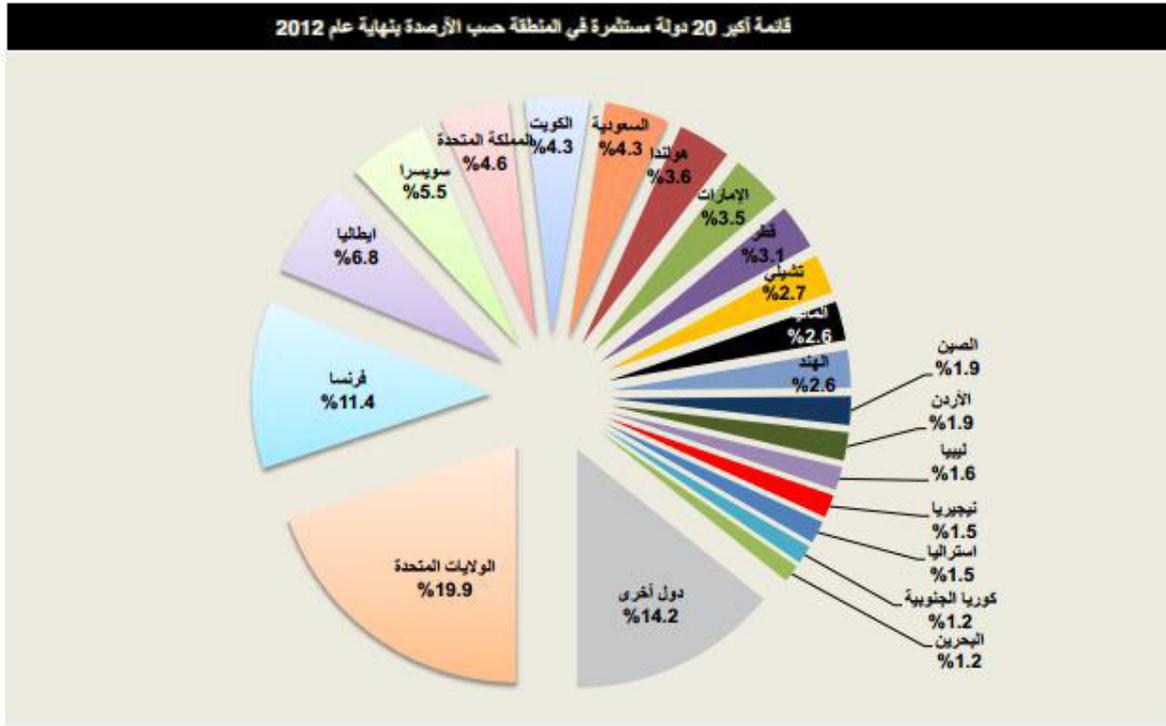
كما حلت تشيلي وألمانيا والهند والصين والأردن وليبيا ونيجيريا وأستراليا وكوريا الجنوبية والبحرين ضمن قائمة أهم 20 دولة مستثمرة في المنطقة خلال الفترة بقيمة 43 مليار دولار ونسبة 18.8% لتشكيل القائمتان نحو 85.8% من إجمالي أرصدة الاستثمارات في المنطقة بنهاية عام 2012<sup>1</sup>

وهذا كما هو مبين في الشكل التالي :

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 76 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم (03-14) : قائمة أكبر 20 دولة مستثمرة في المنطقة حسب الأرصدة بنهاية عام 2012



المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ( مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ) ، 2014 .

المطلب الثالث : الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية ( من واقع بيانات الشركات المستثمرة )

انطلاقاً من تحليل قاعدة بيانات " أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر " ( FDI MARKETS ) التي أعدتها مؤسسة الفايانانشيال تايمز ( Financial Times ) والتي تعد أحد قواعد البيانات الأكثر شمولاً لتغطية مجمل المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة في جميع أنحاء العالم وفي كل القطاعات انطلاقاً من عام 2003 ، يمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات المهمة أبرزها ما يلي<sup>1</sup>:

- شهد عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية اتجاهاً عاماً للنمو من 464 مشروعاً عام 2003 إلى 1338 مشروعاً عام 2008 ثم شهد اتجاهاً عاماً للهبوط مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية اعتباراً من عام 2009 حتى تراجع مرة أخرى إلى 870 مشروعاً عام 2013 .

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص ص 78، 79 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

- يقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 7423 شركة بنسبة تصل إلى 10% من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم، كما تستثمر تلك الشركات في ما يزيد عن 10 آلاف مشروع في المنطقة العربية و بنسبة تبلغ نحو 6% من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو 167 ألف مشروع و ذلك منذ عام 2003 وحتى أبريل 2014.
- تركز شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في عدد محدود من الدول أولها الإمارات التي حظيت ب 3246 شركة أجنبية وبنسبة 36.7% من الإجمالي العربي، وثانيها السعودية ب 923 شركة أجنبية وبنسبة 10.43% من الإجمالي وجاءت قطر في المرتبة الثالثة ب 602 شركة أجنبية وبنسبة 6.8% من الإجمالي .
- تركز مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في عدد محدود من الدول أولها الإمارات التي حظيت ب 3437 مشروعا، وبنسبة 35.6% من الإجمالي العربي وثانيها كذلك السعودية ب 1068 مشروعا وبنسبة 11.1% من الإجمالي العربي، وجاءت مصر في المرتبة الثالثة ب 660 مشروعا أجنبيا وبنسبة 6.8% من الإجمالي .
- التكلفة أو النفقات الاستثمارية الإجمالية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2003 وأبريل 2014 تم تقديرها بقيمة تزيد عن تريليون دولار، كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرتها تلك المشروعات بنحو 1.6 مليون فرصة عمل .
- ضمت قوائم أكبر 10 شركات مستثمرة في الدول العربية أسماء شركات عربية كبرى منها اعمار من الإمارات وزين وكيبكو ومجموعة الشايح وبيت التمويل من الكويت وبنك دبي الإسلامي ومجموعات لاندمارك و BMA و NME و MKE و الدانوب لمواد البناء وراك للخزف ومجموعة الفطيم و DM للرعاية الصحية وبنك المشرق وبنك أبو ظبي الوطني وارايتيك القابضة و اعمار وفنادق روتانا ومكة كولا من الإمارات ومجموعة الحكير ودلة البركة و مجموعة خالد علي التركي وإخوانه ومجموعة بن لادن والبحر الأحمر لخدمات الإسكان من السعودية ومجموعة ترافكو وأوراسكوم والشركة العربية السويسرية للهندسة من مصر وتونس للتأجير وبروة العقارية وبنك قطر الوطني وبنك قطر الإسلامي الدولي وشركة قطر للبتروكيماويات من قطر وبنك بيبيلوس وبنك بلوم من لبنان وسونترارك من الجزائر.

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

### المبحث الثالث : الاستثمارات العربية البينية

سنتناول في هذا المبحث إلى التدفقات الاستثمارية البينية بالإضافة إلى أسباب ضعف الاستثمارات العربية البينية.

#### المطلب الأول: التدفقات الاستثمارية البينية من واقع بيانات الاونكتاد

استنادا إلى قاعدة بيانات الاونكتاد الخاصة بالتوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العالم قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات باستخلاص البيانات الخاصة بالدول العربية للوقوف عند واقع الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2001 و 2012 والتي تقدر بما يزيد عن 103 مليارات دولار.<sup>1</sup>

وهذا ما يوضحه الجدول و الشكل التاليين :

<sup>1</sup>المرجع السابق ، ص 81 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الجدول رقم (03-18) : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية من الدول العربية من 2001 إلى 2012

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية من الدول العربية بالمليون دولار من 2001 إلى 2012																								
الدولة	الدول المستهدفة للاستثمارات (المستقبل)																							
	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	قطر	السعودية	البحرين	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	سلطنة عمان	قطر	كوت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	الإجمالي	
الأردن				29	262				2,953										327	56				3,769
الإمارات				2,582	422			14,208											3,645	2,341				25,083
البحرين				25	190			7,877											537	103				9,258
تونس					115														16	104				271
الجزائر				26																18				44
قطر																								0
السعودية				64	157														2,087	597				14,120
السودان								61											8					69
سورية								821												27				852
الصومال																								0
العراق				10				2												63				75
سلطنة عمان				86	263			298											222	6				875
قطر																								0
السعودية				580	127			435											620	119				5,848
كوت				378	644			14,863											1,130	1,021				35,425
لبنان				2	265			2,384											560	63				3,396
ليبيا				302															522	45				869
مصر				86	1,308			1,294												98				2,786
المغرب				44				10													21			82
موريتانيا																				17				17
اليمن								503											47					550
الإجمالي				-82	4,128			45,709							883	0	0	3,526	0	0	0	0	0	103,389

المصدر: البنك الدولي، عام 2009، عام 2010، عام 2011

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم (03-15) : تدفقات الاستثمارات العربية البينية ما بين عامي 2001، 2012 حسب الدول المستقبلية



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ( مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ) ، 2014 .

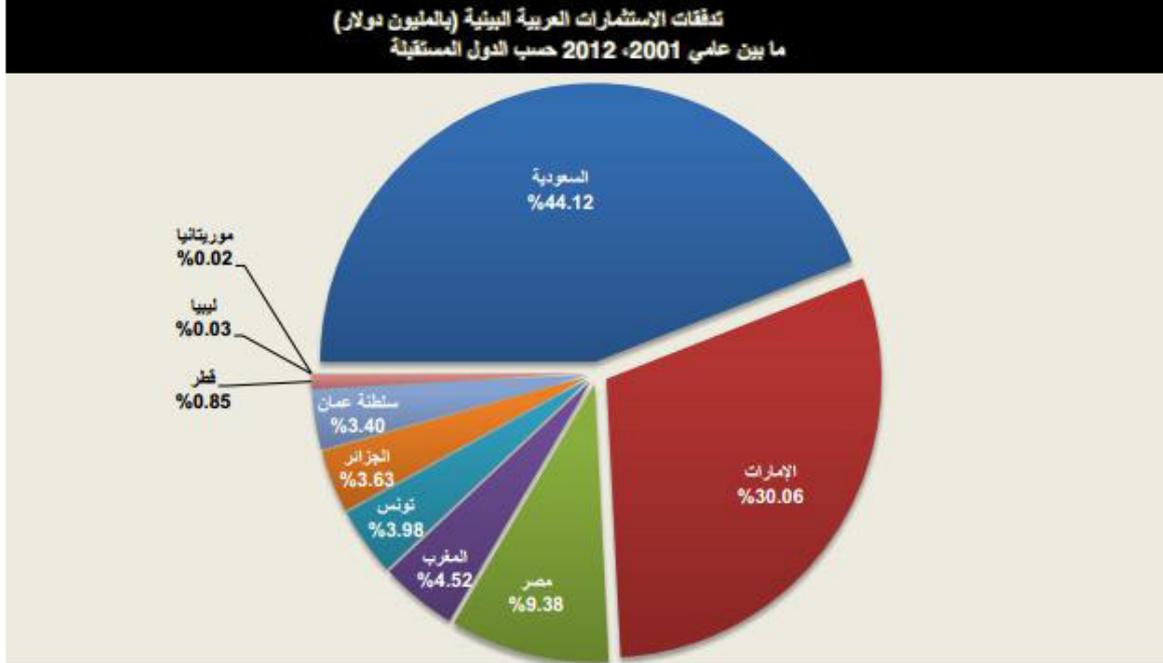
وحسب الدول المستقبلية لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2001 و 2012 فقد استحوذت السعودية والكويت على نحو 74% من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة حيث تصدرت السعودية بقيمة 45.7 مليار دولار وبنسبة 44% من الإجمالي تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 31.1 مليار دولار وبحصة 30% أما على صعيد بقية الدول فقد حلت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 9.7 مليارات دولار وبحصة 9.4% ثم المغرب في المرتبة الرابعة بقيمة 4.7 مليارات دولار وبحصة 4.5% ثم تونس في المرتبة الخامسة بقيمة 4.1 مليارات دولار وبحصة 4% ، ثم الجزائر في المرتبة السادسة بقيمة 3.8 مليارات دولار وبحصة 4% ثم سلطنة عمان في المرتبة السابعة بقيمة 3.5 مليارات دولار وبحصة 3.4% ، ثم قطر وليبيا وموريتانيا بقيم محدودة.<sup>1</sup>

وهذا ما يبيّنه الشكل التالي :

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 81 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم ( 03-16 ) : تدفقات الاستثمارات العربية البينية ما بين عامي 2001،2012 حسب الدول المستقبلية



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ( مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ) ، 2014 .

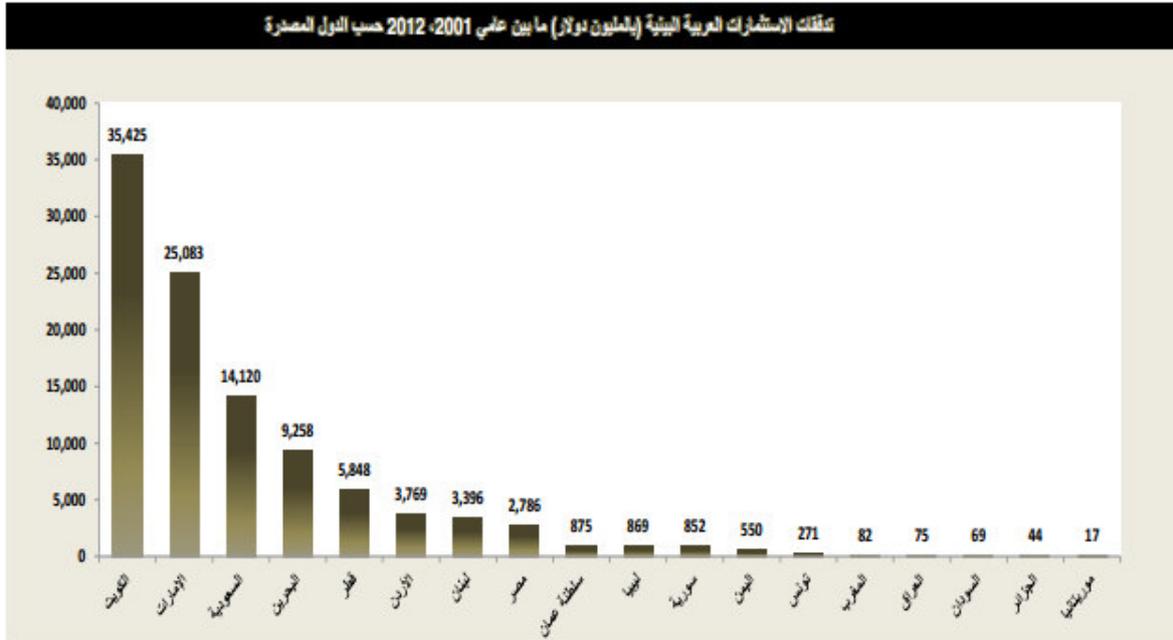
وحسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2001 و 2012 فقد استحوذت الكويت والإمارات والسعودية والبحرين على نحو 81% من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة حيث تصدرت الكويت بقيمة 35.4 مليار دولار وبنسبة 34.3% من الإجمالي تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 25.1 مليار دولار وبحصة 24.3%، وحلت السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 14 مليار دولار وبحصة 13.7% ثم البحرين في المرتبة الرابعة بقيمة 9.3 مليارات دولار و بحصة 9% ثم قطر في المرتبة الخامسة بقيمة 5.8 مليارات دولار وبحصة 5.7% ، ثم الأردن في المرتبة السادسة بقيمة 3.8 مليارات دولار وبحصة 3.7% ، ثم لبنان في المرتبة السابعة بقيمة 3.4 مليارات دولار وبحصة 3.3%، ثم مصر في المرتبة الثامنة بقيمة 2.8 مليار دولار وبحصة 2.7% ، ثم بقية الدول بقيم محدودة .<sup>1</sup>

وهو كما مبين في الشكلين المواليين :

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 82 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

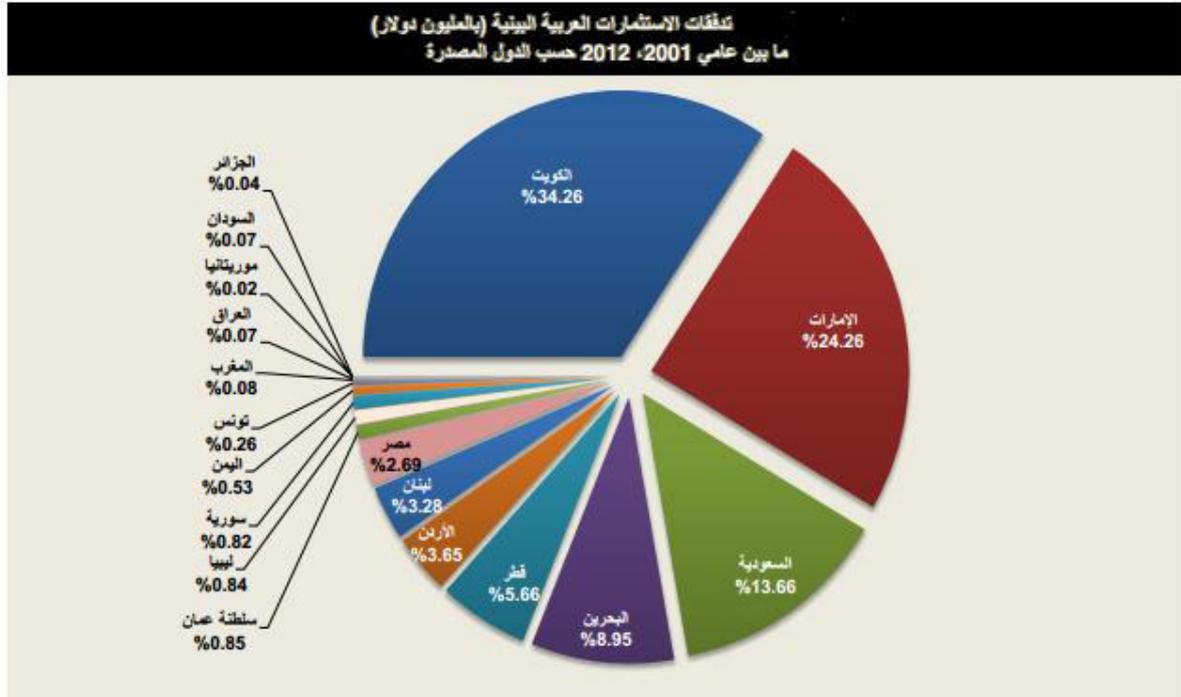
الشكل رقم ( 03-17 ) : تدفقات الاستثمارات العربية البينية ما بين عامي 2001،2012 حسب الدول  
المصدرة



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ( مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ) ، 2014 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم ( 03-18 ): تدفقات الاستثمارات العربية البينية ما بين عامي 2001،2012 حسب الدول المصدرة



أما على صعيد أرصدة الاستثمارات العربية البينية فقد بلغت من واقع قاعدة بيانات الاونكتاد نحو 53 مليار دولار بنهاية عام 2012 . وهذا كما يوضحه الشكل أسفله :

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم ( 03-19 ) : أرصدة الاستثمارات العربية البينية ما بين عامي 2001،2012 حسب الدول المستقبلية



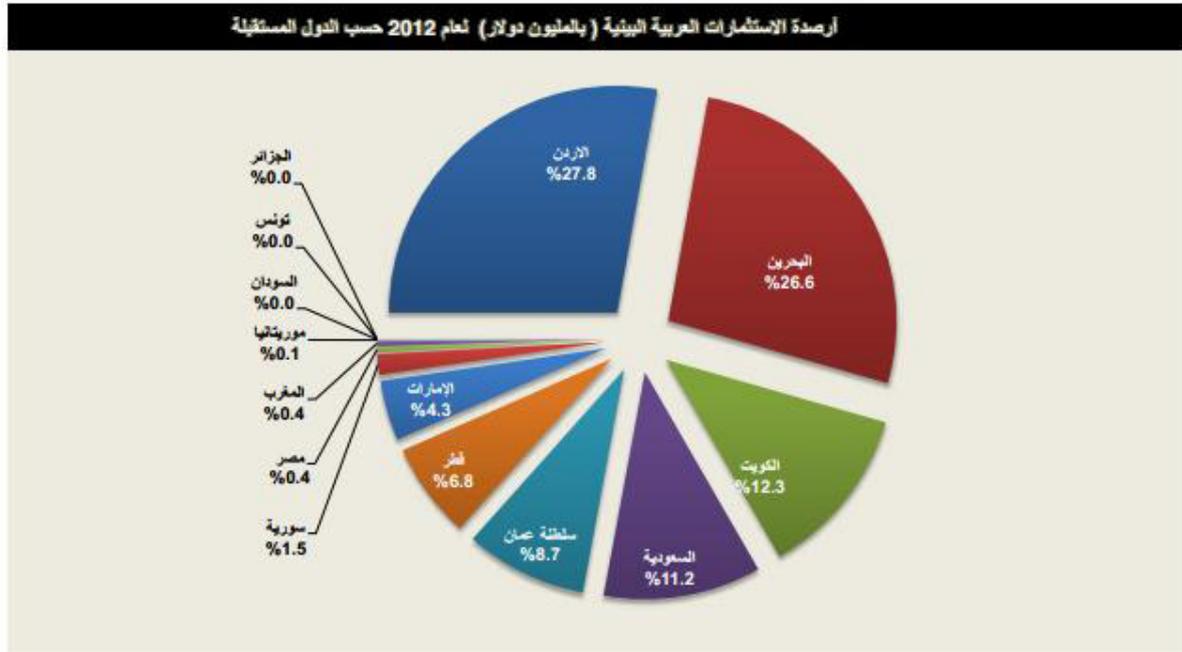
وحسب الدول المستقبلية لأرصدة الاستثمارات العربية البينية بنهاية عام 2012 فقد استحوذت الأردن والبحرين والكويت و السعودية على أكثر من 78% من إجمالي الاستثمارات .<sup>1</sup>

وهو كما يبينه الشكل الموالي :

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 84 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم ( 03-20) : أرصدة الاستثمارات العربية البينية لعام 2012 حسب الدول المستقبلية



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ( مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ) ، 2014 .

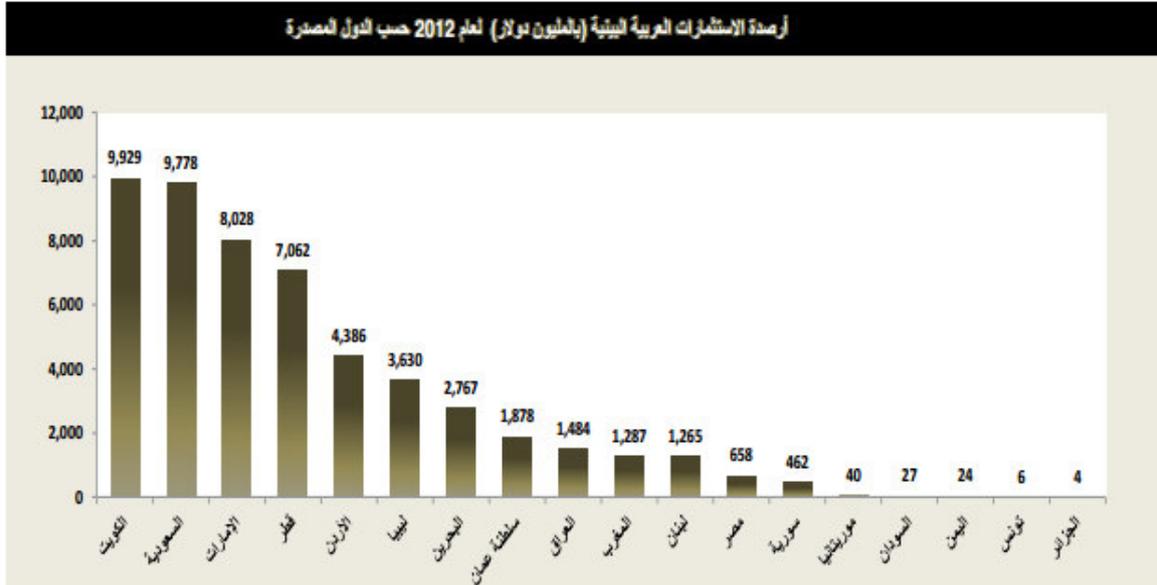
أما حسب الدول المصدرة لأرصدة الاستثمارات العربية البينية بنهاية عام 2012 فقد استحوذت الكويت والسعودية والإمارات وقطر على أكثر من 66% من إجمالي الاستثمارات.<sup>1</sup>

وهو كما موضح في الشكل التالي :

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 85 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم (03-21) : أرصدة الاستثمارات العربية البينية لعام 2012 حسب الدول المصدرة



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ( مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ) ، 2014 .

### المطلب الثاني : أسباب ضعف الاستثمارات العربية البينية

تتمثل هذه الأسباب في <sup>1</sup>:

على الرغم من تزايد حجم الاستثمارات العربية البينية و خاصة في العامين 2005، و 2006

إلا أن نسبتها ما تزال ضعيفة وأقل من المستوى المراد بلوغه . فتشير الإحصاءات إلى أن حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي خلال الفترة من 1974 - 1995 قدر بنحو 670 مليار دولار هذا في حين أن الاستثمارات العربية داخل الدول العربية قد قدرت بنحو 12 مليار دولار فقط، وبذلك تكون النسبة 56% بمعنى أن كل دولار يستثمر داخل الوطن العربي يقابله 56 دولار تستثمر خارج الوطن العربي .

ولقد تفاقم الوضع وازداد سوءا بحلول عام 2002 ، حيث تشير الإحصاءات إلى انه في حين ذلك لم تتجاوز الاستثمارات العربية خلال ذلك العام خمسة مليارات دولار، وصل حجم الثروات المالية المستثمرة خارج الوطن العربي إلى ما يقارب الألفي مليار دولار ، أي بنسبة 40% .

<sup>1</sup> علي لطفى ، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ( مصر ) ، 2009 ، ص 147

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

وتتركز أغلب الاستثمارات العربية في الخارج في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ففي أوروبا تحتل سويسرا وفرنسا المركز الأول بين الدول الغربية الجاذبة لهذه الاستثمارات، ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك كما توجد استثمارات عربية قليلة في آسيا وبخاصة في ماليزيا وسنغافورة والأسباب التي جعلت هذه الدول جاذبة للاستثمارات العربية كثيرة، أهمها الاستقرار السياسي والاقتصادي اللذان تتمتع بهما تلك الدول، إضافة إلى طبيعة النظام المصرفي لديها -وبصفة خاصة في سويسرا- والذي يتمتع بنظام السرية وهو ما يروق لبعض المستثمرين العرب. هذا في الوقت الذي يحتاج فيه الاقتصاد العربي إلى الأموال المهاجرة أو على أقل تقدير إلى بعضها، وبخاصة في ظل كون الدول العربية تدخل ضمن أقل الدول جذبا للاستثمارات، وتدخل أيضا ضمن أكثر الدول طردا لها.

أما فيما يتعلق بأسباب هجرة رؤوس الأموال العربية خارج الوطن العربي وعزوفها عن العودة إليه فتتمثل في عدة أسباب أهمها:<sup>1</sup>

- ضعف الاستراتيجيات الوطنية والقومية اللازمة لاستيعاب الفوائض المالية العربية واستخدامها في تطوير البنية الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية.
- افتقاد الاستقرار التشريعي، حيث يعيش العالم العربي في معظمه حالة من التخبط التشريعي وعدم استقرار القوانين الحاكمة للعملية الاستثمارية، مما يجعل رأس المال غير امن فيضطر للبحث عن الأمان و الاستقرار التشريعي في أماكن أخرى،
- ضعف كفاءة الإجراءات الإدارية والمؤسسية المصاحبة للنشاط الاستثماري، وشيوع البيروقراطية والروتين الخانق الذي يعانیه المستثمر والذي يتطلب منه التعامل مع عشرات الجهات واستخراج عشرات الأدونات والتصاريح منذ أن يتقدم بطلب الاستثمار وحتى الحصول على الموافقة الرسمية،
- وجود أنظمة وقوانين اقتصادية لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، بالإضافة إلى وجود قيود واسعة في بعض الدول العربية على التملك وكذلك على دخول القطاع الخاص إلى مجال الاستثمار في نشاطات معينة،
- افتقاد البنية التحتية، حيث تفتقد العديد من الدول العربية إلى البنية التحتية اللازمة للاستثمار من كهرباء ومياه وطرق مرصوفة وجسور وأسطول للنقل البحري والجوي.... الخ،

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 148.

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

- وتتمثل عملية النقل واحدة من أهم معوقات الاستثمار في الدول العربية، فالى الآن لا توجد لدى معظم الدول العربية أساطيل من طائرات النقل أو الشحن الجوي مما يضطر المستثمرين إلى تصدير منتجاتهم إما في طائرات مدنية أو عن طريق التنسيق الفردي فيما بينهم لحجز مساحات في إحدى الطائرات الكبيرة لنقل منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية لتقليل النفقات،
- عدم وجود أسواق مالية نامية بقدر كاف لجذب المستثمرين لاستثمار أموالهم في الدول العربية فعلى الرغم من تطور بعض الأسواق المالية العربية خلال السنوات الأخيرة إلا أن المال العربي ظل يبحث عن أسواق مالية خارجية مضمونة بعيدة عن المجازفة والمخاطرة في الأسواق العربية،
- الاعتبارات الأمنية وغيرها من الاعتبارات المقيدة لفرص الاستثمار داخل الوطن العربي، علما بأن المادة (18) من قانون المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تعمل على تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضا مناسباً عن الخسائر الناجمة عن مخاطر غير تجارية .
- نقص الشفافية فيما يتعلق بالأحكام والقوانين والإجراءات لدى العديد من الدول العربية، مما يؤدي إلى انخفاض الثقة وعدم وضوح الرؤية لدى المستثمرين العرب، وهو الأمر الذي يجعلهم يجمعون عن الاستثمار داخل المنطقة العربية،
- عدم مناسبة السياسات النقدية - والتي تقف حائلاً أمام عودة الاستثمارات العربية من الخارج - في العديد من الدول العربية، والتي تحتاج إلى إعادة نظر خاصة فيما يتعلق بارتفاع أسعار الفائدة،
- ارتفاع أسعار الفائدة يتسبب في ارتفاع تكلفة التشغيل والحد من التوسعات المستقبلية، بالإضافة إلى تحول الاستثمارات المباشرة إلى استثمارات غير مباشرة . وكذلك، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يساهم في تحول الاستثمارات غير المباشرة إلى استثمارات قصيرة الأجل، وهو الأمر الذي يرفع من درجة المخاطرة بالنسبة للاقتصاد القومي إذا اعتمد عليها كلية كما كان الحال في دول جنوب شرق آسيا إبان الأزمة التي ضربت اقتصادها عام 1997 ،
- و جدير بالذكر أن هذه الأسباب لم تؤد فقط إلى ضعف حجم و نسبة الاستثمارات العربية البينية و إنما أدت أيضا إلى هجرة رؤوس الأموال العربية للخارج .
- ومما لا شك فيه فإن العمل على إزالة المعوقات السابقة سوف يؤدي إلى عودة رؤوس الأموال العربية المهاجرة، وزيادة الاستثمارات العربية البينية على حساب الاستثمارات الأجنبية، والتي يعود الجزء الرئيس من أرباحها إلى الدولة الأم و ليست الدولة المضيفة.

### المبحث الرابع : تأثير التطورات السياسية على مناخ الاستثمار في الدول العربية

هنالك علاقة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة . رغم استمرار الجدل الدائر على صعيد شكل وطبيعة تلك العلاقة . فالغرب يرى انه بدون نظام سياسي ديمقراطي ليبرالي لا يمكن للاقتصاد أن يتحرر كلياً من منظومة القوانين المعوقة للتطور والتحديث على صعيد الدولة والمجتمع . بينما تبني النظام السياسي الشمولي في الصين مثلاً ، مبادئ الاقتصاد الليبرالي وحقق نجاحات اقتصادية وتكنولوجية باهرة .

وفي حين تؤكد الأغلبية الساحقة من الدراسات والتجارب العملية على أهمية الاستقرار السياسي في تحقيق النمو واستقطاب الاستثمارات الخارجية . نرى في المقابل بعض الاستثناءات التي تشير إلى أن بعض الدول قد تشهد تدفقات استثمارية حتى في حالات الاضطراب السياسي. وقمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : علاقة السياسة بالاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني : وضع الدول العربية في تقارير التقييمات السيادية

المطلب الثالث : دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تأمين المخاطر في الدول العربية

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

### المطلب الأول : علاقة السياسة بالاستثمار الأجنبي المباشر

هنالك العديد من الدراسات الحديثة، التي أثبتت الدور المهم للسياسة بمفهومها الواسع وأكدت أن استتباب الأمن وانخفاض درجة المخاطر للدول المضيفة سواء كانت هذه المخاطر اقتصادية تجارية أو غير تجارية ضمن أكثر العوامل المؤثرة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستشهدت بدرجة الاستقرار السياسي في الدول الآسيوية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية وحجم التدفقات الواردة إليها ومن بين تلك الدراسات مايلي:<sup>1</sup>

دراسة Manzocchi و sarisoy عام (2008) التي أشارت إلى أن للديمقراطية دلالة إحصائية ايجابية تشجع على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر .

دراسة يونس و آخرون عام (2008) و التي أكدت أن الاستقرار السياسي يلعب دورا هاما في تحديد النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الآسيوية وأن هناك علاقة مباشرة وغير مباشرة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، ليس فقط من خلال تراكم رأس المال البشري وتفعيل الحرية الاقتصادية في آسيا .

دراسة جيفري و آخرون عام (2010) والتي خلصت إلى الاستقرار السياسي كان له اثر ايجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

دراسة براون عام (2009) والتي خلصت إلى أن الاستقرار السياسي كان له اثر ايجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة أمريكا اللاتينية .

دراسة اهيرن ، ستيفاني عام (2005) تحت عنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية: آثار الحرب والتدخل العسكري الخارجي" والتي أجرت تحليلات كمية ونوعية لبيانات تسع دول عانت مخاطر نشوب الحروب واستدعاء قوات الأمم المتحدة خلال الفترة 1988-2002 عبر عملية لتقييم آثار الحرب والتدخل العسكري والنظام السياسي والإصلاح الاقتصادي والصدمات الخارجية أو الداخلية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تم تحليل 102 دولة بينها 33 في حالة حرب وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1980-2002 في أربعة نماذج لتحديد إمكانية تعميم النتائج على عينة اكبر من الدول، وأوصت هذه الدراسة بضرورة قياس أثر الحروب تواجد قوات الأمم المتحدة على قدرة الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمحاولة إدراك وفهم كيف تؤثر

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري ، 2011 ، ص 7 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الحروب على النمو عبر الزمن، نظرا لتأخر الدول في بلوغ أهداف محاربة الفقر ورفع مستويات الأمن حول العالم، والأهم من ذلك اكتشاف ما إذا كان هناك عوامل أخرى يمكنها أن تعكس اتجاه هذا التأثير، وذلك مع تحليل الدول غير المصنفة بمعرفة مؤسسة التمويل الدولية كدول متقدمة أو ناشئة بشكل مستقل لاختلاف نوعية المخاطر التي تعاني منها . وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي على قدرة الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل نشوب حروب دولية وأهلية وما قد يصاحب ذلك من استدعاء قوات لحفظ السلام من الأمم المتحدة . وأن هذه الدول تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة في مرحلة ما بعد رحيل قوات الأمم المتحدة .

دراسات أخرى ترصد محددات قيام الشركات غير الوطنية ( متعددة الجنسيات ) بالاستثمار في الدول النامية حول العالم وخلصت إلى أهمية الاستقرار السياسي . دراسات خلصت إلى أن الدول التي تمارس الديمقراطية لديها قدرة أفضل على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول ذات الأنظمة الدكتاتورية والسلطوية رغم أن دور النظام السياسي السائد في جذب الاستثمار لم يتم حسم الخلاف حوله بعد على الصعيد العالمي .

و فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت الدول العربية ، فقد نشرت مجلة العلوم الاجتماعية و التنمية ، دراسة حديثة في فبراير 2011 تحت عنوان " الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الإسلامي " ، حلت بيانات سلاسل زمنية متقطعة لعينة من 16 دولة خلال الفترة 2002 - 2009، تضمنت من الدول العربية : الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، المغرب وتونس وقد عرفت الدراسة عدم الاستقرار السياسي بعدد مرات إحداث تغيير وزاري أو عدد المرات في السنة التي يتم فيها تعيين رئيس جديد للوزراء و/ أو تغيير نصف أو أكثر من عدد الحقائق الوزارية . وبطبيعة الحال لا يختلف في ذلك ما إذا كان النظام ديمقراطيا أو مزيجا من النظامين فمما لا شك فيه أن التغيير الوزاري أشبه بالكابوس على المستثمر .

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك ارتباطا مباشرا قويا وإيجابيا ما بين متغير الاستقرار السياسي والتدفقات الاستثمارية بالإضافة إلى متغيرات اقتصادية أخرى شملت الناتج المحلي الإجمالي، درجة الانفتاح التجاري، وعدد السكان، وقد حقق نموذج الاقتصاد القياسي المستخدم تفسير 94% من العلاقة البيئية بين المتغيرات المحددة والمفسرة والمتغير التابع المتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

### الوضع في الدول العربية :

ويتمثل هذا الوضع في:<sup>1</sup>

مما سبق نخلص إلى أن التطورات السياسية الأخيرة التي يشهدها عدد من الدول العربية ستعكس بطبيعة الحال على البيئة الاستثمارية للمنطقة العربية بشكل عام وخاصة أنها بلغت حدودها القصوى بتحقيق ثورات في دول مثل تونس ومصر .

وعلى الرغم من انه لم يحن الوقت بعد لاستخلاص النتائج والدروس لعدم اكتمال الصورة وتواصل الاحتجاجات الشعبية بمختلف مراحلها وأشكالها ، إلا أن المؤسسة ومن خلال نشرتها الفصلية " ضمان الاستثمار " ستسعى لتقديم رؤية موضوعية وآلية لتحليل تداعيات هذه الأحداث على بيئة الاستثمار في الدول العربية من خلال حصر الأحداث و أبعادها المختلفة و كذلك تداعياتها المحتملة وآجال تأثيرها وقنوات تأثيرها معتمدة في ذلك على توفر لديها في الوقت الحالي من معلومات وكذلك على خبراتها المتراكمة في مجال مكونات ومحددات مناخ الاستثمار في الدول العربية.

وبطبيعة الحال تختلف الآثار المترتبة على تلك الأحداث من دولة إلى أخرى سلبا و إيجابا وذلك وفقا لهيكلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وطبيعة التكوين المؤسسي والتغيرات التي تشهدها الدولة محليا وخارجيا ومدى مناسبة ردود أفعالها و سرعتها التي تنتبأ بدقة بالأحداث المحيطة بها بل وتسبقها . كما ستختلف درجة تأثير تلك الأحداث على المدى القصير والمتوسط والطويل خصوصا وأن طبيعة الأثر وحجمه وطريقة حسابه تختلف من مرحلة إلى أخرى، والأهم من ذلك أن حساب الأثر يستلزم رصد كل المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتأثر بالتطورات الحادثة على أرض الواقع، أيا كانت طبيعتها وحجمها .

وفي هذا السياق عاد الهدوء الحذر لبعض الدول العربية في أعقاب حراك شعبي نجح في إحداث تغيرات امتدت لمختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بينما عرض البعض الآخر نموذجا ناجحا للحفاظ على الاستقرار، حيث تعامل مبكرا وبحكمة مع تلك المطالبات بتحقيق إصلاحات استباقية على أرض الواقع استجابت لمطالبات النخب ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء البرلمان على محاور محددة وواضحة، وعلى النقيض من ذلك طالت فترة الحراك الشعبي في بعض

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 8 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الدول نتيجة تباطؤ الحكومات في الاستجابة للمطالبة بالإصلاحات. ويتوقع اختلاف تأثير هذه التطورات على مناخ الاستثمار في المنطقة وفقا للأجال المحتملة لتداعيات هذه التطورات السياسية . فعلى المدى القصير هناك تأثيرات سلبية على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال فمثلا سوف يتراجع عدد الشركات الجديدة ويتم تأجيل قرارات تأسيس عدد من المشاريع أو صفقات الاندماج والتملك سواء على المستوى المحلي أو عبر الحدود الدولية. كما سوف تتأثر مؤشرات أداء أسواق المال والأوراق المالية مع تراجع لقيمة العملة الوطنية وخروج للاستثمارات قصيرة الأجل أو ما يسمى بالأموال الساخنة والمضاربة نتيجة التوترات الأمنية والسياسية وقيام مؤسسات التقييم الدولية للمخاطر القطرية بإعادة تقييم وخفض تصنيفها السيادي لهذه الدول وقد تشهد خسائر أكبر إذا ما صاحبت تلك التحركات الشعبية أعمال تخريب ونهب للممتلكات الخاصة والعامة . وعلى المدى المتوسط ، فقد تشهد تلك الدول تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي والتمثلة في معدلات النمو والصادرات والعائدات من الأنشطة الخدمية مثل السياحة وكذلك تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوقعة وما يصاحب ذلك من تراجع في قيم الأصول بأنواعها . أما على المدى الطويل ربما ستكون الصورة أكثر إشراقا مع نجاح الحراك الشعبي في تسريع وتيرة ورفع سقف الإصلاحات السياسية والاجتماعية ، والتي ستصب في النهاية في تحسين مناخ الاستثمار سواء في تلك الدول أو الدول العربية الأخرى في المنطقة التي ستقوم بتسريع وتيرة إصلاحاتها طوعا لتفادي تكرار ما حدث في دول الحراك وبما سيصب في النهاية في تحسين مناخ الاستثمار في المنطقة برمتها .

### أهم نتائج الحراك الشعبي وتأثيرها على مناخ الاستثمار:

يترتب على الحراك الشعبي أيا كانت درجته مجموعة من التغيرات والمستجدات يتباين تأثيرها من وجهة نظر القائمين على تقييم مناخ الاستثمار سلبا أو إيجابا، حيث يختلف تأثير ردود أفعال الحكومات وقراراتها على مكونات مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في دولة ما فقد يكون سلبيا على المدى القصير، وربما يتبدل ليصبح ايجابيا على المدى المتوسط أو الطويل والعكس صحيح وتؤكد الدراسات والأدبيات السياسية والاقتصادية تجاوز تأثير نتائج مثل هذا النوع من الحراك السياسي حدود الدولة واحتمالية انتقال تأثيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى دول الجوار وبالتالي تبرز أهمية دراسة وتحليل تأثير هذه الأحداث على المستوى الإقليمي إلى جانب المستوى القطري . وفي محاولة

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

لتوضيح الأوضاع الحالية بصورة أكثر واقعية . فقد تم استعراض أبرز تداعيات الحراك الشعبي من واقع ما شهدته الدول العربية في عدد من النقاط منها<sup>1</sup>:

**التغيرات السياسية والإدارية :** خصوصا مع ما ينجم عن الحراك من درجات متفاوتة للتغيرات في التشريعات والإجراءات الإدارية والحكومات والوزراء والمسؤولين واحتمالات حدوث ضبابية في الأطر الحاكمة والإجراءات المعمول بها وأسس سيادة القانون والتسرع في اتخاذ القرار .

**التوترات الأمنية :** وما ينتج عن غياب الأمن في بعض الأحيان، وما يترتب عليها بالطبع من آثار تختلف من حالة لأخرى بحسب درجة الانفلات واتساعه الجغرافي والقطاعي وحدته والتي بالطبع تنعكس سلبا على مناخ الاستثمار وأداء الأعمال بشكل عام .

**الاضطرابات العمالية الفئوية :** وما ينجم عنها من تداعيات معظمها سلبية ويتمثل في تعطيل العمل والإنتاج وارتفاع تكلفة عنصر العمل، والبعض الآخر ايجابي في حالة حصول هؤلاء على حقوق عادلة قد تؤدي لتخفيف حدة الاحتقان وزيادة الانتماء والرضا الوظيفي ومعدلات الإنتاجية.

**إجراءات محاربة الفساد :** وتشمل سحب مشاريع وأراضي وغيرها من بعض المستثمرين مراجعة الامتيازات المالية التي كان يحصل عليها بعض المستثمرين، وعمليات تجميد الأرصدة الخارجية لعدد من المسؤولين ورجال الأعمال في الداخل والخارج، وتتوقف طبيعة نتائج تلك الإجراءات على مدى عدالتها والتزامها بالقانون وإن كانت في الغالب ستعكس سلبا في المدى القصير، وإيجابا في المدى المتوسط والطويل بحسب قدرتها على توفير موارد إضافية للحكومات تسهم في تحسين عدد من المؤشرات فضلا عن خفض تكلفة الفساد على المستثمرين في المستقبل .

**هروب رؤوس الأموال للخارج :** سواء التي تخص مستثمرين محليين أو أجانب أو مسؤولين وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على حجم الاستثمار المحلي والأجنبي، والأثر السلبي على ميزان المدفوعات وأسواق الصرف وقدرات الدولة التنافسية، ومناخ الاستثمار فيها بشكل عام .

**الموقف من القطاع الخاص :** بشكل عام والمستثمرين الأجانب بشكل خاص، حيث قد يترتب على القرارات الحكومية موجة معادية للقطاع الخاص في دول الحراك، وخصوصا المؤسسات ذات الصلة الوثيقة بالنظم الحاكمة السابقة وما يترتب على ذلك من تغيرات إدارية أو تشريعية تمس الامتيازات والضمانات الممنوحة للقطاع الخاص، وما يرتبط بذلك من قضايا الإخلال بالعقود الموقعة مع القطاع

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 9 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الخاص، ومدى حيادية القضاء المحلي و القدرة على الاحتكام إلى الاتفاقيات والأطر الدولية الحاكمة للاستثمار وأداء الأعمال ومن بينها اللجوء إلى التحكيم الدولي وفعاليتيه.

**التأثيرات الإقليمية :** حيث ينتج عن الحراك الشعبي تأثيرات محلية ذات طابع إقليمي من انتقال عنصر العمل ورؤوس الأموال والسلع و إعادة توزيع اتجاهات وكثافة تلك الحركة عبر الحدود سواء فيما بين الدول العربية التي تشهد حراكا والدول العربية الأخرى والعالم، أو فيما بين الدول العربية التي لا تشهد حراكا وبقية الدول، حيث ستتغير خريطة حركة العمالة والاستثمارات والتجارة البينية العربية وكذلك المعاملات التجارية والمالية العربية مع باقي دول العالم .

### المطلب الثاني : وضع الدول العربية في تقارير التقييمات السيادية

تتابع وكالات التصنيف الدولية حول العالم ما يجري على الساحة العربية من تغيرات وتطورات سياسية سيترتب عليها وبلا شك تغيرات متفاوتة في التصنيف السيادي للدولة والتصنيف الائتماني والملاءة المالية لبعض الكيانات الاقتصادية في تلك الدول، وعلى رأسها مؤسسات القطاع المصرفي والمالي وكذلك رؤيتها وتقييمها للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء في الدول العربية التي تشهد حراكا متباينا، أو للمنطقة بشكل عام .

وتأتي أهمية هذا التصنيف، من كونه معتمدا من الغالبية العظمى من القادة والسياسيين

والشركات عبر الوطنية والمستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الدول العربية، وما يصاحب ذلك من تقارير دولية صادرة عن تلك الوكالات، مع الأخذ في الاعتبار أنها وإن اختلفت في التفاصيل وأدوات ودرجات التقييم الايجابية والسلبية فإنها تتفق نسبيا على الصورة العامة .

ومن هنا تأتي أهمية استعراض رؤية العالم و مؤسساته للدول العربية قبل وبعد الأحداث، من خلال استعراض التصنيف السيادي الصادر عن أبرز وكالات التصنيف الدولية لعدد من الدول العربية والذي يكشف عددا من الدول العربية، والذي يكشف عددا من التغيرات كما يوضحها الجدول المرفق.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، آفاق الاقتصادات العربية لعام 2015 ، مرجع سبق ذكره ، ص 17 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الجدول رقم ( 03-19) : التغييرات التي طرأت على التقييمات السيادية في الدول العربية منذ نهاية عام 2010 وحتى نهاية 2014

التغييرات التي طرأت على التقييمات السيادية في الدول العربية منذ نهاية عام 2010 وحتى نهاية 2014															
الدولة	مستشار آند بورز			موديز			فيتش			كابيتال راتينجس			EIU		
	سنتف ديسمبر 2010	أواخر مارس 2011	أواخر 2014	سنتف ديسمبر 2010	أواخر مارس 2011	أواخر 2014	سنتف ديسمبر 2010	أواخر مارس 2011	أواخر 2014	سنتف ديسمبر 2010	أواخر مارس 2011	أواخر 2014	سنتف ديسمبر 2010	أواخر مارس 2011	أواخر 2014
الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	BB مستقر	BB مستقر	BB مستقر
مصر	BB+ مستقر	BB مستقر	B- مستقر	Ba1 مستقر	Ba3 مستقر	Caa1 مستقر	BB+ مستقر	BB مستقر	B مستقر	BBB- مستقر	BB+ مستقر	B- مستقر	BB مستقر	CCC مستقر	CCC مستقر
نيجيريا	A- مستقر	BB مستقر	-	-	-	-	BBB+ مستقر	BB مستقر	B مستقر	-	-	-	BB مستقر	BB مستقر	B مستقر
المغرب	BBB- مستقر	BBB- مستقر	BBB- مستقر	Ba1 مستقر	Ba1 مستقر	Ba1 مستقر	BBB- مستقر	BBB- مستقر	BBB- مستقر	BBB- مستقر	BBB- مستقر	-	BB مستقر	BB مستقر	B مستقر
السودان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	C مستقر	-	C مستقر
تونس	BBB مستقر	BBB- مستقر	-	Baa2 مستقر	Baa3 مستقر	Ba3 مستقر	BBB مستقر	BBB- مستقر	BB- مستقر	BBB مستقر	BBB مستقر	BBB مستقر	B مستقر	CCC مستقر	CCC مستقر
البحرين	A مستقر	BBB مستقر	BBB- مستقر	A3 مستقر	A3 مستقر	Baa2 مستقر	A مستقر	BBB مستقر	BBB مستقر	A مستقر	A مستقر	BBB مستقر	BBB مستقر	BBB مستقر	BB مستقر
لبنان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	CC مستقر	CC مستقر	CCC مستقر
الأردن	BB مستقر	BB مستقر	BB- مستقر	Ba2 مستقر	Ba2 مستقر	Ba2 مستقر	B1 مستقر	B1 مستقر	B1 مستقر	B1 مستقر	B1 مستقر	BB- مستقر	B مستقر	B مستقر	CCC مستقر
الكويت	AA- مستقر	AA- مستقر	AA- مستقر	Aa2 مستقر	Aa2 مستقر	Aa2 مستقر	AA مستقر	AA مستقر	AA مستقر	AA مستقر	AA مستقر	AA- مستقر	AA- مستقر	A مستقر	A مستقر
إيران	B إيجابي	B إيجابي	B- مستقر	B1 مستقر	B1 مستقر	B1 مستقر	B2 مستقر	B2 مستقر	B2 مستقر	B2 مستقر	B2 مستقر	B مستقر	B مستقر	CCC مستقر	CCC مستقر
عمان	A مستقر	A مستقر	A- مستقر	A2 مستقر	A2 مستقر	A2 مستقر	A1 مستقر	A1 مستقر	A1 مستقر	A1 مستقر	A1 مستقر	A- مستقر	A مستقر	A مستقر	A مستقر
قطر	AA مستقر	AA مستقر	AA مستقر	Aa2 مستقر	Aa2 مستقر	Aa2 مستقر	-	-	-	-	-	AA مستقر	AA مستقر	AA مستقر	AA مستقر
السعودية	AA- مستقر	AA- مستقر	AA- مستقر	Aa3 مستقر	Aa3 مستقر	Aa3 مستقر	AA- مستقر	AA- مستقر	AA- مستقر	AA- مستقر	AA- مستقر	AA- مستقر	AA- مستقر	BBB مستقر	BBB مستقر
سورية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	BB مستقر	B مستقر	C مستقر
الإمارات	-	-	-	Aa2 مستقر	Aa2 مستقر	Aa2 مستقر	-	-	-	-	-	-	BB مستقر	BB مستقر	BB مستقر
اليمن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	CC مستقر	CC مستقر	CC مستقر

المصدر: المواقع الشبكية لمؤسسات التقييم الدولية، في تواريخ مختلفة- نشرة بيبلوس عدد 389 مارس 2015

### المطلب الثالث : دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تأمين المخاطر في الدول العربية

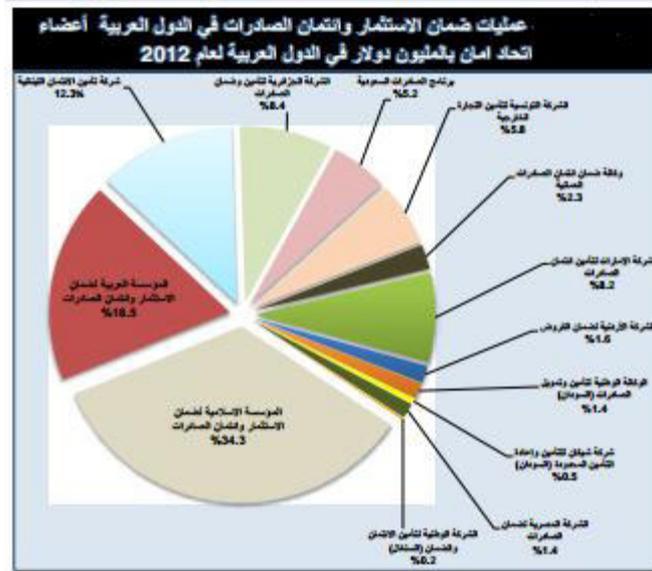
#### الفرع الأول: صناعة الضمان في الدول العربية

نشأت صناعة الضمان على المستوى العربي بتأسيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في منتصف السبعينات كمؤسسة إقليمية، تقدم خدماتها في هذا المجال والتي أضافت خدمات جديدة فيما بعد أبرزها ضمان ائتمان الصادرات ثم تم تأسيس نحو 12 جهة قطرية تقدم خدمات ضمان ائتمان الصادرات في عدد من الدول العربية 10 منها إلى جانب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أعضاء في اتحاد أمان .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

وفيما يتعلق بتوزيع عمليات الضمان في الدول العربية لعام 2012 ، فقد حلت المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في المرتبة الأولى بنسبة 34.3% ثم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في المرتبة الثانية بنسبة 18.45% ، ثم شركة تأمين الائتمان اللبنانية بنسبة 12.31% ، ثم الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات بنسبة 8.39% ثم شركة الإمارات لتأمين ائتمان الصادرات بنسبة 8.19% ، ثم الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية بنسبة 5.84% ، ثم برنامج الصادرات السعودية بنسبة 5.84% ، وأخيرا توزعت بقية الحصص فيما بين الجهات الأخرى أعضاء الاتحاد.<sup>1</sup> وهو كما موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (03-22) :



**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، صناعة الضمان في الدول العربية و الإسلامية و العالم ، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الثالث ، ( يوليو – سبتمبر ) ، 2014 .

### المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ( ضمان ) :

على مدار أربعة عقود ومنذ تأسيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام 1974 كأول مؤسسة دولية متعددة الأطراف تقدم خدمات ضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية في الدول العربية

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، صناعة الضمان في الدول العربية و الإسلامية و العالم ، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الثالث ، ( يوليو – سبتمبر ) ، 2014 ، ص 16 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

نجحت المؤسسة في خدمة العديد من المستثمرين العرب والأجانب في الدول العربية قبل أن تطور خدماتها فيما بعد لتشمل كذلك المصدرين بعد استحداث خدمة تأمين ائتمان الصادرات عام 1986 و تعديل مسماها لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عام 2008 . حيث بلغت القيمة الإجمالية لعملياتها التراكمية بنهاية عام 2013 نحو 11.1 مليارات دولار .

شهدت المؤسسة اتجاها عاما للنمو في عملياتها خلال السنوات الأخيرة من 1019 مليون دولار عام 2008 إلى نحو 1510 مليارات دولار عام 2013 ليصل إجمالي الفترة إلى 7.6 مليارات دولار منها 5.93 مليارات لضمان ائتمان الصادرات و بنسبة 78% من إجمالي و 1.66 مليار دولار لضمان الاستثمار وبنسبة 22% من إجمالي عمليات الضمان خلال الفترة<sup>1</sup> . وهذا كما هو موضح في الجدول و الشكلين الموائيين :

الجدول رقم (03-20): تطور حجم عمليات الضمان في المؤسسة 2008-2013

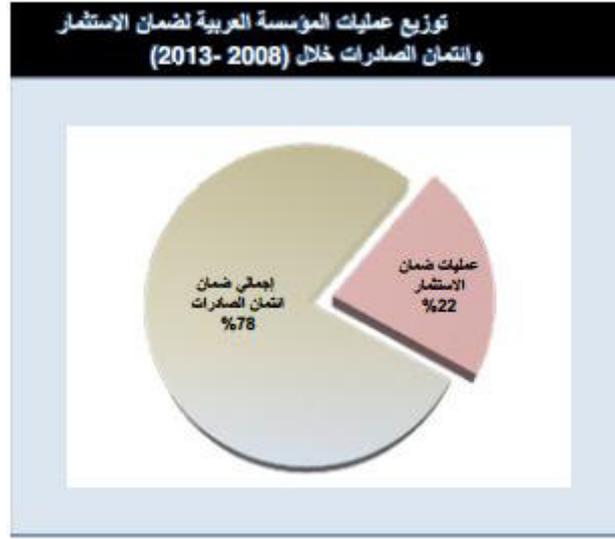
تطور حجم عمليات الضمان في المؤسسة (2008-2013)							
الإجمالي	2013	2012	2011	2010	2009	2008	الإجمالي
5,927.63	1,276.93	1,528.06	1,138.64	768.10	589.50	626.40	إجمالي عمليات ضمان ائتمان الصادرات
1,664.55	233.13	195.34	302.18	429.30	111.30	393.30	إجمالي عمليات ضمان الاستثمار
7,592.18	1,510.05	1,723.40	1,440.82	1,197.40	700.80	1,019.70	إجمالي حجم عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، صناعة الضمان في الدول العربية و الإسلامية و العالم ، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الثالث، ( يوليو – سبتمبر ) ، 2014 .

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 17 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم (03-23) :



**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، صناعة الضمان في الدول العربية و الإسلامية و العالم ، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الثالث، ( يوليو – سبتمبر ) ، 2014 .

الشكل رقم (03-24) :



**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، صناعة الضمان في الدول العربية و الإسلامية و العالم ، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الثالث، ( يوليو – سبتمبر ) ، 2014 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

### الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي للعمليات حسب الأقطار المصدرة

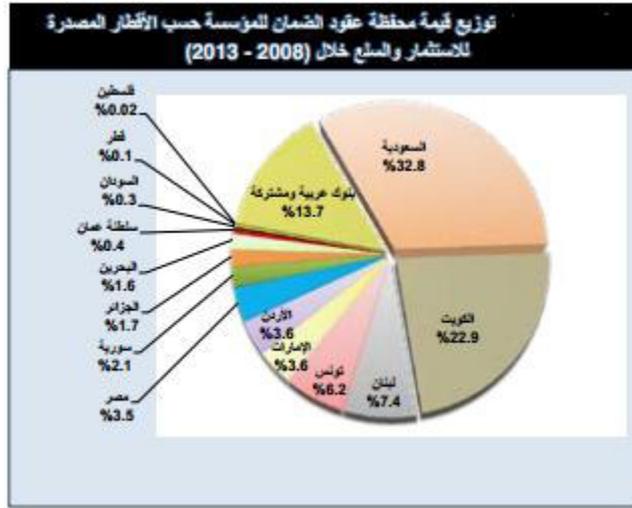
وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للعمليات حسب الأقطار المصدرة للاستثمار إلى الدول العربية والمصدرة للسلع إلى الدول العربية والعالم تشير إحصاءات المؤسسة خلال ( 2008-2013 ) إلى أن السعودية حلت في المرتبة الأولى بقيمة عمليات بلغت 2.5 مليار دولار ونسبة 32.8% من مجمل العمليات، تليها الكويت في المرتبة الثانية بقيمة 1.7 مليار دولار ونسبة 22.9% من الإجمالي، ثم لبنان في المرتبة الثالثة بقيمة 555.7 مليون دولار ويحصة تبلغ 7.4% ، فتونس رابعا بقيمة 462.5 ملايين دولار ونسبة 6.2%، ثم الإمارات خامسا بقيمة 269.6 مليون دولار ونسبة 3.6% تليها الأردن سادسا بقيمة 269.2 مليون دولار ونسبة 3.6% ثم مصر سابعا بقيمة 264.6 مليون دولار ونسبة 3.5% تليها سورية في المركز الثامن بقيمة 159.7 مليون دولار و بنسبة 2.1% ، ثم الجزائر تاسعا بقيمة 127.2 مليون دولار ونسبة 1.7%، ثم البحرين عاشرا بقيمة 123.2 مليون دولار ونسبة 1.6% ، وسلطنة عمان بقيمة 31 مليون دولار ونسبة 0.4%، ثم السودان بقيمة 21.3 مليون دولار ونسبة 0.3%، ثم قطر بقيمة 10 ملايين دولار ونسبة 0.1% وفلسطين بقيمة 1.3 مليون دولار ونسبة 0.02%. في حين بلغت قيمة العمليات المقدمة للبنوك العربية والمشاركة نحو 1029.5 مليون دولار ونسبة 13.7% من الإجمالي .<sup>1</sup>

وهو كما هو مبين في الشكل و الجدول التاليين :

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 18 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم (03-25) :



**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، صناعة الضمان في الدول العربية و الإسلامية و العالم ، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الثالث ، ( يوليو – سبتمبر ) ، 2014 .

الجدول رقم ( 03-21) : تطور قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المصدرة للاستثمار و السلع بالمليون دولار

تطور قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الأقطار المصدرة للاستثمار والسلع بالمليون دولار وحسب الترتيب التتالي لإجمالي القيمة

م	الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الإجمالي
1	السعودية	210.5	274.1	408.3	484.0	536.3	547.46	2,460.7
2	الكويت	435.3	134.7	449.2	320.6	159.6	217.59	1,717.0
3	لبنان	85.9	76.9	76.3	101.2	113.2	102.10	555.7
4	تونس	122.9	109.6	85.5	78.9	61.3	4.17	462.5
5	الإمارات	48.8	9.4	10.0	50.3	63.2	87.85	269.6
6	الأردن	2.8	3.1	14.3	118.5	75.2	55.25	269.2
7	مصر	12.1	24.8	55.4	72.9	77.1	22.26	264.6
8	سوريا	11.8	24.4	9.9	38.7	41.2	33.82	159.7
9	الجزائر	--	1.8	3.6	35.3	86.6	--	127.2
10	البحرين	61.8	27.5	10.0	6.7	17.2	--	123.2
11	سلطنة عمان	5.5	4.0	3.6	10.6	7.3	--	31.0
12	السودان	10.8	10.5	--	--	--	--	21.3
13	قطر	--	--	10.0	--	--	--	10.0
14	فلسطين	--	--	--	0.091	0.560	0.68	1.3
	بنوك عربية ومشتركة	12	--	71.3	113.0	394.8	438.87	1,029.5
	الإجمالي	1,019.7	700.9	1,197.4	1,440.8	1,633.7	1,510.1	7,502.5

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، صناعة الضمان في الدول العربية و الإسلامية و العالم ، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الثالث ، ( يوليو – سبتمبر ) ، 2014 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

### الفرع الثالث : التوزيع الجغرافي للعمليات حسب الأقطار المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع

يكشف التوزيع الجغرافي للعمليات حسب الأقطار المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع خلال السنوات الخمس الأخيرة ( 2008-2013 ) عن أن السودان حل في المرتبة الأولى بقيمة عمليات بلغت 846 مليون دولار ونسبة 11.1% من مجمل العمليات ، تليه الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 663 مليون دولار بنسبة 8.7% من الإجمالي، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 562 مليون دولار ويحصة تبلغ 7.4%، فليبيا رابعا بقيمة 551 ملايين دولار ونسبة 7.3%، ثم السعودية خامسا بقيمة 548 ملايين دولار و بنسبة 7.2% ، تليها سورية سادسا بقيمة 512 مليون دولار وبنسبة 6.7% ، ثم الجزائر سابعا بقيمة 370 مليون دولار و بنسبة 4.9% ، يليها الكويت في المركز الثامن بقيمة 343 مليون دولار وبنسبة 4.5%، ثم الأردن تاسعا بقيمة 335 مليون دولار وبنسبة 4.4%، تليها لبنان في المركز العاشر بقيمة 248 مليون دولار بنسبة 3.3%، تليها البحرين في المركز الحادي عشر بقيمة 194 مليون دولار و بنسبة 2.6% ، ثم قطر في المركز الثاني عشر بقيمة 193 مليون دولار وبنسبة 2.5%، ثم تونس في المركز الثالث بقيمة 177 مليون دولار و بنسبة 2.3%، ثم المغرب في المركز الرابع عشر بقيمة 173 مليون دولار و بنسبة 2.3% ، ثم اليمن في المركز الخامس عشر بقيمة 162 مليون دولار و بنسبة 2.1% ثم سلطنة عمان في المركز السادس عشر بقيمة 104 مليون دولار وبنسبة 1.4%، ثم العراق في المركز السابع عشر بقيمة 13.7 مليون دولار وبنسبة 0.2%، وأخيرا موريتانيا بقيمة مليون دولار .

في حين بلغت قيمة عمليات الضمان التي استفادت منها الدول غير العربية المستوردة للسلع العربية نحو 1.597.7 مليون دولار وبنسبة 21% من الإجمالي، ثم توزعت بشكل رئيسي على أوروبا بنسبة 9.9% من الإجمالي و 6.6% لآسيا و 1.7% لأفريقيا والبقية لأمريكا وبقية الدول العالم بنسبة 2.9%<sup>1</sup>.

وهو كما يوضحه الشكل والجدول المواليين :

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 19 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

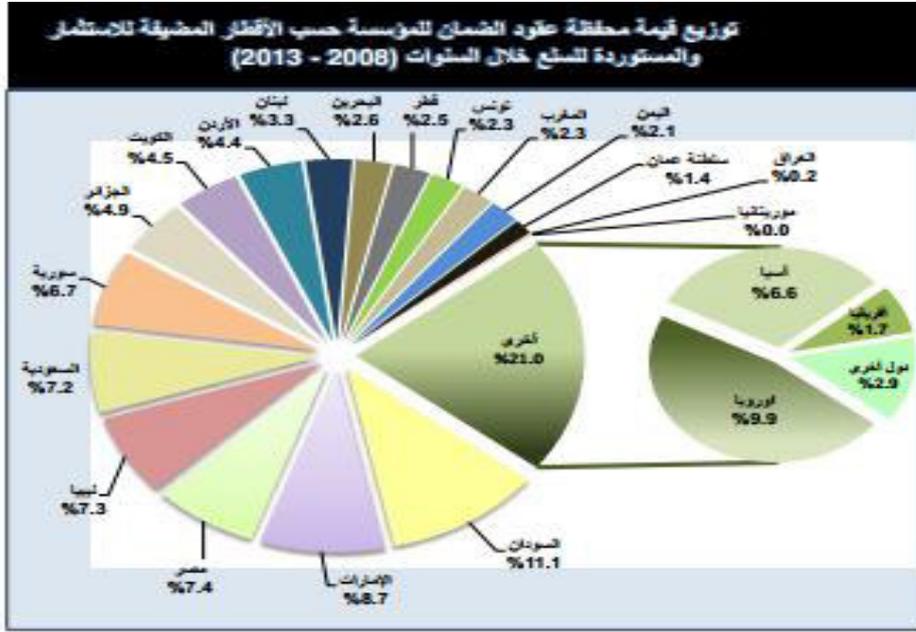
الجدول رقم (03-22) :

تطور قيمة معاملة عقود الضمان للمؤسسة							
حسب الأنظار المصنفة للاستثمار والمستوردة للسلع بالمليون دولار وحسب الترتيب التنازلي لإجمالي القيمة							
الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الإجمالي
1 السودان	163,198	107,352	318,638	190,222	58,775	48,117	848,302
2 الإمارات	28,903	57,959	91,792	174,683	206,611	102,975	682,922
3 مصر	10,014	27,258	27,176	60,604	228,987	207,938	561,977
4 ليبيا	175,889	3,864	107,486	83,637	87,925	92,238	551,019
5 السعودية	47,014	47,496	54,564	124,166	175,706	99,221	548,167
6 سورية	193,090	31,875	104,007	74,636	58,036	50,000	511,734
7 الجزائر	5,605	4,461	3,822	113,520	159,278	83,419	370,106
8 الكويت	31,313	47,843	51,265	76,232	70,870	65,033	342,576
9 الأردن	29,429	41,292	44,589	98,200	68,767	52,931	335,208
10 لبنان	16,771	5,001	18,413	28,729	99,399	79,544	247,857
11 البحرين	17,202	26,714	25,023	46,771	42,235	36,181	194,125
12 قطر	9,327	26,233	33,641	36,523	46,075	38,991	192,790
13 تونس	26,452	17,197	26,131	29,625	51,716	25,453	178,774
14 المغرب	3,571	38,000	52,969	44,590	22,041	11,440	172,612
15 اليمن	12,194	8,535	37,032	30,403	30,836	42,863	161,852
16 سلطنة عمان	11,242	16,414	13,035	20,812	22,782	19,793	104,678
17 العراق	--	--	--	--	2,728	10,943	13,671
18 موريتانيا	--	1	--	--	--	1,000	1,001
الإجمالي العربي	781,204	508,495	1,008,673	1,193,553	1,432,787	1,067,880	5,994,572
1 أوروبا	99,027	73,463	95,526	123,718	194,446	166,043	752,221
2 آسيا	110,176	72,102	50,772	73,386	62,042	130,758	499,236
3 أفريقيا	23,689	25,754	22,060	31,352	12,900	10,808	126,583
4 أمريكا الشمالية	63	194	7,417	8,538	1,575	--	17,787
5 أمريكا الجنوبية	101	1,135	--	--	--	--	1,236
6 أخرى	5,465	18,728	11,928	10,273	19,675	134,563	200,632
إجمالي الدول غير عربية	238,521	191,376	187,703	247,265	290,637	442,173	1,597,675
الإجمالي	1,019,725	700,871	1,197,376	1,440,818	1,723,405	1,510,053	7,592,247

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، صناعة الضمان في الدول العربية و الإسلامية و العالم ، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الثالث ، ( يوليو – سبتمبر ) ، 2014 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم (03-26) :



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، صناعة الضمان في الدول العربية و الإسلامية و العالم ، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الثالث ، ( يوليو – سبتمبر ) ، 2014 .

### الفرع الرابع : التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة الضمانات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2013

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة الالتزامات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2013 فتشير إحصاءات المؤسسة خلال السنوات الخمس الأخيرة ( 2008-2013 ) إلى أن الجزائر حلت في المرتبة الأولى بقيمة بلغت 52.5 مليون دولار ونسبة 13.3% من مجمل الضمانات تليها ليبيا في المرتبة الثانية بقيمة 54.7 مليون دولار بنسبة 11.5% من الإجمالي، ثم السودان في المرتبة الثالثة بقيمة 44.3 مليون دولار و بحصة تبلغ 11.2% ثم اليمن رابعا بقيمة 41.3 مليون دولار ونسبة 11.2% ثم سورية خامسا بقيمة 35.3 مليون دولار ونسبة 9.8% تليها لبنان سادسا بقيمة 32.7 مليون دولار ونسبة 8.3% ثم السعودية سابعا بقيمة 9.3 مليون دولار ونسبة 2.3% تليها قطر في المركز الثامن بقيمة 8.6 مليون دولار ونسبة 2.2% ثم تونس تاسعا بقيمة 8.5 مليون دولار ونسبة 2.1% تليها العراق في المركز العاشر بقيمة 7.4 مليون دولار ونسبة 1.9%، ثم تليها الإمارات في المركز الحادي عشر بقيمة 5.1 ملايين دولار و بنسبة 1.3% ، ثم الكويت في المركز

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الثاني عشر بقيمة 3.3 ملايين دولار و بنسبة 0.8% ، ثم الأردن في المركز الثالث عشر بقيمة 2.4 مليون دولار وبنسبة 0.6% ، ثم البحرين في المركز السابع عشر بقيمة 1.9 مليون دولار وبنسبة 0.5% ، ثم سلطنة عمان في المركز الخامس عشر بقيمة 0.86 مليون دولار وبنسبة 0.2%، ثم مصر في المركز السادس عشر بقيمة 0.71 مليون دولار و بنسبة 0.2% و أخيرا المغرب في المركز السابع عشر بقيمة 0.52 مليون دولار و بنسبة 0.1% و بإجمالي بلغ 300.29 مليون دولار للدول العربية المشار إليها و بنسبة 75.8% من الإجمالي .

في حين بلغت قيمة الضمانات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2013 للدول غير العربية 95.84 مليون دولار و بنسبة 24.2% من الإجمالي ، توزعت بشكل رئيسي على إفريقيا بنسبة 5.6% من الإجمالي 0.9% لآسيا، 0.7% لأوروبا و بقية دول العالم بنسبة 17% من الإجمالي .

وهو كما هو مبين في الشكل والجدول التاليين :

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

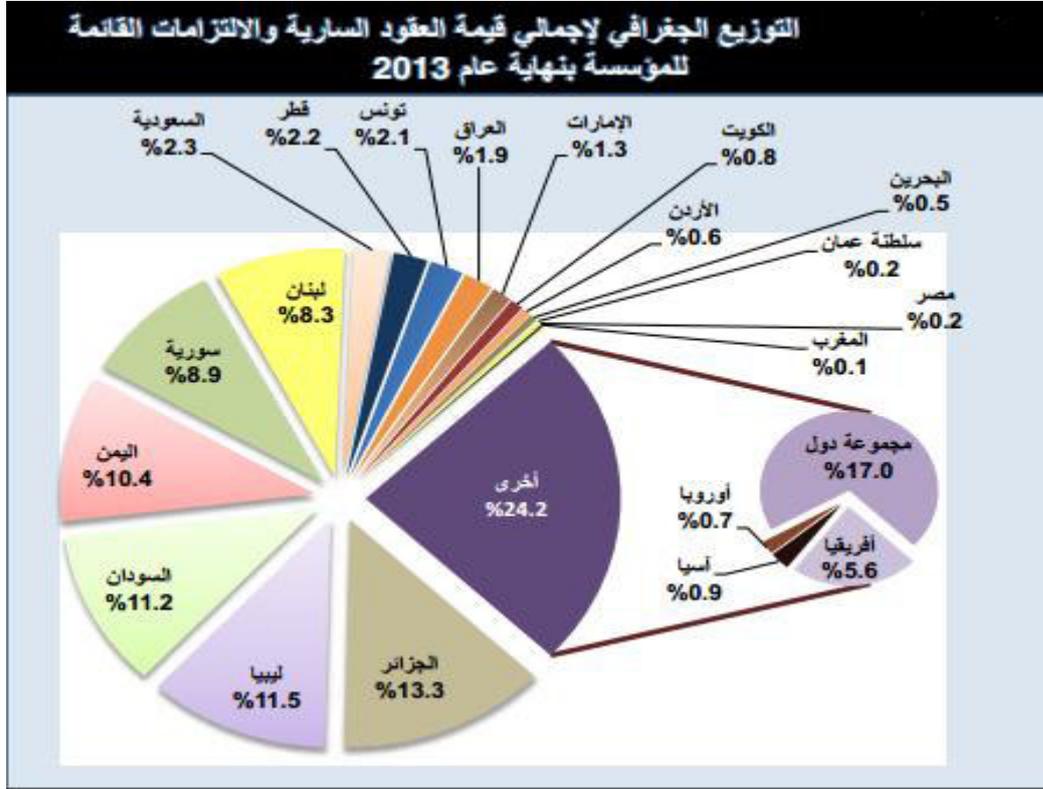
الجدول رقم (03-23) :

إجمالي قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة للمؤسسة بنهاية 2013 حسب القطر المضيف / المستورد للاستثمار والملع		
الدولة	القيمة بالمليون دولار	
1 الجزائر	52.50	
2 ليبيا	45.69	
3 السودان	44.25	
4 اليمن	41.25	
5 سورية	35.25	
6 لبنان	32.73	
7 السعودية	9.30	
8 قطر	8.59	
9 تونس	8.46	
10 العراق	7.44	
11 الإمارات	5.05	
12 الكويت	3.32	
13 الأردن	2.41	
14 البحرين	1.94	
15 سلطنة عمان	0.86	
16 مصر	0.71	
17 المغرب	0.52	
<b>إجمالي الدول العربية</b>	<b>300.29</b>	
1 أفريقيا	22.38	
2 آسيا	3.54	
3 أوروبا	2.61	
4 مجموعة دول	67.30	
<b>إجمالي الدول الغير العربية</b>	<b>95.84</b>	
<b>الإجمالي</b>	<b>396.12</b>	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، صناعة الضمان في الدول العربية و الإسلامية و العالم ، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الثالث، ( يوليو – سبتمبر ) ، 2014 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم (03-27) :



**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، صناعة الضمان في الدول العربية و الإسلامية و العالم ، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الثالث، ( يوليو – سبتمبر ) ، 2014 .

## الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

### خلاصة الفصل :

لقد حاولنا أن نعطي في هذه الدراسة لمحة عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وذلك بهدف اعطاء نظرة متكاملة نوعا ما.

فقد تحدثنا في المبحث الأول عن مناخ الاستثمار و مكوناته، كما قمنا بتحليل هذا المناخ في الدول العربية من خلال مؤشرات الأداء الداخلي ومؤشرات الأداء الخارجي لمعرفة مدى مساهمة هذه المؤشرات في جذب المستثمرين الأجانب إلى المنطقة.

ثم في المبحث الثاني عرجنا على التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية من خلال التوزيع الجغرافي وأرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها، بالإضافة إلى الاستثمارات الواردة من واقع بيانات الشركات المستثمرة في الدول العربية.

كما توقفنا في المبحث الثالث على واقع الاستثمارات العربية البينية من خلال التدفقات الاستثمارية البينية بالإضافة إلى التطرق إلى أسباب ضعف الاستثمارات العربية البينية.

لننهي في آخر مبحث الحديث عن تأثير التطورات السياسية على مناخ الاستثمار في الدول العربية من خلال معرفة علاقة السياسة بالاستثمار التي أثبتت الدراسات الدور الذي تلعبه في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى وضع الدول العربية في تقارير التقييمات السيادية، و الدور الذي لعبته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تأمين المخاطر في الدول العربية من خلال نجاحها في خدمة العديد من المستثمرين العرب والأجانب في هذه الدول.

# الفصل الرابع

واقع ضمانات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

### تمهيد:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة إلى تهيئة مناخها الاستثماري حتى تستطيع استقطاب أكبر قدر من التدفقات الاستثمارية، وخاصة أن هذا الأمر أصبح ضرورة ملحة وليس اختياريا. لذا عملت الجزائر جاهدة على توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق بيئة معززة بمجموعة من القوانين والنظم والتشريعات المحفزة والمنظمة للاستثمارات، وتوفير لها العديد من الضمانات.

وسيتم في هذا الفصل التطرق إلى واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال

ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني : المنظومة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث : تقييم الضمانات الممنوحة من طرف الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

### المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنتناول في العرض التحليلي التالي كل من مكونات المناخ الاستثماري في الجزائر، وضع الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.

#### المطلب الأول : مكونات المناخ الاستثماري في الجزائر

في هذا المطلب سوف نقوم بتحليل المناخ السياسي والأمني، تحليل المناخ القانوني، تحليل المناخ الاقتصادي للجزائر، وذلك بالتطرق إلى المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي.

#### الفرع الأول : تحليل المناخ السياسي والأمني في الجزائر

يعد استقرار الأوضاع السياسية والأمنية عاملا مهما لتشجيع حركة الاستثمار، حيث لا يمكن لأي دولة أن تعزز الثقة لدى المستثمرين الأجانب إلا إذا اتسم نظامها السياسي بالاستقرار، وتلاشت المخاطر المختلفة إلى حدها الأدنى، وبالنسبة للجزائر فإنها على الصعيد الخارجي ترتبط بعلاقات وثيقة مع مختلف دول العالم وبالكثير من التجمعات الإقليمية والدولية، وهو ما يشير إلى البعد السياسي الذي تتسم به سياسة الدولة الخارجية. أما على الصعيد الداخلي فقد مرت بفترات عصيبة على الساحة الأمنية خصوصا في بداية التسعينات، مما أدى إلى نقص التمويل الخارجي ونفور المستثمرين الأجانب من الاستثمار فيها رغم الامتيازات والتسهيلات المقدمة، وما زاد من تفاقم المشكلة أكثر هو الإعلام الغربي الذي كان ولا يزال يعطي نظرة سيئة عن الوضع الأمني في الجزائر.

ولكن اتسمت السنوات الأخيرة بالانفراج السياسي والأمني، من خلال مشاركة الأفراد في مختلف المواعيد الانتخابية، وبروز ملامح العمل الديمقراطي، بالإضافة إلى موافقة الحكومة الجزائرية ومصادقتها على النصوص الكاملة لميثاق السلم والمصالحة، إلا أن المستثمرين (الوطنيين منهم والأجانب) لا يزالون متوجسين من البيئة السياسية والأمنية في الجزائر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - نادية لحوجي ، أثر تقلبات سعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر ( غير منشورة ) ، تخصص مالية و اقتصاد دولي ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ( الجزائر ) ، 2014-2013 ، ص 72 .

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

### الفرع الثاني: تحليل المناخ القانوني في الجزائر

لقد كان لقانون الاستثمارات في الجزائر عدة تطورات وتغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة خاصة في سنوات التسعينيات حيث قامت الدولة في هذه الفترة بتعديلات وإصلاحات اقتصادية ومالية هامة من بينها إصدار قوانين لتشجيع المستثمرين وإنشاء هيئات مكلفة بترقية ودعم الاستثمار، وعلى هذا الأساس سوف نستعرض تطورات قوانين تشجيع الاستثمار بالجزائر عبر أربعة مراحل على النحو التالي:

﴿ قانون النقد و القرض رقم 90-10.

﴿ المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات.

﴿ الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

﴿ الأمر رقم 06-08 المعدل و المتمم للأمر 01-03 السابق.

#### 1. قانون النقد والقرض رقم 90-10:

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في 14/04/1990 خطوة نحو التشريع لفتح السوق أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاعات خارج المحروقات، ولقد شمل جوانب عديدة من الإصلاحات وهو ليس بقانون استثمار وإنما تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال وقد كرس عددا من المبادئ تتمثل في:<sup>1</sup>

- **المبدأ الأول:** حرية الاستثمار، غير أن القانون ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها، على أن يحدد ذلك بنص تشريعي، كما أن القانون حدد شروط تدخل الرأسمال الخاص.

- **المبدأ الثاني:** حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وفي مدة شهرين أي أنه يتم ذلك بعد 60 يوما من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر.

<sup>1</sup> كمال قريوع عليوش، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص13، 14.

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- **المبدأ الثالث:** تبسيط عمليتي قبول الاستثمار ويخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة يقدم الطلب إلى مجلس النقد و القرض يبحث في الملف خلال شهرين و يبلغ المستثمر بقرار مجلس النقد والقرض.

وبإصدار السلطات العمومية الجزائرية لقانون النقد والقرض تكون قد أكملت حلقة من حلقات التشريع الذي يهدف إلى توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال إلغاء هذا القانون شرط الأغلبية النسبة لرأس المال والتي تتمثل في ضرورة امتلاك نسبة 51% من رأس المال للقطاع العمومي ونسبة 49% للمستثمر الأجنبي، فقد ترك حرية المنافسة في السوق حيث ساوى بين المستثمرين الأجانب والمحليين وفتح بابا واسعا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بدون قيود، وأصبح دور الدولة منظما للاقتصاد لا مسيرا له.<sup>1</sup>

### 2. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات :

جاء المرسوم التشريعي رقم 12/93 لتحديد الامتيازات الجبائية والجمركية، حيث تتحدد الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي حسب طبيعة الاستثمار والموقع الجغرافي له، وترتكز فلسفته على مايلي:

مبدأ حرية الاستثمار، أصناف الاستثمار، مبدأ المساواة، إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، مبدأ التشجيع على الاستثمار.<sup>2</sup>

### 3. الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار :

لقد أجرت الجزائر عدة تعديلات لتشجيع الاستثمار ، و كان ابرز التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار هو صدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير مناخ الاستثمار

<sup>1</sup>. عبد الكريم كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص214، 215.

<sup>2</sup>. بلعبيدي عايدة عبير ، بوخورس عبد الحميد ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 10.

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

حيث قدمت العديد من الحوافز، والتسهيلات سواء أثناء الانجاز، أو الاستغلال التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية<sup>1</sup>، إضافة إلى تبنيه أربعة مبادئ هامة هي:<sup>2</sup>

- مبدأ حرية الاستثمار .
- مبدأ إزالة كافة القيود الإدارية على الاستثمار .
- مبدأ عدم اللجوء إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه .
- مبدأ إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي لفض النزاعات .

### 4. الأمر رقم 06-08 المعدل و المتمم للأمر 01-03 السابق :

ولقد تم تعديل و إتمام الأمر 01-03 بالأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، حيث نص هذا الأخير على ديمومة الضمانات التالية:<sup>3</sup>

- ✓ عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها .
- ✓ تحويل رؤوس الأموال و المداخل .
- ✓ المساواة في التعامل مع كل المستثمرين .
- ✓ التغطية عن طريق المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و الثنائية لحماية الاستثمارات .
- ✓ إمكانية الطعن الإداري .
- ✓ إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية و المستثمرين غير المقيمين .

<sup>1</sup> مصطفى بوردامة ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المشكلات ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، العدد 09، 2009، ص 185 .

<sup>2</sup> .وصاف سعدي، محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص40 .

<sup>3</sup> - - بلعبيدي عايدة عبير ،بوخورس عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

### الفرع الثالث : تحليل المناخ الاقتصادي في الجزائر

لاشك في أنه كلما كان هناك استقرار ونمو اقتصادي، فإن ذلك سينعكس بشكل إيجابي على وضع المناخ الاستثماري، وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم مكونات الوضع الاقتصادي كأحد عناصر المناخ الاستثماري في الجزائر.

#### 1. المؤشرات الاقتصادية الكلية :

تعتمد حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدرجة كبيرة على وضعية مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة المضيفة، وذلك لاعتبارها الدليل الكلي على حالة الاقتصاد في الدولة المضيفة، وعليه سوف يتم عرض تغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر. والمتمثلة في :<sup>1</sup>

**معدل النمو:** عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نموا سالبا خلال الفترة (1990-1994) وذلك بمعدل -1.3 سنة 1990، ومعدل -0.9% سنة 1994. ونتيجة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والإصلاحات الناتجة عنه ارتفع معدل النمو من 3,8% سنة 1995 إلى 5,1% سنة 1998، وخلال الفترة (2000-2007) بدأ معدل النمو ينمو بانتظام وبصفة مستمرة وارتفع معدل النمو من 2,6% سنة 2001 إلى 4,8% سنة 2007. ويعود التحسن في معدل النمو إلى قطاع النفط، حيث ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير جدا بداية من سنة 2000. أما الفترة (2008-2013)، فقد حققت الجزائر خلالها معدل نمو إيجابي قدره 1,4% عام 2009 و3,4% خلال عام 2010 أما في سنة 2011 فقد انخفض المعدل إلى 2,4% ليرتفع إلى 3,84% سنة 2014.

#### 1. التضخم: تعد المحافظة على معدلات تضخم منخفضة مهمة في تهيئة مناخ استثماري

ملائم، حيث شهدت الفترة (1990-1996) ارتفاع معدل التضخم قد بشكل لافت للانتباه، فقد ارتفع من 17,8% سنة 1990 إلى 31,7% سنة 1992، ويفسر ارتفاع معدل التضخم خلال هذه الفترة بعدة أسباب أهمها لجوء السلطات إلى تخفيض سعر الصرف مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم، ليعرف معدل التضخم تراجعا مستمرا ليصل إلى 0,34% سنة 2000 وهو أدنى معدل عرفته الجزائر منذ الاستقلال، ويفسر هذا الانخفاض بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي. عاد

<sup>1</sup> نادية لولوجي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 73-78 .

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

معدل التضخم للارتفاع مجددا سنة 2001 والذي بلغ 4,2% ومرد ذلك نمو احتياطات الصرف والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي. لينخفض بعدها إلى 1,6% سنة 2005، إلا أنه منذ عام 2006 سجل معدل التضخم ارتفاعا متواصلا بحيث انتقل مستوى التضخم من 2,5% سنة 2006 ليصل إلى 3,91% سنة 2010. ويواصل الارتفاع ليصل إلى 8,89% سنة 2012 لينخفض إلى 3,2% سنة 2014 ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض المحسوس في الأسعار العالمية لأهم المواد الغذائية الأساسية.

2. **المديونية الخارجية:** يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية وذلك نابع من السياسات الاقتصادية المنتهجة لتحقيق التنمية المنشودة، حيث تم التركيز على مصادر تمويل خارجية لإنجاز المشاريع الإنمائية الأمر الذي انعكس على إقبال كاهل الاقتصاد الجزائري بحجم مديونية لا تتناسب والنمو الاقتصادي المحقق. حيث قدر متوسط حجم الديون الخارجية بحوالي 30 مليار دولار خلال الفترة (1990 - 1998) ويرجع تفسير هذه الزيادة إلى تأجيل سداد حوالي 50% من الديون الخارجية بسبب إعادة جدولة الديون. أما في الفترة (2000 - 2013)، فنجد أن تحسن الوضع المالي الخارجي للجزائر منذ عام 2000 قد أدى إلى تخفيض مؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات متدنية لاسيما منذ عام 2004، وعلاوة على ذلك سمحت عملية التسديد المسبق للديون خلال عام 2005 والتي تسارعت في عام 2006 إلى تخفيض كبير في حجم الدين الخارجي، الذي وصل إلى 3,4 مليار دولار في سنة 2014 مقابل 25,2 مليار دولار عام 2000.

3. **البطالة:** شهد الاقتصاد الوطني معدلات كبيرة للبطالة حيث ارتفع المعدل من 19.7% سنة 1990 إلى 24.4% سنة 1994 لتستقر عند 29.7% خلال الفترة (1995 - 2000). ثم انخفضت النسبة إلى 23,7% سنة 2003، لتواصل الانخفاض من 15,3% سنة 2005 إلى 12,3% سنة 2006. لتصل إلى 11,3% سنة 2008، وإثر انطلاق البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية (2010 - 2014) استهدف هذا

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

البرنامج استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل مما يسمح بتقليص نسبة البطالة إلى أقل من 10% في غضون سنة 2014.

4. **احتياطي الصرف:** عرفت مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي نتائج متفائلة ابتداء من النصف الثاني من سنوات التسعينات فتعديل ميزان المدفوعات واستقرار سعر الصرف وتعميق الإصلاحات الهيكلية سمح للجزائر برفع حجم احتياطها من الصرف الأجنبي. حيث أن احتياطي الصرف لم يكن سنة 1999 سوى 4.7 مليار دولار مما أدى إلى اضطرابات مالية داخلية وخارجية على المستوى الكلي بسبب الصدمات الخارجية لسنتي 1998-1999 قبل أن يشهد تطور ملحوظ بداية من سنة 2000 التي بلغت فيها 12 مليار دولار، ليقفز إلى 56 مليار دولار سنة 2005 (وهو مستوى لم تبلغه الجزائر منذ الاستقلال). وفي الفترة (2006-2013) نلاحظ أن احتياطات الصرف الرسمية للجزائر شهدت تطورا مذهلا فاق كل التوقعات حيث انتقل حجم هذه الاحتياطات من 77,78 مليار دولار سنة 2006 ليصل إلى 207,3 مليار دولار في نهاية 2013. وهو ما جعل الجزائر تصنف ضمن الدول الأساسية الأولى في امتلاك احتياطات معتبرة للصرف على المستوى العالمي وترجع هذه الزيادة إلى التحسن المستمر في فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات والناجم عن الارتفاع المتواصل لأسعار البترول خلال هذه الفترة.

5. **ميزان المدفوعات:** لقد استمر ميزان المدفوعات في تحقيق فوائض منذ سنة 2000 وهذا راجع إلى الأداء الجيد للحساب الجاري في هذه الفترة، حيث وبعد العجز الذي سجله سنة 1999 والبالغ 2,38 مليار دولار وصل الفائض في ميزان المدفوعات إلى 36,9 مليار دولار سنة 2008 وبعدها انخفضت قيمة الفائض إلى 3,9 مليار دولار بسبب انخفاض رصيد الميزان التجاري الناتج عن انخفاض أسعار النفط، وفي سنة 2010 ونتيجة التحسن النسبي في أسعار النفط ارتفعت قيمة الفائض في ميزان المدفوعات لتصل إلى 15,6 مليار دولار ثم إلى 20,06 مليار دولار سنة 2011. بينما سجلت سنة 2013 فائضا قدره 0,13 مليار دولار مقارنة بالفائض الذي سجلته سنة 2012 المقدر بـ

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

12,05 مليار دولار ويؤكد الانخفاض المسجل في سنة 2013 هشاشة ميزان المدفوعات

الخارجية أمام الصدمات الخارجية.

### II. ثانيا: البنية التحتية

الجزائر ذات رقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها 2381741 كم<sup>2</sup> ، تربطها شبكة كبيرة من الطرقات المعبدة وغير المعبدة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات حيث يقدر طول الطرق المعبدة 106000 كم<sup>2</sup>، بينما السكك الحديدية 4000 كم<sup>2</sup>.

ورغم المجهودات التي بذلت لتطوير البنية التحتية إلا أنها غير كافية مقارنة بشساعة البلد بالإضافة إلى الطرقات الغير صالحة للاستعمال في أغلب الأحيان وهذا ما يسبب إلحاق الأضرار بالعربات والسيارات العابرة بها وأيضا المدن الكبرى التي تعرف ازدحاما كبيرا وهذا ما يلحق بالمسافرين التعب والإرهاق لاسيما التأخر عن المواعيد، أما بالنسبة للمطارات والموانئ فتسييرها يحتاج إلى إعادة النظر للتماشي مع المتطلبات الحقيقية كما أن السكك الحديدية تحتاج إلى دعم وتوسيع، أما فيما يخص الاتصالات فقد تحسنت نسبيا في الآونة الأخيرة مع انتشار الانترنت ودخول الهاتف النقال ويرتقب أن تعرف المزيد من التحسن في المستقبل القريب، أما بالنسبة للكهرباء فهي تغطي كافة المناطق الصناعية والسكنية كما أن الغاز تم إيصاله إلى غالبية المدن والمناطق الصناعية، ضف على ذلك احتواء الجزائر على أرمده مهمة من السدود.

وفي الأخير ونظرا لأهمية البنية التحتية كعامل جذب وطرده للمستثمر الأجنبي فيجب أن يعاد النظر في هذه الشبكة أو العنصر الحيوي لاستقطاب المستثمرين، فهو لا يزال يعاني التأخر لاسيما من ناحية الطرقات.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : وضع الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

حرصت العديد من المؤسسات و المنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد ، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول، تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب.

<sup>1</sup> عبد الحميد زعباط ، مداخلة بعنوان مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،جامعة سكيكدة، 2003 ، ص 9.

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وأثبتت الدراسات الإحصائية بان هناك صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه الاستثمار الأجنبي، كما لوحظ وجود علاقة إحصائية قوية بين موقع الدول في هذه المؤشرات، ويهدف تسليط الضوء على وضع الجزائر في تلك المؤشرات سنستعرض لعدد من المؤشرات المرتبطة بمناخ الاستثمار.

### أولا : مؤشر الشفافية :

يدرس هذا المؤشر الذي تصدره مؤسسة الشفافية الدولية، أوضاع الأجهزة المؤسسية والحكومية من حيث مستوى الفساد والشفافية في عملها، حيث يعرف الفساد على أنه سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية لا علاقة لها بمتطلبات الوظيفة، ولقد بدأ العمل بهذا المؤشر منذ 1995 وهو عبارة عن ملخص لجملة استفتاءات والتي تعكس آراء الأكاديميين ورجال الأعمال ومحلي المخاطر في البلدان المتعددة .

وكان المؤشر يقيم الدول على مقياس من 0 إلى 10 نقاط، فالدولة الني تحصل على 10 نقاط هي الدولة التي تتمتع بالشفافية الكاملة ومن ثم لا مكان للفساد فيها، أما الدولة التي تحصل على أقل من نقطة واحدة فهي دولة ذات مستوى مرتفع من الفساد وتتخضع فيها معدلات الشفافية بشكل كبير وقد تكاد تنعدم، أما في سنة 2012 فقد اتبعت مؤسسة الشفافية الدولية طريقة جديدة لاحتساب مدرجات الفساد باعتبار النقاط من 100 أي الدولة التي تحصل على 100 تكون خالية من الفساد وكلما اقتربت الدولة من الصفر ارتفع الفساد فيها، ويغطي التقرير 176 دولة في العالم، منها 53 دولة حصلت على 50 نقطة وأكثر والباقي وعددها 123 دولة وهي أغلبية هذه الدول حصلت على أقل من 50 نقطة .

وبالنسبة للجزائر فقد حصلت على 34 درجة واحتلت بذلك المرتبة 105 عالميا والعاشره عربيا<sup>1</sup>، وهذا يدل حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب على أن الجزائر من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد.<sup>2</sup> وحسب تقرير التنافسية لعام 2014 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يتم فيه استقصاء شركات دولية ومحلية حول عقبات ممارسة الأعمال في دولة ما، فإن الفساد

<sup>1</sup> دلال بن سميحة ، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ( الجزائر) ، 2012- 2013 ، ص 374 .

<sup>2</sup> محمد علواش ، مرجع سبق ذكره ، ص 85 .

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر ثاني عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 13.9% بعد التمويل 15.1%<sup>1</sup> ومن خلال وضعية الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر، نجد أن الجزائر تتمتع ببيئة اقتصادية اقل شفافية في أداء الأعمال.

### ثانيا : مؤشر الحرية الاقتصادية

يأتي إصدار التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمي والذي يعد احد أهم الأنشطة البحثية التي تصدر عن كل من معهد " هيرتاج فاونديشن " وصحيفة " وال ستريت جورنال " منذ عام 1995 بهدف قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية بمفهومها العريض حماية حقوق الملكية للأصول وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة، كما يسهم مؤشر الحرية الاقتصادية، في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة، إذ ازدادت أهمية الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار والمسؤولين لجهة خلق انطباع ايجابي عن البلد، ويدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

ويعتمد هذا المؤشر على 10 عوامل متمثلة فيما يلي:<sup>3</sup>

- السياسة التجارية ( معدل التعريفات الجمركية و جود حواجز غير جمركية )؛
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة ( الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات ) ؛
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد؛
- السياسة النقدية ( مؤشر التضخم ) ؛
- تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- وضع القطاع المصرفي و التمويل؛
- مستوى الأجور و الأسعار؛
- حقوق الملكية الفردية؛

<sup>1</sup> المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية لعام 2014 ، ص 106 .

<sup>2</sup> محمد علواش ، مرجع سبق ذكره ، ص 86 .

<sup>3</sup> المرجع السابق ، ص 86 .

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية؛
- أنشطة السوق السوداء.

وتمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية، ويحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية .

ويمكن تقييم الحرية الاقتصادية كما يلي :<sup>1</sup>

\* ( 80 – 100 ) يدل على حرية اقتصادية كاملة.

\* ( 70 – 79.9 ) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.

\* ( 60 – 69.9 ) يدل على حرية اقتصادية متوسطة.

\* ( 50 – 59.9 ) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية.

\* ( 0 – 49.9 ) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

والجدول التالي يبين لنا مرتبة الجزائر العالمية ضمن 189 دولة شملتها الدراسة خلال الفترة 2010-2014. من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

الجدول رقم(04-24) : مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية من 2010

الى 2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الترتيب عالميا	105	132	140	145	146
التنقيط في المؤشر	56,90	52,40	51,00	49,60	50,8

المصدر : علوش محمد ، تقييم السياسات التحفيزية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - ،  
مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماستر ( غير منشورة ) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص مالي و اقتصاد دولي ،  
جامعة محمد خيضر ، بسكرة ( الجزائر ) ، 2013-2014 ص 87

بحسب معطيات الجدول فان الجزائر قد احتلت مراتب جد متأخرة خلال السنوات الأخيرة حيث احتلت المرتبة 150 سنة 2010 عالميا لتواصل تراجعها في سلم الترتيب لتصل إلى المرتبة 145 عالميا سنة 2013، مسجلة 49,6 نقطة من مئة بانخفاض قدر ب 1.4 نقطة عن تصنيف 2012 ثم سنة 2014 جاءت في المرتبة 146 ب 50,8 نقطة أي بتراجع دره 1.2 نقطة وهذا يعني أن الجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية ضعيفة،

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص ص 86، 87 .

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ويرجع التصنيف الضعيف للجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية إلى الانفتاح التجاري الضيق للجزائر وتعاملها المحدود مع بقية دول العالم، بسبب العديد من المعوقات الإدارية و البيروقراطية، ووجود العديد من العوائق التجارية، وعدم كفاءة القوانين الخاصة بالاستثمارات و التي كانت غير جاذبة و غير مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر مما انعكس على درجة التصنيف التي تتحصل عليها الجزائر ضمن هذا المؤشر نظرا لقوة ارتباط التجارة الخارجية بالاستثمارات الأجنبية.<sup>1</sup>

### ثالثا : مؤشر سهولة أداء الأعمال

يعتبر هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات المتخصصة في قياس عوائق الاستثمار في الدول، وقد استحدث مؤشر بيئة سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004، وهو مؤشر مركب يتكون من عشر مؤشرات فرعية تتكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال.

يقيس المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بهدف وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية، ويغطي المؤشر حاليا 183 دولة شملها تقرير بيئة أداء الأعمال.

كما يعد التقرير وسيلة فعالة تساعد البلدان النامية على تحديد الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال، حيث يسمح لصناع السياسات و متخذي القرارات بمقارنة الأداء التنظيمي لدول ما مع دول أخرى والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية وتحديد أولويات الإصلاح

يركز تقرير بيئة أداء الأعمال على 10 مجالات و يهدف على وجه التحديد إلى قياس الإجراءات الحكومية والإجراءات البيروقراطية ذات الصلة بدورة حياة منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم حسب 10 مؤشرات فرعية التي تكون مجملها مؤشر سهولة أداء الأعمال. ويتم ترتيب الدول على أساس متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في 10 مؤشرات بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة دل ذلك على سهولة أداء الأعمال في القطر و العكس صحيح، إي عند

<sup>1</sup> حدة رايس، مروة كرامة ، "تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية- "مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، بسكرة، ديسمبر 2012، ص77

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ارتفاع المؤشر فهذا يعبر عن صعوبة أداء الأعمال مما يعني أن المستثمر يواجه العديد من المعوقات والقيود المفروضة مثل التكلفة والتأخير والتعقيدات الإجرائية، وبالتالي أن عددا قليلا من المستثمرين سوف يتمكن من تنفيذ هذه الإجراءات و المتطلبات وتحمل تلك التكاليف. وتجدر الإشارة إلى أن ترتيب الدول في كل مؤشر فرعي يتم بالاعتماد على بعض الأمور تشمل على سبيل المثال ما يلي:

- عدد الإجراءات المطلوبة لإتمام مرحلة ما من المشروع.
- الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات.
- تكلفة إنجاز هذه الإجراءات.

بحيث أن تحسن ترتيب الدولة في مؤشر ما مرتبط بهذه الأمور فكلما كان وضعها أفضل كلما كان ترتيب الدولة في ذلك المؤشر أفضل و العكس صحيح.<sup>1</sup>

والجدول التالي يبين وضعية الجزائر من خلال هذا المؤشر:

الجدول رقم ( 04-25) : وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2012-2009 .

2012	2011	2010	2009	مكونات المؤشر الفرعية /السنوات
19/16	19/14	19/14	19/13	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال عربيا
183/148	183/136	183/136	181/132	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال عالميا
153	150	147	141	تأسيس الكيان القانوني للمشروع
118	117	110	112	استخراج تراخيص البناء
-	122	122	118	توظيف العمالة
167	165	160	162	تسجيل ملكية الأصل العقاري
150	139	135	131	الحصول على الائتمان
79	74	73	70	حماية المستثمر

<sup>1</sup> وليد لعماري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 106، 107 .

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

164	162	167	166	سداد الضرائب
127	123	122	118	التجارة عبر الحدود الدولية
122	123	123	126	تنفيذ العقود التجارية
59	52	51	49	تصفية و إغلاق النشاط

**المصدر :** علوش محمد ، تقييم السياسات التحفيزية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماستر ( غير منشورة ) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ( الجزائر ) ، 2013-2014 ، ص 89

من خلال تفحص بيانات الجدول أعلاه يتبين لنا الوضعية السيئة والسلبية التي يتوفر عليها المناخ الاستثماري في الجزائر من مناخ الأعمال والظروف المحيطة به، ما أدى إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر .

إن تقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها، حيث تحصلت الجزائر خلال سنة 2011 على المرتبة 143 عالميا من بين اقتصاديات 183 دولة، في حين تراجعت إلى المركز 148 من بين 183 دولة شملها الترتيب سنة 2012، وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة .

### رابعا : مؤشرات المخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية، من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يغطيها المؤشر<sup>1</sup>، ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية<sup>2</sup>:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية ( يشكل 50 % من المؤشر المركب ) ؛

<sup>1</sup> دلال بن سميحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 377 .  
<sup>2</sup> محمد علوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 90 .

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25 % من المؤشر المركب) ؛
  - مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25 % من مؤشر المركب).
- ويقيم المؤشر الدول على مقياس من 0 إلى 100 نقطة أي الدولة التي تحصل على 100 نقطة تكون خالية من المخاطر وكلما اقتربت الدولة من الصفر ارتفعت المخاطر فيها.
- وبحسب هذا المؤشر يتم تصنيف الدول ضمن خمس مجموعات كالآتي :

- ✓ من 0 إلى 49,5 نقطة: درجة مخاطر مرتفعة جدا؛
- ✓ من 50 إلى 59,5 نقطة: درجة مخاطر مرتفعة؛
- ✓ من 60 إلى 69,5 نقطة: درجة مخاطر معتدلة؛
- ✓ من 70 إلى 79,5 نقطة: درجة مخاطر منخفضة؛
- ✓ من 80 إلى 100 نقطة: درجة مخاطر منخفضة جدا.

والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية :

### الجدول رقم (04-26): وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية من 2005 - 2012

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
درجة مخاطرة الجزائر	77,3	77,8	78,5	76,8	70,8	72,0	-	72,0

المصدر : علوش محمد ، تقييم السياسات التحفيزية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماستر ( غير منشورة ) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ( الجزائر ) ، 2013-2014 ، ص 91 .

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة منخفضة خلال السنوات 2005 إلى 2012، مما يدل على تحسن وضعية الجزائر من حيث مناخ الاستثمار.

### خامسا : مؤشر التنافسية العالمية

ويعتبر تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة و الضعف في بيئة الأعمال، كما انه يعتبر أداة لتوجيه السياسات

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي و الجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم، خاصة في ظل التحديات والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي.

إذ يعتمد تصنيف التنافسية العالمية على دراسة حالة كل دولة على وفق 12 معيارا من مقاييس التنافسية العالمية والتي تشمل أساسا جودة المؤسسات، و البنية التحتية، واستقرار الاقتصاد، إلى جانب مدى استفادة أكبر عدد من المواطنين من التعليم الأساسي والرعاية الصحية القاعدية، والتعليم العالي والتكوين المهني فضلا عن جودة سوق البضائع والخدمات والسوق المالية، ومستوى التقدم التكنولوجي، وحجم السوق، ومدى قوة الإبداع في النشاطات الاقتصادية، والمبينة في الجدول<sup>1</sup>:

الجدول رقم ( 04-27): ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي 2011-2012 و 2012-2013

المحاور الرئيسية	2011 - 2012	2012 - 2013	فرق الأداء
تصنيف التنافسية الإجمالي	87	110	23
المتطلبات الأساسية	75	89	14
1- مؤشر المؤسسات	127	141	14
2- مؤشر البنية التحتية	93	100	7
3- مؤشر الاقتصاد الكلي	19	23	4
4- مؤشر الصحة و التعليم الأساسي	82	93	11
معززات الكفاءة	122	136	14
5- مؤشر التعليم العالي و التدريب	101	108	7
6- مؤشر كفاءة سوق السلع	134	143	9
7- مؤشر كفاءة سوق العمل	137	144	7
8- مؤشر تطور الأسواق المالية	137	142	5
9- مؤشر الجاهزية التكنولوجية	120	133	13

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 91.

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

2	49	47	10-مؤشر حجم السوق
8	144	136	عوامل تطور الإبداع و الابتكار
9	144	135	11-مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال
9	141	132	12-مؤشر الابتكار

المصدر : علوش محمد ، تقييم السياسات التحفيزية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماستر ( غير منشورة ) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ( الجزائر ) ، 2013-2014 ، ص 92 .

لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 تراجع طفيفا لمرتبة الجزائر التنافسية إلى المرتبة 110 عالميا من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 87 من بين 142 دولة العام 2011-2012، حيث أن القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب وإمكان الحصول على التمويل هي أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال خلال مزاولتهم الأعمال في الجزائر، فتراجع مرتبة الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي مرده إلى الأداء المتواضع للجزائر حسب بعض المحاور الأساسية و التراجع الكبير في مرتبة الجزائر حسب المحاور الأخرى.

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

### المبحث الثاني: المنظومة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أفرزت الإصلاحات والتعديلات التي قامت بها الجزائر بالإضافة إلى الأوامر والقوانين التي صدرت مجموعة من الهيئات المسهلة لعملية الاستثمار سوف نتطرق لها في هذا المبحث من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

المطلب الثاني : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

المطلب الثالث : الشباك الوحيد للامركزي (GUD)

المطلب الأول: المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

هو هيئة يرأسها رئيس الحكومة، مكلفة باستراتيجيات وألويات التطوير، وإنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية، إذ تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار، وإرساء لجنة طعن باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها، وتوضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار، ومراجعة نظام التحفيز على الاستثمار وتخفيض آجال الرد من 60 يوما إلى 28 ساعة، إضافة إلى إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا وتبسيط إجراءات الحصول على المزايا، تخفيف ملفات طلب المزايا.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

تأسست بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار (APSI)، وذلك في 20 أوت 2002 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة في الجزائر والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة ومهمتها تسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار إلى أقصى الحدود الممكنة، وكذا التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر، كما أنها تجسد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية من خلال مساعدة المستثمرين على إنجاز

<sup>1</sup> حدة رايس ، مروة كرامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 68 .

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مشاريعهم وتوفير كل المعطيات لهم خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار والعمل على تطوير وترقية مجالات وأنماط جديدة ينطوي عليها الاستثمار.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الشباك الوحيد اللامركزي (GUD)

تم استحداثه من أجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، ويتكون هذا الشباك من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار، وتقوم الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار عبر هذا الشباك بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في أجل أقصاه 30 يوم، كما تسلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار، ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز لامركزي لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص 340 .

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 341 .

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

**المبحث الثالث : تقييم الضمانات الممنوحة من طرف الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر**  
سنقوم من خلال هذا المبحث التعرف أولاً على الضمانات التي يمنحها القانون الجزائري للمستثمرين

الأجانب، ثم التطرق إلى الجزائر وعلاقتها الخارجية في إطار ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الأول: الضمانات الممنوحة لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمنح القانون الجزائري ضمانات كبيرة للمستثمرين، ويفسح المجال للاستثمار بكل حرية كما نصت على ذلك المادة (4) من الأمر 03-01 التي تشير إلى أن الاستثمارات تتجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات من الحماية والضمانات المحددة في القانون.

وتتمثل أهم الضمانات في المساواة في المعاملة بين كافة المستثمرين المقيمين منهم وغير المقيمين (الأجانب) مع السماح للأجانب بتحويل الأرباح و فض النزاعات باللجوء للتحكيم الدولي.

وفيما يلي نوضح هذه الضمانات :<sup>1</sup>

### ❖ المساواة في المعاملة:

يقدم قانون الاستثمار الجزائري كافة الضمانات للمستثمرين الأجانب والتي نجدها في اغلب قوانين الاستثمار للدول التي تستهدف جذب الاستثمار الأجنبي، فيعامل المستثمر الأجنبي نفس المعاملة التي يعامل بها المستثمر الوطني، ومبدأ عدم التمييز وعدم الحق في المصادرة وضمان حماية الملكية الفردية مكرس دستوريا ( 1996 ). وقد ذكر قانون الاستثمار ( الأمر 03-01 ) في المواد ( 14-15-16 ) بأن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب يعاملون بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريون فلهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، كما نص القانون على عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دولهم الأصلية. ويشير القانون كذلك إلى عدم إمكانية إجراء مراجعة أو إلغاء في المستقبل للمزايا المقدمة للاستثمارات المنجزة طبقا لهذا القانون، ويهدف المشرع من هذا الإجراء إضفاء الاستقرار المطلق لنظام الاستثمار. ولكن يسمح القانون بقدر من المرونة إذ

<sup>1</sup>. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، رسالة مقدمة لفيصل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة (الجزائر) ، 2006-2007 ، ص ص 121، 122.

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعطى للمستثمر الحق في المطالبة بأن تشمل التعديلات الجديدة المدخلة على القانون إذا كانت التعديلات في صالحه . وتحقيقا لقدرك أكبر من الأمان للمستثمر فقد أشار القانون إلى عدم إمكانية القيام بمصادرة إدارية ( تأميم مثلا )، وإذا تم ذلك بموجب التشريع فيترتب على الدولة تقديم تعويض عادل و منصف للمستثمر . ويمكننا القول من خلال هذا الإجراء بأن التشريع الجزائري الخاص بتنظيم الاستثمار هو تشريع لتحفيز الاستثمار وليس تشريعا يهدف للرقابة فقط ويستند إلى مبدأ الحيادية، كما كان عليه الحال في القوانين السابقة.

### ❖ ضمان تحويل الأرباح :

منح الأمر 01-03 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس ماله، والعائدات الناتجة عنه، حيث نصت المادة 31 من الأمر على أنه " تستفيد الاستثمارات المنجزة، انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل، يسعها بنك الجزائر بانتظام، ويتحقق من استيرادها قانونا، من ضمان تحويل رأس المال للمستثمر، والعائدات الناتجة عنه. كما يشمل هذا الضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية، حتى و إن كان المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية".<sup>1</sup>

### ❖ عدم جواز المصادرة :

نصت المادة 16 من الأمر 01-03 من قانون الاستثمار على عدم جواز المصادرة الإدارية، إلا في الحالات. المنصوص عليها في التشريع، ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف.<sup>2</sup>

### ❖ إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي :

يعتبر اللجوء للتحكيم الدولي أحد الضمانات التي كان يطالب بها المستثمرون الأجانب منذ سنوات السبعينيات من القرن الماضي ( 1970 ) ، و بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 09-93 الصادر في 25 أبريل 1993 تم السماح للدولة حين إبرام العقود الدولية إمكانية إدراج بنود تنص على إمكانية اللجوء للتحكيم الدولي، كما أشارت المادة 17 من قانون الاستثمار لسنة 2001 بأن كل خلاف بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية، مهما كان السبب، يخضع للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها

<sup>1</sup> سعدي وصاف ، محمد قويدري ، مرجع سبق ذكره ، ص 42 .

<sup>2</sup> ساعد بوراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 79 .

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجزائر، تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق باللجوء إلى تحكيم خاص. تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قبل إصدارها لهذا النص القانوني كانت قد انضمت إلى ( اتفاقية نيويورك 10 جوان 1958 ) المتعلقة بالاعتراف والالتزام بقواعد التحكيم الدولي، كما وقعت الجزائر على الاتفاقية الدولية لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا البلدان الأجنبية المبرمة بتاريخ 18 جوان 1965 وصادقت كذلك على الاتفاقية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات في سبتمبر 1986 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1988.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : الجزائر و العلاقات الخارجية في إطار ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر

في إطار جهودها الرامية إلى ترقية وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عملت الجزائر على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والدخول في تكتلات إقليمية وإبرام الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، والتي من شأنها إعطاء حماية أكبر للمستثمرين الأجانب، وتساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

### الفرع الأول: الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة

تقدمت الجزائر بأول طلب للانضمام إلى "الجات" في 03 جوان 1987، ولقد تم قبول طلبها في 17 جوان من نفس السنة. وقد تلقت الجزائر بين 2008 و 2009 ما مجموعه 96 سؤالاً من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، منها 15 سؤالاً لها تأثير على اقتصادها والتي بسببها لازالت مسألة انضمامها إلى هذه المنظمة لم تراوح مكانها منذ سنوات عدة. وإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكنها خلق محيط أكثر ملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق تحفيزات جديدة للاستثمار خاصة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية للمؤسسة لاسيما براءات الاختراع وعلامات الإنتاج كما أن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة سيمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- ناجي بن حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 122.

<sup>2</sup> دلال بن سميحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 348،349 .

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

### الفرع الثاني: اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

فقد أبرمت هذه الاتفاقية مع الجزائر بتاريخ 22 أبريل 2002 وقد دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 وقد كان من بين نصوص العقد الثنائي الذي يربط بين دول الإتحاد الأوروبي والجزائر العمل على التحرير الكامل للسوق الجزائرية وذلك بالعمل على تعديل القوانين الجزائرية للقضاء على القيود التي كانت تفرض على الاستيراد والتصدير، وفي المقابل فإن دول الإتحاد تسمح بالانفتاح الجزئي لأسواقها أمام الصادرات الجزائرية، كما نصت الاتفاقية على أن يكون الانفتاح كاملا على السوق الجزائرية خلال عام 2017.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال حماية وضمن الاستثمار

قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف من أجل تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب أكثر، وتوفير جميع الشروط المتعلقة بضمان الاستثمار وحمايته نذكر منها:

1. **الاتفاقيات المتعددة الأطراف:** انضمت الجزائر إلى عدة اتفاقيات دولية وعربية متعلقة بمجال التحكيم وضمن الاستثمار من بينها:

- الانضمام إلى معاهدة الاعتراف و تنفيذ القرارات التحكيمية الأجنبية والتي تعرف بمعاهدة نيويورك المؤرخة في 10 جوان 1958.
- الانضمام إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، حيث يتم الاعتراف للمستثمر الأجنبي في ظل شروط معينة، بقدرته على الطعن أمام الهيئة التحكيمية الدولية، وذلك بصفة مستقلة عن إرادة دولته.
- الانضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في سنة 1995.
- الانضمام إلى اتفاقية الاتحاد المغربي لإنشاء مركز مغربي للتحكيم في 27 جوان 1994.
- الانضمام إلى الاتفاقية المغربية لتشجيع الاستثمارات في 23 جويلية 1990.

<sup>1</sup> عبد الكريم كافي، مرجع سبق ذكره، ص 195-197.

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- الانضمام إلى الاتفاقية المبرمة لإنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية مع دول المغرب العربي في 13 جوان 1992 .
- الانضمام إلى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المبرمة في 07 أكتوبر 1995 .
- الانضمام إلى الاتفاقية المبرمة لإنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات في 23 أبريل 1996 .<sup>1</sup>
- المصادقة على انضمام الجزائر إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في 26/10/1990.<sup>2</sup>

ii. **الاتفاقيات الثنائية:** أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات ثنائية تتعلق أساسا بترقية وتشجيع وضمان الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي وإلى غاية شهر ماي سنة 2011 ، أبرمت الجزائر نحو 46 اتفاقية استثمار ثنائية و 31 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> دلال بن سمينة ، مرجع سبق ذكره ، ص 351 .

<sup>2</sup> إيمان مودع ، مرجع سبق ذكره ، ص 76 .

<sup>3</sup> دلال بن سمينة ، مرجع سبق ذكره ، ص 351 .

## الفصل الرابع: واقع ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

### خلاصة الفصل الرابع :

أقدمت الجزائر على إدخال تغييرات عميقة على الاقتصاد الوطني، وذلك بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، حيث أنشأت مناخ استثماري مناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال صدور عدة تشريعات وقوانين تسمح للمستثمرين الأجانب بحرية الاستثمار، إضافة إلى إنشاء وكالات وهيئات إدارية تهدف إلى ترقية ومتابعة نشاط المستثمرين، كما قامت الجزائر بالانضمام إلى تكتلات إقليمية ودولية عديدة والتوقيع على عدة اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف وذلك من أجل تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب وحمايتهم.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن وضعية الجزائر في المؤشرات الدولية أثبتت أن الجزائر ورغم إمكانياتها الكبيرة إلا أنها لم تستطع تحسين وضعيتها في هذه المؤشرات ما يعطي انطباع على أن البيئة الاستثمارية الجزائرية غير ملائمة لجذب المزيد من الاستثمارات.

الأختام

## الخاتمة

### I. الخلاصة العامة للدراسة:

لقد حاولنا من خلال دراستنا هذه إبراز الدور الهام الذي تلعبه الضمانات الدولية في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يمكننا القول أن الاهتمام الواضح الذي أبدته مختلف دول العالم بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس حقيقة مفادها أن هذا الأخير هو عنصر هام لتحقيق التنمية والازدهار للدول المضيفة، لذا كان اهتمام الدول العربية ومن بينها الجزائر منصبا على تحسين سياستها العامة بشأن اجتذاب هذا النوع من الاستثمارات، ولتوفير بيئة ملائمة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب على الدول المضيفة انتهاج استراتيجيات واضحة المعالم تبني أساسا على توفير الضمانات اللازمة لاستقطابها وتفعيل مختلف التدابير والإجراءات التي تضمن تحقيق هذا الهدف.

لذلك تمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة تحليل ومعرفة دور الضمانات الدولية في تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وذلك بالتركيز على حالة الجزائر.

### II. نتائج اختبار الفرضيات:

انطلقنا في بداية بحثنا من مجموعة من الفرضيات، وقد أدت معالجة الموضوع إلى تبيان صحتها أو بطلانها نوردتها على النحو التالي :

**الفرضية الأولى :** وهي مؤكدة، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية فعالة يوفر العديد من المنافع لاقتصاديات الدول المضيفة من بينها توفير التمويل والتنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل وتنمية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات، فالمكاسب عديدة خاصة إذا ما تم توجيه هذه الاستثمارات حسب التصور التنموي الشامل للبلد.

**الفرضية الثانية :** وهي غير مؤكدة، فعلى الرغم من تسابق الدول العربية للحصول على أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحسين بيئة أداء الأعمال والعمل على استعادة التوازنات الكلية، إلا أن تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لا تزال ضعيفة وتركزها في عدد محدود من الدول، لذا تحتاج الدول العربية أن تعيد النظر في سياساتها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين مناخها الاستثماري والضمانات المقدمة لتحفيز قدوم المستثمرين الأجانب إليها أكثر من ذلك.

## الخاتمة

**الفرضية الثالثة :** وهي غير مؤكدة، فعلى الرغم من تبني الجزائر ترسانة من القوانين والتسهيلات من خلال الضمانات المقدمة والتي يفترض فيها توليد انطباع جيد لدى المستثمرين الأجانب إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لم يتجاوز القدر المطلوب، بما يفسر بأن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مشجع للمستثمرين الأجانب.

**الفرضية الرابعة :** وهي مؤكدة، رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لم تستقطب رؤوس الأموال المتوقعة، وبالتالي انعكست على تنافسية الاقتصاد الجزائري، الذي جعلها تحتل مراتب متأخرة في مؤشرات التنافسية الدولية، لذا تحتاج الجزائر إلى إصلاحات أخرى لجلب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية زيادة قدرتها التنافسية، وبالتالي تحسين مركزها ضمن مؤشرات التنافسية الدولية.

### III. نتائج الدراسة :

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية :

- تتوقف التأثيرات الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة على مدى توفر بيئة استثمارية متكاملة وجاذبة للمستثمرين الأجانب.
- بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية المتوقعة ضمن مناخ الاستثمار، إلا أن البيانات الإحصائية أثبتت أن حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال ضعيفة وذلك بسبب جملة من المعوقات التي تعيق قدومه إليها.
- على الرغم من إدخال العديد من التعديلات على القوانين و التشريعات في معظم الدول العربية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية فإنها لم تتجح في أن تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك يظهر من مختلف البيانات التي توضح تباينا من حيث الأداء وتركز التدفقات الاستثمارية الواردة في عدد محدود من الدول العربية.
- يختلف التأثير الايجابي للحوافز والضمانات الممنوحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة إلى أخرى باختلاف الإستراتيجية المتبعة وكذا كفاءة المؤسسات القائمة بها بالإضافة إلى مدى سلامة وجاذبية البيئة الاستثمارية لكل بلد.
- تأثر البيئة الاستثمارية للمنطقة العربية بتداعيات التطورات السياسية الأخيرة التي يشهدها عدد من الدول العربية وخاصة أنها بلغت حدودها القصوى بتحقيق ثورات مثل تونس ومصر.

## الخاتمة

- الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وحده لا يعد كافياً، ما لم يهيئ المناخ الاستثماري له.

### IV. التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تتمثل فيما يلي :

- الاستفادة من أنجح التجارب و الممارسات العالمية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترقيته.
- إزالة كافة التعقيدات و العراقيل الخاصة بمؤشرات بيئة أداء الأعمال.
- على الدول العربية أن تبذل جهداً مكثفاً لاستقطاب حصة أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وأن تتأثر في إتباع مسار الإصلاحات الرامية لمزيد من التنوع الاقتصادي ومن الاستثمار في رأس المال البشري والمادي لتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات.
- على الدول العربية أن تستفيد من إمكانات المؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في مجال تقديم الضمانات للمستثمرين العرب والأجانب ضد المخاطر السياسية وذلك لتحديد جزئياً على الأقل التأثيرات السلبية للأوضاع الراهنة على جاذبية بعض دول المنطقة للمستثمرين.
- على الدول العربية أن تواصل جهودها في مجال تطوير البنى التحتية وإصلاح التشريعات وتذليل التحديات والمعوقات التي تعترض سبل زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع الاستثمارات العربية البينية.
- مواصلة العمل على تطوير الهياكل القاعدية لأهميتها القصوى في تحسين بيئة أداء الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- ضرورة الاهتمام ببرامج الترويج لجذب الاستثمارات الخارجية، وضرورة توفير مؤسسات ترويجية تتسم بالكفاءة والاتصال على نطاق واسع بالمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى فتح فروع لها في الخارج لتحسين صورة الجزائر كبلد مستقطب للاستثمارات الأجنبية.

### V. آفاق البحث :

نظراً لأهمية الموضوع والرهانات التي يركز عليها يبقى المجال مفتوح للبحث حيث نقترح المواضيع التالية :

- التقنيات الحديثة للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر.
- دور صناعة الضمان في تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

قائمة المراجع

### 1 - الكتب:

1. أبو شرار عبد الفتاح علي ، الاقتصاد الدولي ، دار الميسرة للنشر و التوزيع ، عمان ( الأردن ) ، 2010 .
2. أبو قحف عبد السلام ، التسويق الدولي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ( مصر ) ، 2007 .
3. أبو قحف عبد السلام ، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ، ط4 ، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ( مصر ) ، 1998 .
4. أبو قحف عبد السلام ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية- مصر، 2003.
5. أبو قحف عبد السلام ، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، 2003.
6. أبو قحف عبد السلام ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، 2001.
7. الجوزي جميلة ، أسس الاقتصاد الدولي : النظريات والممارسات ، دار أسامة للطباعة و التوزيع ، الجزائر ، 2013 .
8. حمزة حسن كريم ، العولمة المالية والنمو الاقتصادي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ( الأردن ) ، 2011 .
9. خريوش حسني علي وآخرون ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011 .
10. الزين منصور ، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية المستدامة ، دار للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، 2012.
11. صدقة عمر هاشم محمد ، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ( مصر ) ، 2008 .
12. صقر عمر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية- مصر، 2001.

13. عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
14. عبد الله عبد الكريم عبد الله ، ضمانات الاستثمار في الدول العربية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ( الأردن ) ، 2008 .
15. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها وتداعياتها) ، الدار الجامعية، مصر، 2006.
16. العبيدي فاضل محمد ، البيئة الاستثمارية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، (الأردن ) ، 2012 .
17. عجام هيثم صاحب ، نظرية التمويل ، دار زهران ، عمان ( الأردن ) ، 2009 .
18. عرفة سيد سالم ، إدارة المخاطر الاستثمارية ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ( الأردن ) ، 2009.
19. عطا الله ماجد أحمد ، إدارة الاستثمار ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ( الأردن ) ، 2010 .
20. عفيفي سامي ، التأمين الدولي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ( مصر ) ، 1986.
21. قادري عبد العزيز ، الاستثمارات الدولية ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2004 .
22. قبلان أحمد فريد ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (الواقع والتحديات) ، دار النهضة العربية، مصر، 2008.
23. قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
24. قربوع عليوش كمال ، قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999.
25. كاكي عبد الكريم ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2013.
26. لطفي علي ، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ( مصر ) ، 2009 .

27. مبروك نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية- مصر، 2006.
28. محمد حسب الله أميرة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2005.
29. المغربي إبراهيم متولي حسن ، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ( مصر ) ، 2011 .
30. المنجد في اللغة و الأعلام ، ط3 ، دار المشرق ، بيروت ، 1994 .
31. مندور عصام عمر ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ( مصر ) ، 2010 .
32. ناصيف عطية إيمان ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ( مصر ) ، 2008 .

## II رسائل الماجستير:

1. بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة) ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان ( الجزائر ) ، 2011-2012.
2. بوراوي ساعد، \_ الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (دراسة مقارنة: الجزائر، تونس ، المغرب)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ( الجزائر ) ، 2007-2008.
3. بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف ( الجزائر ) ، 2010-2011.
4. تومي عبد الرحمان ، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ( غير منشورة ) ، جامعة الجزائر.

5. حدانة أسماء ، سياسة تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية و أثرها على الاقتصاد الوطني ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير ( غير منشورة ) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ( الجزائر ) ، 2005، 2006
6. رباحي عبد الكريم ، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية(دراسة مقارنة تونس والجزائر والمغرب)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر ،مالية واقتصاد دولي ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ( الجزائر ) ، 2013\_2014 .
7. رحال فاطمة ، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حلة الجزائر 2000- 2010 ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير ، ( غير منشورة ) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ر ، بسكرة ( الجزائر ) ، 2011-2012 .
8. زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر) ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة) قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة ( الجزائر ) ، 2007- 2008.
9. سحنون فاروق ، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة سطيف ( الجزائر ) ، 2009 – 2010.
10. علواش محمد ، تقييم السياسات التحفيزية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ر - دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماستر ( غير منشورة ) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ( الجزائر ) ، 2013-2014 .
11. قويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان ( الجزائر ) ، 2010- 2011.
12. كاكي عبد الكريم ، أثر الاستثمار الأجنبي على تنافسية الاقتصاد الوطني ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير ( غير منشورة ) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة غرداية ( الجزائر ) ، 2010-2011 .

13. لعلوحي نادية ، أئر تقلبات سعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماسئر ( غير منشورة ) ، تخصص مالية واقتصاد دولي ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013-2014 .
14. لعمارلي وليد ، الحوافز و الحوافز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير ( غير منشورة ) ، كلية الحقوق ، تخصص قانون الأعمال ، جامعة الجزائر ، 2010-2011 .
15. مودع إيمان ، أئر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة) ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، تخصص مالية ومصرفية ، جامعة اليرموك- الأردن ، 2010.
16. نزارلي رفيق ، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة (الجزائر- تونس- المغرب) ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة الحاج لخضر باتنة ( الجزائر ) ، 2007-2008 .
17. يحيياوي عمر ، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر للفترة 2002\_2010) ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير ، اقتصاد دولي ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ( الجزائر ) ، 2012\_2013 .

### III الأظروحات:

1. بعداش عبد الكريم ، الاستثمار الأجنبي و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 ، رسالة دكتوراه ( غير منشورة ) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2007-2008 .
2. بن حسين ناجي ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة) ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ( الجزائر ) ، 2006-2007 .
3. بن سمينة دلال ، تحليل أئر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر ) ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة (الجزائر) ، 2012-  
2013.

4. فضيل فارس ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة مقارنة بين الجزائر ، مصر والمملكة العربية السعودية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ( غير منشورة ) ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004 .
5. قويدري محمد ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية و آفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه ( غير منشورة ) ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 .

#### IV -الملتقيات:

1. بلعبيدي عايدة عبير ، بوخورس عبد الحميد ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر ،الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة،يومي 15-16 نوفمبر 2011.
2. تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية ، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 22-23 أفريل 2003.
3. زعباط عبد الحميد ، مداخله بعنوان مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،جامعة سكيكدة، 2003.
4. شلبي ماجدة ، الاستثمار الأجنبي و أثره على النمو الاقتصادي ( دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ) ، مؤتمر الاستثمار بين التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية و أثرها في التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات المتحدة ، أبو ظبي ، 25،27 أفريل 2001.

#### V -المجلات:

1. بودرمة مصطفى، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 09، 2009.

2. راييس حدة ، كرامة مروة ، "تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية - "مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، بسكرة، ديسمبر 2012 .
3. زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد03، 2004.
4. سعدي وصاف، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد08، 2008.
5. علي عبد القادر علي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ،مجلة جسر التنمية ،العدد 34 ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 .
6. لوعيل بلال ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد04، 2008.

#### VI التقارير والنشرات:

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، صناعة الضمان في الدول العربية و الإسلامية و العالم ، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الثالث ،( يوليو - سبتمبر ) ، 2014 .
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، آفاق الاقتصاد العربي لعام 2015، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الأول ، (يناير-مارس) ، 2015 .
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري ، النشرة الفصلية ،العدد الأول (يناير-مارس) ، 2011 .
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2013.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ( مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ) ، 2014 .

#### VII - القوانين:

- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 47 ، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001، الأمر رقم 01-03 من القانون 10-01 .

ثانيا: باللغة الأجنبية

<sup>1</sup> Khouri Nabil, **Les déterminants de l'investissement direct étranger : Etude théorique et analyse empirique Cas de quelques pays tiers méditerranéens : Algérie Egypte Jordanie, Liban, Malte , Maroc, Syrie, Tunisie, Turquie**  
thèse de magistère non publiée école supérieure de commerce Alger 2003